قاسيون

العدد 449
السبت 17 نيسان 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (13.618.822) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويا أيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

بيان

الجلاء جاء بالمقاومة... وسيتحرر الجولان بالمقاومة!

يا أبناء الشعب السوري العظيم!

عيد الجلاء أكبر أعيادنا الوطنية، صنعته الإرادة الوطنية والمقاومة الشعبية الشاملة ضد الاحتلال، وحققه آلاف الشهداء والثوار على ساحة الوطن من جنوبه إلى شماله بقيادة أسلافنا العظام أمثال يوسف العظمة، سلطان باشا الأطرش، صالح العلي، عبد الرحمن الشهبندر، إبراهيم هنانو، أحمد مريود، حسن الخراط، محمد الأشمر، سعيد العاص، سعد آغا الدقوري، عقله القطامي.... إلخ، الذين لم يأبهوا لقوة المحتل العسكرية الهائلة، فاعتمدوا على الشعب، وعززوا وحدتهم الوطنية تحت شعار «الدين لله والوطن للجميع»، والتزموا خيار المقاومة الذي حقق للوطن عزاً واستقلالاً وفخاراً، وللمحتل ذلاً وانكساراً!

نحتفل بذكرى الجلاء هذا العام وما يزال الجولان تحت الاحتلال، والعدوان الصهيوني ـ الأمريكي متوقعاً في أية لحظة على سورية ولبنان وإيران، خصوصاً بعد فشل الكيان الصهيوني في حربي تموز وغزة، وبعد تعثر المشروع الأمريكي في أفغانستان والعراق، وبعد التحاق النظام الرسمي العربي كلياً بالتحالف الامبريالي ـ الصهيوني، وبعد إدراك شعوب هذا الشرق العظيم أن الامبريالية الأمريكية فرضت على شعوب العالم مواجهة مكشوفة ومباشرة، ولا طريق لهزيمتها مع حليفتها «إسرائيل الصهيونية»، والرجعية العربية إلا بالإرادة السياسية للمواجهة والمقاومة الشعبية المسلحة التي لا تقهر!

إن إطلاق المقاومة الشعبية من أجل تحرير الجولان سيقلب كل المعادلة في المنطقة، وسينقل سورية على المستوى الإقليمي من الدفاع إلى الهجوم، وهذه قمة الواقعية الوطنية المعتمدة على الشعب وخياراته التي لا تعرف الهزيمة.. وهذا يتطلب تعبئة قوى المجتمع في سورية ضد العدوان الخارجي، واعتبار الأمن الاجتماعي ـ الاقتصادي أساس الأمن الوطني، خصوصاً بعد أن تحول الاقتصاد إلى جبهة أمامية أولى يعمل أعداء الخارج والداخل على اختراقها وتحويلها لمصلحة مخططاته العدوانية ضد بلدنا سورية.

إن الاحتفال بذكرى الجلاء عيد أعيادنا الوطنية، واستعداد شعبنا للالتزام بخيار المقاومة، يتطلب وقف تدهور المستوى المعيشي لجماهير الشعب، واجتثاث سياسات قوى النهب والفساد التي تزيد من تراكم حالات الاستياء الشعبي في كل البلاد من السياسات الليبرالية ـ الاقتصادية، التي افتقدت للحد الأدنى من العدالة الاجتماعية، وزادت من معدلات الفقر والبطالة مقابل الإثراء الفاحش لقلة قليلة من ناهبي الدولة والمجتمع معاً.

بعد الذي حدث ويحدث في العراق وفلسطين المحتلة، وفي عموم المنطقة، وما يحدث من تهافت دول الاعتلال العربي نحو التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني وما تقوم به من قمع لشعوبها، نقولها مجدداً: لا استقواء إلا بالداخل، ولا رهان إلا على الشعب السوري بكل ما يملك من تاريخ وطني وتضحيات ضد الاستعمار، وعلى قواه الفاعلة، بدءاً بعماله وفلاحيه ومثقفيه الوطنيين الحقيقيين، وانتهاء بضباطه وجنوده، فهؤلاء جميعاً عماد المقاومة الشاملة والوحدة الوطنية، وليس أولئك الذين يراهنون على السياسات الليبرالية ـ الاقتصادية المتوحشة أو على إمكانية تحييد الولايات المتحدة، أو أمثال الذين جروا «عربة غورو»!

الجلاء صار خلفنا، ويعبر عن ماض نعتز به، وهو خزان الإرادة ننهل من دروسه الكفاحية العظيمة، لكن مسألة الدفاع عن الوطن ضد الأخطار المحدقة به وتعزيز الوحدة الوطنية وتحرير الجولان كاملاً، كلها قضايا راهنة تنتصب أمام شعبنا لا تقبل التأجيل، ولا سبيل لإنجازها إلا عبر المقاومة وتحت علم الوطن.

المجد لذكرى الجلاء وشهداء الجلاء وقادة الجلاء.. والمجد للمقاومة من ميسلون ومرصد جبل الشيخ إلى فلسطين والعراق ولبنان ومؤيديها من شعوب المنطقة والعالم ضد التحالف الإمبريالي ـ الصهيوني ـ الرجعي العربي!

دمشق ٢٠١٠/٤/١٧

اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين



تهويد لكامل الأرض، وقرارات تهجير بالجملة من الضفة.. والقطاع محاصر ضمن إبادة بطيئة... هستيريا صهيونية شرسة تحاول تأسيس «نكبة إستراتيجية» في ٢٠١٠ لأن نكبة ٤٨ لم تنل من عزيمة المقاومة ومن التشبث بالأرض لدى الفلسطيني المنكوب أولاً بقياداته، وبمحيطه «الرسمي» العربي..

أزمة السكن معضلة قديمة:
حصاد المواطن السوري من الخطة الخمسية العاشرة.. 2-3

ملفات الفساد:
فساد في السورية للشبكات مثبت بتقارير التفتيش.. 2-3

«زيطة وزمبليطة» نووية..
بصمة أوباما «الأخلاقية» ! .. 9

متوسط الأجر الشهري للسوريين يستقر عند ١١ ألف ليرة فقط

حسب مسح طازج للمكتب المركزي للإحصاء، بلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين عموماً في سورية خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩، نحو ١١,١٣٣ ألف ليرة سورية، فيما كان خلال العام ٢٠٠٨ نحو ١٠,٧٤٠ آلاف ليرة. وأفادت نتائج مسح قوة العمل خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٩، أن متوسط الأجر الشهري للعاملين في القطاع الخاص كان نحو ٩,٦٨٠ آلاف ليرة سورية، فيما بلغ للعاملين في القطاع الحكومي نحو ١٢,٨٣٠ ألف ليرة، وفي القطاعات الأخرى لم يتجاوز المتوسط أكثر من ٩,٢٧٦ آلاف ليرة.

وبينت النتائج النهائية للمسح أن متوسط أجر الذكور في القطاع الخاص كان أعلى من متوسط أجر الإناث، حيث بلغ نحو ٩,٨٣٤ آلاف ليرة، و٧,٧٠٢ آلاف ليرة للإناث، مؤكدة أن متوسط أجر الإناث في القطاع الحكومي كان أعلى بقليل من أجر الذكور، حيث وصل أجرها ١٢,٨٧٨ ألف ليرة، مقابل ١٢,٨١٤ ألف ليرة.

يذكر أن متوسط إنفاق الأسرة السورية حسب الإحصاءات الحكومية المتكررة يراوح في حدود ٢٥ ألف ليرة سورية شهرياً، ووفقاً لمعدل الإعالة ومتوسط حجم الأسرة المتساويين، أي أن لكل أسرة معيلاً واحداً فقط، يتبين بشكل واضح حجم الشرخ الكبير بين الدخل الذي تحصل عليه الأسرة السورية ومتوسط إنفاقها الضروري.. وهذا إن استمر على هذه الشاكلة، لن ينجم عنه إلا المزيد من التدهور المعاشي والاجتماعي، الذي سيجر بدوره إلى احتمالات كارثية على الأمن الاجتماعي الوطني..

■■

مؤسسات أمريكية تستثمر المليارات في إنتاج القنابل العنقودية



كشفت منظمات إغاثة أن مؤسسات مالية من ١٥ دولة قدمت استثمارات بقيمة ٤٣ بليون دولار على الأقل لسبع جهات تنتج القنابل العنقودية. وأدانت المنظمات فى مقابلة مع الصحافيين في جنيف المؤسسات المالية، ومنها مجموعة «غولدمان ساكس» و«بنك أوف أميركا» ومؤسسة «بلاك روك»، للتعامل مع الجهات المصنعة لتلك القنابل. وتردد أن من بين الشركات المنتجة للقنابل التي استفادت من هذه الاستثمارات لوكهيد مارتين وهانوها. إلا أن تحالف منظمات الإغاثة لم ينجح في استكمال المعلومات بسبب ما أكد أنه «غياب الشفافية» في صناعة الأسلحة. ووفقا للتحالف فإن القنابل العنقودية قتلت وجرحت آلاف المدنيين خلال الأربعين عاماً الماضية، ويستمر دمارها حتى بعد انتهاء الحروب.

ومن المقرر أن تصبح اتفاقية دولية تحظر القنابل العنقودية ملزمة قانونياً في آب المقبل، ووقعت عليها ١٠٤ دول، وصادقت عليها ٣٠.

وفي سبيل منع وصول الأموال إلى الجهات المصنعة، تعهد «ائتلاف مكافحة الذخائر العنقودية» بالسعي لاستصدار تشريعات محلية في مختلف الدول، تحظر على المؤسسات المالية التعامل مع الشركات التي تنتج هذه القنابل المميتة.

■■

بصراحة

الجدل مازال مستمراً حول قانون العمل /١٧/

■ عادل ياسين

قانون العمل مازال مثار جدل ونقاش في مختلف الأوساط، رغم إقراره في مجلس الشعب وفقاً لصيغته الأخيرة وصدوره تحت اسم القانون رقم /١٧/ ، ومرد هذا الجدل الدائر أن هذا القانون هو في نهاية المطاف تعبير عن مصالح الأطراف التي لها علاقة بتطبيقه وفقاً لموازين القوى التي دفعت لإقراره كما هو، أو القوى الأخرى التي رفضت جزءاً أساسياً من مواده باعتباره يتعارض مع مصالح من سيطبق بحقهم هذا القانون وفقاً لموازين القوى السائدة أيضاً.

إذاً من يقرر المصالح بالنهاية هي موازين القوى التي يسعى كل طرف من الأطراف إلى التعبير عنها بالشكل القانوني الذي تم لتحقيقها، وما جرى بإقرار هذا القانون أن الطبقة العاملة السورية، رغم كل إمكانياتها، لم يستطع ممثلوها المفترضون (النقابيون منهم والسياسيون) أن يسقطوا تلك المواد التي جاءت في نص القانون، والتي تتعارض مع مصالح العمال وحقوقهم، والسبب بسيط وهو أن العمال مجردون من أسلحتهم الضرورية التي تمكنهم من الدفاع عن حقوقهم، والتي من خلالها يمكن أن يعدلوا موازين القوى السائدة لمصلحة إقرار قانون أكثر عدلاً وديمقراطية.

واللافت في أمر هذا القانون العتيد بعد صدوره توحد وجهات نظر كل الأطراف حول أهميته من حيث أنه حقق التوازن بين مصالح العمال وأرباب العمل، وأنه سيدفع الاستثمار الواقف على الأبواب انتظاراً لصدور مثل هذا القانون قدماً، لأن من كان يعرقل الاستثمار هو وجود قانون عمل متخلف لا يلبي طموحات المستثمرين ويجعلهم في حال خوف دائم على استثماراتهم!!

فقد جاء في مقابلة مع ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة (النقابات، الحكومة، أرباب العمل) توافقهم في المواقف إلى حد الانسجام حول أهمية هذا القانون وتلبيته لمصالح العمال.

ممثل عمال النقابات قال: «القانون استدرك سلبيات القانون القديمة وحافظ على حقوق العمال وصيانتها». ممثل غرف التجارة والصناعة قال: «القانون عصري ويضمن التوازن بين مصالح العمال وأرباب العمل». وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل قالت: «قانون العمل جاء استكمالاً للبنية التشريعية في سورية وضمن برنامج الإصلاح، حيث ينطلق القانون من منهجية خدمة الاقتصاد الوطني ليجعل الوظيفة الأساسية للعمل تحفيز الاستثمار من خلال الدور الفاعل للقطاع الخاص كشريك مساهم في عملية التنمية والتطوير».

والسؤال الذي لابد من طرحه: كيف ستتوازن مصالح من يملك قوة عمله فيبيعها في السوق وبين من يملك المال ليشتري تلك السلعة؟

أليس هذا هو قانون السوق المتوحش الذي يخضع كل شيء للمساومة تحقيقاً للأرباح بغض النظر عن الجانب الإنساني والأخلاقي اللذين لا يدخلان في عملية البيع والشراء الجارية وفقاً لهذا القانون، فالمهم هو إرضاء المستثمر المحلي والأجنبي وضمان حقوقه وبذلك يكون هذا القانون عصرياً ومتماشياً مع نهج «التطوير والتحديث» الذي تسير به الحكومة اقتصادياً واجتماعياً، حيث الصورة واضحة وأثار ذاك النهج بين على الاقتصاد الوطني برمته في القطاع العام وشركاته المخسرة والتي تسقط الواحدة تلو الأخرى، أو الكثير من شركات القطاع الخاص التي تغلق أبوابها لتسرح عمالها بفعل عدم قدرتها على المنافسة لارتفاع تكاليف إنتاجها، وبالتالي تكدس الإنتاج والخسارة المتلاحقة.

في الجانب الآخر الاجتماعي من نهج الحكومة التطويري كانت النتيجة أن ازدادت نسب من هم تحت خط الفقر، وازدادت أيضاً أعداد جيش العاطلين عن العمل، ولا يمكن أن ننسى ما حل بالصحة والتعليم والسكن والنقل... إلخ.

وما نود قوله في الختام إن الطبقة العاملة السورية قد خسرت جولة ولم تخسر المعركة بعد، لأن مفاعيل ذاك القانون وتطبيقاته ستنهض القوى الكامنة لدى الطبقة العاملة دفاعاً مصالحها وحقوقها مهما علت الأصوات حول عدالة هذا القانون غير العادل وغير المتوازن.

adel@kassioun.org

الحرفيون بين سندان الضرائب والرسوم ومطرقة سوء الدخل

◄ متابعة: محمد سلوم

يضم اتحاد الجمعيات الحرفية في محافظة طرطوس ١٧ جمعية حرفية، وحوالي ١٠ آلاف منشأة اقتصادية صغيرة ومتوسطة منتشرة في جميع أنحاء المحافظة، ويشكلون قوة اقتصادية مساندة لا يستهان بقدرتها لمساهمتها في بناء الاقتصاد الوطني، وتساهم في تشغيل جزء كبير من الأيدي العاملة، حيث يقدر عدد العاملين في نطاق المنشآت الحرفية بحوالي ٣٠ ألف بين حرفي وعامل. وقسم من هذه المنشآت بحاجة إلى تأمين سوق خارجية لتصريف إنتاجها، كصناعة زيت الزيتون وصناعة الألبسة وصناعة السفن التي تميَّز حرفيو طرطوس بتصنيعها.



وبالرغم من أن عدد الحرفيين الذين يمارسون الحرفة في مكان العمل يفوق الـ٢٥ ألف حرفي، إلا أن المنتسبين إلى الاتحاد حتى نهاية عام ٢٠٠٩ بلغ /٦٤٣٧/ حرفياً فقط. والقسم الأعظم من هذا الرقم لا يلتزم بدفع الاشتراكات السنوية، وغير مشترك في صندوق المساعدة الاجتماعية. بالرغم من أن الاتحاد على قلة موارده وضعف خدماته يبقى كضمان المستقبل الحرفي في حده الأدنى، على أمل دعم الاتحاد بتشريعات وقوانين تواكب العصر وتقدر الجهد الكبير الذي تقدمه هذه الفئة التي تعمل منذ مطلع الصباح حتى ساعة متأخرة من الليل.

المؤتمر السنوي:

بالرغم من تغيب عدد لا بأس به من الحرفيين، ومغادرة قسم منهم القاعة عقب انتهاء الافتتاح وبدء جلسة المناقشة، إلا أن المؤتمر السنوي لاتحاد حرفيي طرطوس اتسم بنقاش حاد وطويل، وعكست المداخلات المقدمة من الأخوة الحرفيين همومهم وقلة الدخل ومشاكل العمل، إضافة إلى القرارات العشوائية وغير المدروسة. وقدمت قائمة طويلة من المعاناة المتكررة عاماً بعد عام، مع العلم أن القسم الأكبر منها لم يجد له طريقاً للحل من الجهات المعنية بل ازداد صعوبة وتعقيداً. فمثلاً تحدث ممثل حرفة الالكترونيات عن رسوم النظافة التي تبلغ خمسة آلاف ليرة سنوياً، وخاصةً أن الحرفي هو من يقوم بأعمال النظافة وترحيل النفايات الصلبة على نفقته لأن عمال التنظيفات لا يسمح لهم بنقل هذه النفايات حسب ما يدعون. وخاصة المحلات التي تقع في أطراف المدينة، والمفارقة أن هذه المحلات تتساوى في رسوم النظافة مع المحلات التي تقع في مركز سوق المدينة، مع أن دخلها يفوق دخل المحلات السابقة بعشرة أضعاف.

وطلب الحرفيون بمساعدة البلدية لهم حيث كل حرفي لا يعلق الشهادة الحرفية في منشأته لا يعتبر قد أتم شروط الترخيص. وتساءل بعضهم عن المفارقة مع رسوم نقابة المهندسين التي تقدر بين عشرات ومئات الآلاف، وقد تتجاوز المليون في المنشآت العمرانية الكبيرة نتيجة تصديق المخططات، وأحيانا لا يعرفون موقع المنشأة، في حين كل هذه المنشآت تشيد على أكتاف الحرفيين منذ بداية الحفر حتى الإكساء الأخير، وكثيراً ما تتعرض حياة الحرفي للخطر وقد يفقد حياته في هذه المنشاة. فلماذا لا تجبى رسوم لصالح صندوق اتحاد الحرفيين؟

أصحاب المقالع تحدثوا عن قرار إغلاق منشآتهم دون تأمين بديل، وهذا سيعرض عشرات العائلات للخطر لفقدان أربابها فرصة عملهم. واللجان المشكلة لدراسة وضع المقالع غير ممثلة بعضو من الجمعية أو من الاتحاد. إذاً على أي أساس فني ستحكم هذه اللجنة؟

ممثل المجازين (متعقبو المعاملات) تحدث عن هموم المعقبين في دوائر الدولة، وعن القانون ٤١ وكم هو جائر بحق المواطن الفقير، حيث يتساوى العقار عند البيع عن سنوات التملك سواء كانت قيمته أقل من مليون ليرة، أو من ٥٠ إلى ٦٠ مليون ليرة، وسيدفع صاحبه للمالية ما يتجاوز ٢٠٠ ألف ليرة. وتحدث الجميع عن الفرق الشاسع بين الضريبة والرسوم التي تجبى من الحرفيين والدخل الذي بدأ يتضاءل إلى أن وصل قسم كبير من الحرفيين إلى حافة الفقر والعوز.

وطالب أصحاب معاصر الزيتون بأن يصنف الزيتون كمحصول استراتيجي وعدم استيراد الزيت وخاصة أن قسماً منه مشبوه المصدر والنوعية. وتعددت المطالب برفع سقف الفاتورة الطبية، وإنشاء صندوق التكافل الاجتماعي الذي يرعى الشيخوخة والتقاعد ، وتمثيل الحرفيين في اللجان التخمينية ، والبحث عن مصادر تمويل للصندوق كبقية النقابات المهنية أو غيرها .

تم الحديث عن معاناة المنطقة الصناعية، وسوء الخدمات ووضع شبكة الكهرباء السيئ وسوء الطرق في قسم منها، والحاجة الماسة لتأمين مركز إطفاء فيها . والمفارقة الغريبة قرار مجلس مدينة طرطوس الذي يلزم كل حرفي يريد تغيير مهنته أو ترخيصه بدفع ٥٠٠ ليرة عن كل متر مربع من مساحة العقار، وبالتالي سيدفع الحرفي عند ذلك أكثر من ٢٠٠ ألف ليرة.

■■

القطاع العام محاصر... والحركة النقابية تستغيث

نزار عادلة



اختلطت القضايا المطلبية بالقضايا الاقتصادية في مؤتمرات الحركة النقابية السورية، وإذا كانت المؤتمرات أكدت على تقليص الخدمات الاجتماعية بعد تطبيق اقتصاد السوق إلى الحدود الدنيا، كتآكل الأجور والانتقاص من الحوافز والتعويضات وغلاء المعيشة والبطالة، فإن الهاجس الأول كان القطاع العام المحاصر والمخسر، وقد أكدت المؤتمرات على إصلاح هذا القطاع منذ عدة سنوات، حيث قدم محمد سوتل رئيس نقابة الصناعات الكيماوية في حماة مداخلة هامة لخص فيها واقع أبرز شركة إستراتيجية هامة في سورية تتعرض إلى الخسائر سنوياً بمئات الملايين بعد أن كانت رابحة قبل سنوات، ونص المداخلة يشرح واقع القطاع العام من خلال الشركة العامة للإطارات بشكل دقيق:

«منذ عام ١٩٩١ والشركة تعمل على تطوير خطوط الإنتاج واستقدام تكنولوجيا جديدة تساير التطور الحاصل في هذه الصناعة بشكل مستمر ومتصاعد، وهناك عشرات الإعلانات العامة والجزئية، فلم تنجح أي منها إلا بشكل جزئي طفيف لأسباب عدة لا مجال لذكرها.

اللجنة الاقتصادية وباقتراح من وزير الصناعة أقرت توصية بتخصيص شركة الإطارات بمبلغ يتراوح بين /٥ ـ ٧/ مليون يورو لتأهيل خطوط الإنتاج، ورغم أن هذا المبلغ المقترح من إدارة الشركة منذ عام ٢٠٠٧ إلا أنه لا يكفي لتأهيل خطوط قسم الخلطة الثلاثة، وتأهيل وتطوير خطوط الإنتاج يحتاج إلى أكثر من /١٠٠/ مائة مليون دولار حسب مؤشرات العرض الصيني لشركة بلوستار بداية عام ٢٠٠٨.

إضافة إلى ضرورة إيجاد نص قانوني ناظم للشراكة ما بين العام والخاص، وعدم ترك هذا الموضوع للاجتهادات والآراء والأهواء الشخصية.

وهنا لنا سؤال موجه إلى من بيده القرار الاقتصادي: إلى أي حد يجب أن تخسر الشركة أو المؤسسة كي يعاد النظر بأدائها أو تعالج أسباب خسائرها؟!!

لابد لاستمرار العملية الإنتاجية بالحد الأدنى من تخصيص مبلغ لدورة تشغيل لستة أشهر، وهذا المبلغ لا يقل عن /٤٠٠/ مليون ليرة سورية قيمة مواد أولية كفاية ستة أشهر لفتح اعتمادات مرة واحدة لكل مادة، ومبررات ذلك عديدة:

١ – إنها ستكون كميات من مصدر واحد ومتجانسة.

٢ – ستكون بالتأكيد بأسعار معقولة عندما تكون الكميات كبيرة.

٣ – ستشكل استقراراً بالعملية الإنتاجية.

٤ – تفرغ الإدارة للقضايا الأخرى (النوعية، التسويق، وقضية التأهيل والتطوير).

٥ – كف يد العارضين المحليين وفرض شروطهم وأسعارهم.

وحتى الآن لم تكن المعالجة بحجم المعاناة وخسائر الشركة، فنحن لا نريد قروضاً كي نستهلكها رواتب، بل نحن نريد تمويل شراء مواد أولية لدورة تشغيل ستة أشهر، ومحاسبة القائمين على الإدارة في حال عدم رد هذا القرض، لأن المطلوب في هذه الحال التشغيل الأمثل والاستغلال الكامل للطاقات وتحقيق الربح.

أما في حال بقي التمويل وتخصيص القطع لإنتاج خطة بالحد الأدنى وصرف رواتب للعاملين فإن هذا لن يؤدي إلا إلى استمرار مسلسل الخسائر إلى ما لا نهاية، ويبقى الدعم المالي لهذه الشركة مطلباً اقتصادياً واجتماعياً، ومبررات بقاء هذه الصناعة مازالت موجودة ومشروعة وأهمها :

١ . خلق التوازن بالأسعار في سوق الإطارات.

٢ . بقاء هذه الصناعة كنواة لصناعة كيميائية متقدمة ومتطورة، ويمكن أن تكون مركز أبحاث يرفد جامعاتنا بكثير من الدراسات العملية والمخبرية.

ورغم أهمية وضرورة الدعم المالي لهذه الشركة كغاية وهدف اقتصادي أولاً واجتماعي ثانياً، فإنه لن يكون مجدياً ما لم يعد النظر بالأدوات والآليات التي تحكم العمل أو العملية الإنتاجية والتسويقية، وتحديد معوقات ومقومات نجاح وإعادة الحياة لهذه الشركة.

هل في الفريق الاقتصادي من يستمع إلى مقترحاتنا وينظر في الحال التي وصلت إليه هذه الشركة؟

وزير الصناعة وخلال زيارته إلى الشركة بداية عام ٢٠٠٩ توصل إلى قناعة بضرورة تعديل القانون /٥١/ لعام ٢٠٠١ الناظم لاعتماد وكلاء محليين لكل مادة أولية مستوردة، وهذا القانون يحمل صناعة الإطارات تكاليف إضافية إلى أكثر من /١٥٪/، وكذلك يؤدي أحياناً إلى عزوف الكثير من الشركات العالمية عن اعتماد وكيل محلي حين يبيع كمية لمرة واحدة أو كميات قليلة، وهذا ما سبب الكثير من العراقيل لشركة الإطارات والشركات العارضة.

ورغم تدخل اتحاد العمال عبر أكثر من مذكرة، فإن المطلب مازال تعديل هذا القانون أو استثناء شركة الإطارات من أحكامه.

■■

شعارات..ومفارقات

في ظل الاستمرار بالتمسك بالشعارات السابقة نفسها، يجري وبكل بساطة إعمال معول التهديم والتدمير في مكتسبات تاريخية حققتها الطبقة العاملة السورية، بنضالات شاقة وتضحيات مريرة، خلال سنوات طوال، بإقرار قانون العمل الجديد لمصلحة الرأسماليين أصحاب الاستثمارات الوهمية والمال الحرام، الذي يتيح لهم التحكم برقاب العمال وأرزاقهم، طالما يمكنهم من امتلاك حق تسريحهم تعسفياً ...

مجلس الشعب السوري، وبحسب ما هو منصوص عنه، يتشكل في غالبيته من ممثلي قوى قومية ويسارية، وتحت شروط أن تكون الأغلبية فيه للعمال والفلاحين، أبدى موافقته ومصادقته على قانون العمل الجديد، بكل بساطة، ودون أن يرف لأغلبية أعضائه جفن، هذا القانون الذي يجرد العمال من مكتسباتهم التاريخية التي كانت تصون بعض حقوقهم، والتي كان لأحزاب الجبهة قسط وافر من النضال من أجل تحقيقها، فأية أغلبية طبقية هذه؟

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بل وزيرتها المفترض منها أن تكون درعاً واقياً لحقوق العمال في صراعهم الأبدي مع مستغليهم الرأسماليين، تقف ضد مصالح العمال، وتشرع بكل جرأة النصوص التي تجرد العمال من مكتسباتهم السابقة، وتضييق عليهم مجالات الدفاع عن حقوقهم، وتحولهم إلى عبيد يتسكعون بمذلة على عتبات أبواب أصحاب المعامل المتعجرفين الذين يرهقونهم بفرض شروطهم القاسية، عليهم ويستغلونهم أبشع استغلال.

إنها لمفارقات عجيبة غريبة بين الواجهة البراقة والعمل الأسود، بين الشعارات الجذابة المقرونة بالعطاء والخير للشعب، وبين النتائج العكسية الخانقة، إنه انعطاف /١٨٠/ درجة عن المبادئ والشعارات.

لكن الطبقة العاملة السورية المتمرسة بنضالها الوطني والطبقي، وبعد فاجعتها الكبرى بإقرار قانون العمل الجديد، وواقعها الاقتصادي المتردي أكثر فأكثر، محكومة بتصعيد نضالها الذي لا هوادة فيه، من أجل حياة عزيزة كريمة ننشدها .

■ عبدي يوسف عابد

من صفحات النِّضال على طريق الجَّلاء..

لقد أثبتت المقاومة كونها رد فعل طبيعياً على ظلم اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي، أو كمواجهة ضد محتل أو معتد، أنها وبالدرجة الأولى، فعل شعبي أساساً، ينشأ ويتطور ويأخذ أشكالا مختلفة تبعاً لظروف الزمان والمكان وخصائص الحالة، فقد يبدأ باستياء وتمرد ويتحول إلى انتفاضة أو ثورة، أو يأخذ أشكالا أخرى من الممانعة والرفض تختلف في شكلها وأسلوبها وطريقتها، لكنها في كل الأحوال فعل مقاومة ايجابي قابل للتطور، فعل شعبي ينبثق من الجماهير المتضررة، فهي التي تنشا هذا الفعل وتمارسه وتقوم على تطويره حسب الضرورات والممكنات والظروف.



والثورة السورية الكبرى أحد تلك الأمثلة البارزة، فهي في أسلوبها وطريقتها وشكلها مثل قد يكون فريدا في التاريخ، كونها عصيان وانتفاضة وتمرد وثورة، قياداتها الأولى وجماهيرها من الفلاحون المتوسطين والفقراء، انضم إليهم مجموعة من رجالات السياسة والمثقفين، واستطاعت أن تتحول إلى ثورة وطنية مسلحة هدفها تحرير الوطن، وأثبتت أيضا أن للمقاومة الشعبية أشكالا وأساليب متعددة، فهي تستطيع أن تواجه جيوشا نظامية مدربة ومجهزة بأحدث الوسائل القتالية، وتستطيع أيضا أن تبدل وتغير أسلوبها وطرقها وفقا لتطور الأحداث.

ومن المآثر التي تجلت في هذه الثورة الشعبية الوطنية، تلك المعارك والبطولات التي حققها الثوار(مرقعي العبي) أولئك الفلاحين الفقراء والبسطاء الذين كانوا في معظمهم لا يملكون سلاحا يقاتلون به، أو وسيلة ينتقلون بها، فجل ما كان لديهم بعض البنادق القديمة والسيوف والخناجر والعصي، لكنهم كانوا يملكون الإرادة.. الإرادة التي لا تقهر والعزيمة التي لا تلين.

ففي أولى معارك الثورة السورية الكبرى قضوا على حملة نورمان في موقعة الكفر، حيث يصفهم هنا سلطان باشا الأطرش (انطلق الثوار صباح ٢١ تموز ١٩٢٥ وراء بيارقهم الخفاقة يصحبهم بعض الفرسان من بدو الجبل، ولم يتجاوز عددهم جميعاً خمسمائة مقاتل أكثرهم لا يحمل سلاحاً سوى السيوف والمدى والفؤوس (البلطات) أما البنادق فكان أحدثها من النوع الانكليزي والألماني الطويل والقصير والعثماني بانواعها).(١).

وانتصر الثوار في هذه المعركة انتصارا ساحقاً، ولم ينج من هذه الحملة إلا القليل (لم يرجع من المعركة من الضباط السبعة، والمائة وسبعة وستين رجلاً إلا جنديان برتبة سرجان، وسبعة وأربعون من جنود الفرقة بينهم ثلاثة عشر جريحاً، ومعاون الضابط الخيال الفرنسي جوكاز وسبعة عشر صباحياً منهم ستة جرحى وجندي واحد من الرماة).(٢)

وقدم الثوار أربعة وخمسين شهيداً عدا الجرحى من بينهم البطل شهاب غزالة، حامل بيرق ملح، ومصطفى الأطرش شقيق قائد الثورة الأصغر.

وكذلك الأمر في معركة المزرعة الخالدة، تلك الملحمة التي سجلها التاريخ كإحدى المعارك التي هي اقرب إلى الأساطير منها إلى الواقع، إذ كيف أمكن لهؤلاء المجاهدين أن يتصدوا للجيش الفرنسي المتقدم بقيادة الجنرال ميشو لاحتلال السويداء وفك الحصار عن قلعتها، والذي كان يزيد عدد أفراده عن ثلاثة عشر ألفا مجهزين بأحدث أسلحة ذاك الزمان، من رشاشات ومدفعية ومصفحات وطائرات وجنود مدربين، حيث استطاع الثوار في غضون يومين أو أكثر قليلا أن يدحروا الحملة ويردوها على أعقابها، بعد إن كبدوها خسائر فادحة في معارك بطولية ومآثر عظيمة تحتاج لسجلات من ذهب كي تكون نبراسا للأجيال، تذكرهم وتعلمهم كيف تكون البطولة دفاعاً عن الأرض وعن الكرامة، ويكفي ان نذكر ما قاله الدكتور المجاهد عبد الرحمن الشهبندر عندما زار ارض المعركة: (حاولت أن أحصي عدد الجثث الملقاة فيها بالضبط فلم أفلح لسعتها وحسبي أن أقول أني مشيت من عين المزرعة إلى الطريق المعبدة غرباً نحو ساعتين بين الجثث والعتاد الملقى على الأرض).(٣)

وقد بلغ عدد الشهداء من الثوار أكثر من ثلاثمائة وخمسين شهيدا ماعدا الجرحى.

وتبدت البطولة أيضا بأنصع صورها في معركة المسيفرة في ١٧ أيلول، حيث أخذت الوحدات العسكرية الفرنسية تتجمع في البلدة بقيادة الجنرال غاملان لتجعل منها قاعدة عسكرية في هجومها المقبل على مدينة السويداء، وتألفت هذه القوة من (اللواء الخامس من الفيلق الأجنبي الرابع والكتيبة الثامنة عشرة والكتيبة التاسعة عشرة وكتيبة الرشاشات الخامسة وكوكبة الفرسان الرابعة).(٤)

وكانت آراء المجاهدين تدعو إلى ضرورة ملاقاة الحملة ومهاجمتها في معسكرها قبل أن تبدأ هجومها باتجاه السويداء، وقد شعر القائد العام للثورة بخطورة ذلك نظراً لوجود القرية وسط سهل مكشوف في حين تعود الثوار على القتال في الأماكن الوعرة والجبال، وشاركه بعض القادة في هذا الرأي، لكن حماسة المجاهدين وإصرارهم على مواجهة الحملة والقضاء عليها جعل أمر الهجوم محسوماً.

فبعد منتصف الليل بقليل، تقدمت أرتال الثوار تاركة الجبل خلفها متجهة نحو السهول الغربية، وكانت الخطة التي تم اطلاع الجميع عليها وعلى ضرورة التقيد التام بها، تقضي بان يكون التقدم نحو معسكر الفرنسيين تحت جنح الظلام في تلك الليلة التي غاب قمرها، على الجميع أن يلزم السكون التام أثناء المسير دون أي صوت أو جلبة، حيث تترك المؤونة والخيول في الخلف ،فلا شيء يجب أن يلفت انتباه العدو قبل الوصول إلى مشارف البلدة، حيث كان الفرنسيون قد حفروا الخنادق وأحاطوها بالأسلاك الشائكة، ووزعوا مدرعاتهم ورشاشاتهم في استحكامات حصينة وعلى جميع مداخل القرية، وعند الساعة الثالثة والنصف صباحاً والظلام والهدوء يلفان المكان، بينما الثوار يتقدمون ببطء وحذر، وبعدما اقتربوا من الوصول، انطلقت رصاصة (عميلة) قطعت الصمت وتردد صداها في جنبات السهل الواسع، وسط ذهول وحيرة الثوار الذين توقفوا مستغربين مما جرى، وفجأة ووسط هذا الارتباك الشديد أنارت السهل كله عشرات القنابل المضيئة والتي أحالت الليل نهاراً، وكان الثوار يشاهدون ذلك لأول مرة، وانكشفت أرتالهم المزروعة في السهل كالقطن، وانهالت عليهم القنابل وصليات الرشاشات والرصاص كالمطر، وقبل ان يستدركوا ما حدث كانت جثث الثوار تغطي جنبات السهل الواسع، فقد سقط في لحظات أكثر من مائتي شهيد وعشرات الجرحى، وبدلاً من أن يتراجع الثوار وينسحبوا كما ظن العدو، وكما هو المنطق العسكري، قام الثوار بتجميع قواهم فوراً والهجوم الكاسح مخترقين دفاعات العدو وخنادقه، وهم يتلقون الرصاص بصدورهم، واستمرت المعركة حتى الصباح حيث دخل الثوار القرية واشتبكوا في أزقتها مع جنود العدو بالسلاح الأبيض، واستولوا على كميات كبيرة من الذخيرة والسلاح والخيول، لكن طيران العدو الذي أغار على مشارف القرية ومحيطها، أثر بشكل كبير في ارتفاع أعداد الشهداء والجرحى حيث (أغارت الطائرات من قاعدتي رياق وازرع لنجدة القوات. وأغارت سبعاً وعشرين مرة بين الساعتين السابعة والعاشرة وبلغ مجموع ما ألقت من القنابل أربعة آلاف وسبعمائة كيلو غرام وأطلقت خمسة آلاف خرطوشة).(٥)

ولهذا اضطر الثوار إلى التراجع دون أن يتمكنوا من إخلاء قتلاهم وجرحاهم، وقد قام الجنود الفرنسيون بالإجهاز على الجرحى وحرق جثث الشهداء جميعاً، وكانت تزيد عن مائتين وثلاثين جثة، لقد بلغت خسائر الثوار ما يزيد عن ثمانمائة قتيل وجريح، وذكرت بعض المصادر أن عدد القتلى في صفوف الجيش الفرنسي زاد عن تسعمائة قتيل.(٦)

ومن المآثر الكثيرة التي تروى عن هذه المعركة البطولية، أن بيرق قرية رساس كان يرفعه شاب من آل حمزة، يرافقه في المعركة أخوته الثلاثة ووالده العجوز أيضاً، الذي كان في المؤخرة، يسوق جملاً محملاً بالماء لسقاية الثوار، فاستشهد حامل البيرق الأخ الأكبر في اللحظات الأولى من المعركة، فوثب شقيقه الثاني ورفع البيرق قبل أن يقع على الأرض، وتابع الهجوم وسقط بعد ذلك بقليل شهيداً، فانبرى الشقيق الثالث ليكمل المشوار ويرفع البيرق، لكنه سرعان ما التحق بأخويه شهيداً، فاندفع الأخ الأصغر إلى البيرق ورفعه، فطلب منه الثوار أن يعطي البيرق لغيره فلم يبق من الإخوة الأربعة سواه، لكنه أشهر سيفه باليد الأخرى وتابع القتال، فسقط عند مدخل القرية شهيداً، وعندما تراجع الثوار كان الوالد العجوز بين الجرحى، حيث حاولت زوجته أن تضمد جراحه وهي تنتظر عودة أبنائها الأربعة، وعند المساء علمت باستشهادهم، وصادف وجود المجاهد الدكتور الشهبندر في القرية فاخبره الأهالي بان والد الشهداء الأربعة حاملي البيرق جريح ،فأسرع إلى منزله ليساهم في علاجه ،فلما دخل إلى الحجرة التي يكاد ضوء السراج ينير جزء منها، حتى رأى الزوجة العجوز جالسة وعلى ساعدها رأس زوجها وقد فارق الاثنان الحياة.

الهوامش:

١- أحداث الثورة السورية الكبرى كما سردها قائدها العام-دار طلاس طبعة ثانية ٢٠٠٨ ص١٠٥

٢- الكتاب الذهبي لجيوش الشرق ترجمة ادوارد البستاني _ص١٤١

٣- مذكرات عبد الرحمن الشهبندر –ص٣٠

٤- الكتاب الذهبي-ص١٤٨

٥- الكتاب الذهبي-ص٢٥٤

٦- مذكرات عبد الرحمن الشهبندر –ص٤٠

■ مراسل قاسيون - السويداء

نداء للوحدة..

ضمن فعاليات لجنة التنسيق والحوار بين اللجنة المنطقية للحزب الشيوعي السوري ولجنة المحافظة للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، أقيمت في مقر لجنة المحافظة بتاريخ ٢٠١٠/٤/٦ ندوة حوارية تحت عنوان (وحدة الشيوعيين)، قدم فيها الرفيق د.نعمان أبو فخر عضو مجلس اللجنة الوطنية محاور للنقاش، تناولت هذه المحاور أهم المحطات التي وقفت عندها اللجنة الوطنية من خلال سير عملها من خلال ما طرحته من مبادرات عملية للوحدة وكيف نظرت عموماً لأسباب الانشقاق وكيف لها أن تنهي الحالة الفصائلية للحزب الشيوعي السوري وتعيد بناء حركة شيوعية سورية من طراز جديد آخذة بعين الاعتبار انفتاح الأفق أمام الحركة الثورية العالمية وأمام شعوبها. هذه الحركة الشيوعية التي يجب أن تلعب الدور الوظيفي الذي سيؤدي إلى إعادة بناء الحزب الشيوعي السوري.

ناقش في الندوة العديد من الرفاق الأفكار الهامة التي تضمنتها المحاور واستعرضوا سبل الخروج من الأزمات وضرورة الانطلاق إلى العمل الدؤوب على الصعيد الوطني والاقتصادي والاجتماعي والديمقراطي، لأن هذا العمل الحقيقي الذي سيساهم بجدية في وحدة الشيوعيين السوريين، ومن ثم سيعزز الوحدة الوطنية لوطننا العزيز.

ومن ضمن المداخلة جاءت مبادرة بتوجيه رسالة باسم الشيوعيين السوريين من محافظة السويداء لكل من الحزب الشيوعي السوري واللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، بالإسراع في إنجاز الحوار وكل ما يتعلق به من إنجاز عمل اللجان والانتقال بشكل مبدئي وأخلاقي وبروح لينينية مسؤولة وعالية. لأنه في الظروف الخاصة التي تمر بها بلادنا والعالم أصبحت الوحدة قضية موضوعية وضرورية، واستقر الرأي على اعتبار الندوة بحد ذاتها، وكل ما خلصت إليه من أفكار، وهي من ضمن السياق العام لوحدة الشيوعيين، هي بمثابة نداء من أجل التسريع بإنجاز الحوار والانتقال للتوحيد، واتفق على نشر هذه الأسطر في الجريدتين (النور) و(قاسيون) تكريساً للتوجهات ذاتها عند قواعد الشيوعيين جميعاً.

■ مراسل قاسيون - السويداء

نفوس القنيطرة تفقد خطها مع الوزارة



من أطلق تسمية النفوس على مديريات الأحوال المدنية (أمانة السجل المدني) كان يحترمنا بالتأكيد، فنحن البشر نفوس تحزن وتغضب، وتتكسر.

في نفوس القنيطرة التي تم نقلها من موقعها الكائن في الحلبوني إلى مركز محافظة القنيطرة بعد قرية (خان أرنبة)، أي حوالي ٥٠ كم عن دمشق، رغم أن معظم أبناء القنيطرة يعيشون في العاصمة، إما بسبب العمل، أو للسبب الرئيس وهو النزوح بقوة الاحتلال والذي قادهم إلى العاصمة أو محيطها، في خان أرنبة وقف المواطنون القادمون من دمشق تحت سطوة وسلاطة موظف النفوس لساعات وعلى لسانه العبارة التالية: الخط مقطوع مع الوزارة.

المواطنون الذين تكبدوا عناء القدوم إلى مدينتهم الأم لم يتمنوا أن يأتوها والخط مقطوع، طلباتهم ليست أكثر من إخراج قيد لتسجيل ابن في المدرسة، بيان عائلي من أجل زواج أو طلاق، تغيير دفتر عائلة بدفتر جديد وأنيق.

الموظف الذي يصيح تعباناً: الطابعة أيضاً عاطلة والكمبيوتر، والأستاذ (ها).. يشير إلى شاب يمسك بتلابيب الكمبيوتر.. الأستاذ ها .. يصلحه.

موظفة أخرى في أمانة سجل خان أرنبة: كأن اليوم يوم دوام عادي.. للعلم كان أول أيام الدوام الأحد ٢٠١٠/٤/١١ .. شو بدنا نكتب بالقلم.

في انتباه بسيط لأي مواطن لاحظ أن معظم موظفي أمانة السجل من أنصاف المتعلمين، حتى أن أحدهم كانت مهمته عندما كانوا في دمشق جلب السجلات إلى الموظفين.

قبل انتهاء الدوام الرسمي بقليل حصلت أنا الموقع أدناه على بيان عائلي، وإخراج قيد، ودفعت مع المواصلات والطوابع ٥٠٠ ليرة سورية وبعضاً من كرامتي.

■ ع. دياب

ضحايا الإحصاء الاستثنائي.. أمَا آنَ لهذه الغُربة أن تنتهي؟!

لا يختلف اثنان، بمن في ذلك القيادة السياسية ومعظم المسؤولين، على أن إحصاء العام ١٩٦٢ في منطقة الجزيرة (محافظة الحسكة)، هو إجراء تعسفي ربما لا مثيل له في التاريخ الحديث، لأنه دون شك، لا يراعي أية اعتبارات جغرافية أو تاريخية أو إنسانية، والآن بعد مرور وقت على وعود تسويتها دون أن يحدث شيء إيجابي على أرض الواقع سوى بعض الإشارات، وصل الأمر ببعض المتابعين إلى اعتبار هذه المسألة بأنَّ لا حل لها، رغم أن ضحاياها الثلاثمائة ألف شخص على الأقل، يدفعون ضريبة هذا الاستعصاء يومياً من مواطنيتهم وإنسانيتهم وشؤونهم المعيشية.

نحن هنا في هذا التوضيح البسيط لا نريد أن نبحث عن الأسباب التي أدت إلى تجريد هؤلاء الناس، وغالبيتهم الساحقة من السوريين الأكراد أباً عن جد، من هويتهم الوطنية، ولا نريد أن نجري وراء الذين سحبوا الجنسية السورية من مواطنيهم البسطاء، ولا نريد أن نقيم دعاوى ومحاكم وطنية لمحاسبتهم على جريمتهم اللاإنسانية.. بل جل ما نريده أن نعرف كم من الوقت يلزم للفرد أن يعيش في بلد ما حتى يصبح من حقه أن يطالب بالحصول على هوية أو جنسية هذا البلد، إذا افترضنا عكس حقيقة الواقع، إنه غريب عنها، وليس من أبنائه الخلّص؟!.

هل المدة هي /٥/ سنوات؟ /١٠/ سنوات؟ /١٥/ سنة... هل يحق له أن يطالب بهذه الهوية بغض النظر عن الوقت..؟ فمثلاً إذا كان المحروم أو المجرد من الجنسية قد أدى خدمة العلم في سورية هل بإمكانه أن يصبح مواطناً سورياً؟ أو إذا تزوج من امرأة سورية هل بإمكانه أن يطالب بالجنسية السورية مثل بعض الدول المجاورة (تركيا مثلاً)؟. وكيف يمكنه الحصول على هذه الهوية؟ هل عن طريق تقديم طلب إلى السلطات العليا، أم عن طريق أمانة السجل المدني في المنطقة، أم عن طريق الجهات الأمنية، أم عن طريق السماسرة والتجار؟.

في هذه العجالة نثبت وثيقة لاثنين من المواطنين السوريين وهما عبدو جاويس وخليل هسام وصلتنا بعد أن قمنا بنشر مادة أخرى في هذا السياق قبل عددين لمواطن أدى خدمة العلم سنتين وستة أشهر، إذ تعود هذه الوثيقة لعام ١٩٤٤ حين كان يطلق على سورية في ذلك الوقت الجمهورية السورية، والمواطنان المذكوران توفيا دون أن يحصلا على الجنسية السورية، وحالياً اقترب أولادهما من حافة الموت ويستعد الجيل الثالث منهم أيضاً للرحيل إذ أن عمر أحفادهم تجاوز الخمسين عاماً، وقد مر على تاريخ وجودهم بموجب هذه الوثيقة ستة وستون عاماً.

نخشى أن تطال هؤلاء المساكين لعنة التجريد من الهوية حتى يوم الحساب، فلا يظهر لهم أسماء في سجلات القيامة، وبالتالي يفقدون حقهم في الحصول على مكان صريح سواءً كان في الجنة أم في النار!.

لقطة من سورية

لا أعتقد أنه يوجد في الفاتيكان أو السعودية أو إيران شاخصة مرورية مكتوب عليها عبارة دينية (بأساس الصنع، وليس باجتهاد شخصي أو طارئ)، رغم أن هذه الدول تم تشكيلها (افتراضاً) على أساس ديني، أو أنها أعلنت عن نفسها دولاً ذات طابع ومنهج ومعتقد ديني صرف.. هذا الأمر يحدث في سورية فقط، وتحديداً في العاصمة دمشق..

حين اكتشفت على سبيل المصادفة، هذه الحقيقة التي لا أدري إن كانت تطال معظم الشواخص أم لا، كوني لست شرطي مرور أو سائق سيارة أجرة أو صاحب سيارة ولو بثلاث عجلات، أصابتني دهشة.. لست لأنني كافر أو ملحد لا سمح الله، ولا لأني كنت أعتقد أنني أعيش في بلد بعيد عن هذه المسائل دستوراً ومنهجاً وسلوكاً وشعارات، بل لأني كنت أتصور أن الدعاية أو «الدعوة» الدينية، لم تصل بفتوحاتها إلى هذا «المنبر» الصغير.. آه كم كنت واهماً.. ويا... سبحان الله.. ألا هل بلغت؟!

هل استطاع المواطن الاستفادة من مرسوم العفو ٢٠١٠؟



صدر المرسوم التشريعي رقم /٢٢/ لعام ٢٠١٠ القاضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل /٢٣/٢/٢٠١٠، وقد شمل من ضمن ما شمل مخالفات بعض أحكام قانون الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /٢٦/ لعام ٢٠٠٧ وغيرها، وتم تطبيق المرسوم مباشرة منذ تاريخ الصدور ما عدا بعض المخالفات، ومنها مخالفات أحكام قانون الأحوال الشخصية بسبب تردد الجهات المعنية في تطبيقه بين من يفتي بعدم شمولها بالعفو وبين من يقول بشمولها إلى أن صدرت من الجهات المختصة تعليمات تؤكد شمول المخالفات المذكورة بمرسوم العفو ولكن بعد عدة أيام من صدوره.

وبما أن مخالفات قانون الأحوال المدنية لها طبيعة خاصة ليست كبقية المخالفات وعلى سبيل المثال فالمادة /١٤/ من الفقرة /أ/ منه تلزم المكلف قانوناً عند حدوث واقعة أحوال بالتبليغ عنها وتقديم الشهادة المثبتة لحدوثها مع وثائقها وتقديمها لدوائر النفوس خلال مدة ٣٠ يوماً إذا وقعت داخل القطر، ومدة ٦٠ يوماً إذا وقعت خارج القطر، وإلا تعرض المكلف لمخالفات مادية وفق المادة /٢٠/ منه، وتتدرج بين: ٥٠٠/ ل.س، و٤٠٠٠ ل.س، وذلك حسب مدة التأخير في تقديم وتسجيل الشهادة المطلوبة، وإن شمول تلك المخالفات بالعفو يعني إعطاء مدة ٣٠ يوماً أو ٦٠ يوماً إضافياً - حسب الحالة - للمخالف ليقدم ضمنها الأوراق المطلوبة، أو هي بمثابة تجديد للمهلة المقررة قانوناً وإعطائه فرصة جديدة بقوة القانون /مرسوم العفو/، تبدأ من تاريخ صدور مرسوم العفو، وتنتهي بانتهاء مدة الثلاثين يوماً، وهذه المدة تصبح قانونياً حقاً للمواطن لا يجوز إهداره أو الانتقاص منه، فهو ليس كيفياً. مع العلم أن هذه المدة غير كافية نسبياً لمن لم يسجل أولاده جميعاً مثلاً، بل مازال زواجه غير مثبت في سجلات الأحوال المدنية، وهناك آلاف الحالات المماثلة موجودة في محافظة الحسكة نتيجة الجهل والإهمال وتقاعس الزوجين أو لظروف مادية وأخرى لتثبيت زواجهم أو تثبيت نسب أولادهم، بل ونجد هناك حالات أن الجد والجدة ما زال زواجهما غير مثبت، وحقيقة هذا ليس ذنب أحد وإنما ذنب المخالف نفسه، وهنا تبدأ المشكلة، فكيف يتم تثبيت زواج الجد والجدة ومن ثم تثبيت نسب أولادهم ونسب الأحفاد وتسجيلهم في سجلات الأحوال خلال /٣٠/ يوماً، وهي المدة المقررة ليستفيد من المرسوم؟ بالطبع هذا صعب جداً حيث أن الأمر ليس بالسهولة الممكنة لأن مراجعة المحاكم من أجل تثبيت الزواج والنسب لها إجراءاتها المعينة المطولة، ناهيك عن المهل القضائية والقانونية وكذلك إجراءات تنظيم شهادات الولادة وبيانات المكتومين وخوف بعض المخاتير وامتناعهم عن تنظيم الوثائق وتصديقها للمكتومين وتنظيم محاضر وضبوطات الشرطة ,كل هذه الإجراءات تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين ومالاً كثيراً قد يفوق مبلغ الغرامة المشمولة بالعفو، وكل ذلك يستوجب السرعة وضمن الازدحام الكبير غير المعقول الذي لوحظ في الدوائر المتعلقة خلالها سواء كانت محاكم ودوائر النفوس أو مخافر الشرطة أو لدى المخاتير، ولهذا كله فإن مدة الشهر أو بالأحرى ٣٠ يوماً بالكاد تكفي، أو لا، وهذا أدى إلى أن العديد من الحالات بقيت ولم تستفد من هذا العفو بسبب عدم إمكانية استكمال كل تلك الإجراءات المتعلقة للقيام بالتسجيل في هذه المدة، وكأن كل ذلك لم يكن كافياً.. وما زاد الطين بلة امتناع دوائر النفوس عن استقبال وقيد المعاملات المرفقة مع قرارات المحاكم المكتسبة الدرجة القطعية للاستفادة من العفو قبل انتهاء المدة بيومين، بحجة ان العفو صدر بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٣ وأن مدة الشهر انتهت بنهاية يوم الاثنين ٣/٢٢، ولم ينتبهوا إلى أن مدة الثلاثين يوماً المقررة في قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للواقعات الحاصلة داخل القطر والتي تم تحديدها بمرسوم العفو، تحسب بالأيام وليس بالشهور (وهذا أيضاً بقوة القانون)، أي تبدأ من ٢/٢٣ داخلاً، وتنتهي في نهاية الدوام الرسمي الأربعاء ٣/٢٤، وليس الاثنين ٣/٢٢، أي ليس كما فسرته وطبقته مديرية الأحوال المدنية، كون شهر شباط /٢٨/ يوماً فقط، وهكذا حرم المواطن من يومين في نهاية المدة، وقبلها من ستة أيام في بداية صدور العفو لحين صدور التعليمات من الجهات المعنية كما ذكرنا سابقاً، ناهيك عن العطل الرسمية التي صادفت تلك الأيام، ومع عطل نهاية الأسبوع يبلغ مجموعها مع أيام عدم استقبال المعاملات ١٦ يوماً، وبالتالي لم يكن أمام المواطن سوى ١٤ يوماً من الدوام الرسمي من أصل ٣٠ يوماً المقرر في العفو ليتم فيها حملة الماراثون هذه!. وهذا كان فعلاً مشقة وإجحافاً كبيراً بحقه المكتسب بالقانون من قبل المسبب بذلك، وحرماناً له من الاستفادة بمرسوم العفو. ونتساءل هنا: من المسؤول؟ وهل من الممكن تلافي وتعويض المواطن عن حق أكتسبه بقوة القانون /مرسوم العفو، وقانون الأحوال المدنية؟ وهل من تعويض له بإعطاء أيام أخرى بدلاً من الأيام التي حرم منها بسبب الخطأ والتأخير في تفسير المرسوم لأنه لا يجوز لأحد أن يحرم المستفيد من حقه أو ينتقص منه بأي شكل من الأشكال، كونه حقاً إلزامياً للجميع وليس كيفياً واعتباطياً، وبالتالي فهو لا يخضع لإرادة المنفذين، وذلك حتى تتحقق الغاية من المرسوم، وحتى لا نبتعد عن روح القانون.

■ **الحسكة - جمعة خزيم**

فساد في السورية للشبكات مثبت بتقارير التفتيش

◄ نزار عادلة

الشركة السورية للشبكات إحدى شركات القطاع العام الناجحة منذ تأسيسها، ورغم كل المراحل الصعبة التي مرت بها في الثمانينيات والتسعينيات إلا أن بصماتها واضحة في تنفيذ مشاريع حيوية على مستوى سورية واكتسب عمالها خبرات كبيرة. مجال عملها تنفيذ مشاريع الإنارة وشبكات التوتر العالي والمتوسط وغيرهما. وكانت على مدار السنوات السابقة رابحة رغم المتغيرات والظروف التي مرت بها، لكنها اليوم أصبحت مخسرة وليست خاسرة لأسباب عديدة منها: ترهل إدارتها بسبب الفساد، زيادة الإنفاق الإداري، قدم آليات الشركة منذ عام ١٩٨٠ وعدم السماح بتجديدها، عدم وجود جبهات عمل كافية لتنفيذ الخطط السنوية، كثرة الديون المترتبة على الشركة بسبب إصلاح آليات قديمة وشراء مواد، وعدم تسديد الضرائب وأجور المشافي، خلل في التحصيل المالي لعدم وجود مركز مالي حقيقي، توظيف رأسمال كبير لمشاريع خارجية لم تقطف ثمارها ولا نعرف ما هي، وكثرة القرارات المزاجية بالتكليف بالدوائر والإدارات وعدم المحاسبة.

هذا ما طرحه النقابي بشار شيخ عثمان حول السورية للشبكات أمام القيادة السياسية والنقابية في حمص، وقد طرح النقابي عبد الهادي النجار تفصيلات أكثر فقال: «طالبنا في العام الماضي بتشكيل لجنة لمعالجة أو دراسة ما قدمناه من معلومات أو مشاكل وتجاوزات، وهذا شيء لم يتحقق، بل ازدادت الأمور سوءاً وإدارة الشركة ترى نفسها فوق النقد ولا تسمح لأحد حتى برفع مذكرة موثقة، وقد قامت بنقل رئيس اللجنة من مقر عمله، وطال هذا الإجراء أقاربه من الأصول والفروع، وكانت حجة الإدارة أن هذا الإجراء قانوني وليس له علاقة بمذكرة تم رفعها إلى الجهات الوصائية منذ زمن بعيد، وعندما قام رئيس وأعضاء اللجنة النقابية بتقديم اعتذارهم عن المذكرة عاد كل شيء إلى وضعه السابق. وعندما سألنا: أين تطبيق القوانين؟ قالوا إنهم سألوا أحد المشايخ وأفتى لهم بأنه يجوز في حال كان المدير العام مدعوماً أن تتجاهل القوانين.

أصبحت الشركة خارج نطاق الإشراف أو المراقبة أو المحاسبة من أية جهة، وخاصة بعد أن أصبحت تتبع للسيد وزير الكهرباء مباشرة وليس لوزارة الكهرباء، بعد أن كانت تابعة لوزارة الإسكان والتعمير التي تضم الشركات الإنشائية.

أريد أن اسأل: إن تقارير الجهاز المركزي تلخص وتثبت كل ما أطرحه، ولكن من المسؤول عن الإجابة على ملاحظات التفتيش الذي يرفض منذ سنوات التصديق على الميزانيات حتى يتم استدراك الملاحظات.

في السنة الماضية طالبنا بتشكيل لجنة للتحقيق أو حتى السؤال للفروع الخاسرة لبيان أسباب الخسارة في فروع تتكرر فيها الخسارات منذ سنوات ولا يزال مدراؤها على رأس عملهم إلى الآن، إلا أن الإدارة لا تريد أن تفتح هذا الموضوع.



الفروع تقول إن سبب خساراتها هي نفقات الإدارة العامة التي وصلت إلى ١١٪ والحد الأقصى المسموح به هو ٦٪، ومع ذلك أقول إن النسبة أكثر من ذلك لأن الإدارة لا تقوم بتسديد التأمينات حيث وصل الرقم إلى ٦٥ مليون ليرة سورية في الإدارة العامة وحدها، عدا عن أن بعض الفروع لا تقوم بتسديد حتى ضريبة الدخل.

أحد مدراء الفروع الخاسرة، وقد كنا نطالب بمحاسبته أو حتى سؤاله عن أسباب النفقات الزائدة، أُعطي حق الكلام في مؤتمر الاتحاد المهني في العام السابق بحضور وزير الكهرباء، تكلم عن إنجازات فرعه وعن المستقبل وأن الأمور جيدة، وقام بعده معاون المدير العام وشرح هو الآخر بأن الأمور جيدة وأنه لا يوجد خسارة، وأن الشركة بصدد أخذ مشاريع نوعية، وتنفيذ الشركة للمشاريع دائماً مميز. والآن مدير الفرع المذكور في السجن مع مجموعة من فرعه منذ ثمانية أشهر بجرم اختلاس أموال عامة وتقديم فواتير وهمية لأعمال لم تتم بملايين الليرات، لقد غفلت الإدارة عنه لفترة وكأنها ليست معنية بهذا الموضوع. والسؤال: أين كانت الإدارة العامة؟ وأين كانت مديرية تتبع المشاريع والتنفيذ؟ وأين كانت الرقابة المالية؟ أضع هذا السؤال برسم الجهات الوصائية..

أشار تقرير التفتيش إلى نفقة الإقامة في فنادق خمسة نجوم لمدراء بمبالغ كبيرة ولم يتم استردادها ولا يحق لهم الإقامة فيها، بينما استردوا من بعض العمال الذين دخلوا ليوم واحد إلى المشفى راتب نصف شهر.

إن على الشركة ديوناً تفوق ما للشركة من ديون خارجية، فهل ننتظر أن يحصل لنا كما حصل مع أفضل شركة صناعية وإنتاجية مرت في القطاع العام، شركة بردى التي دمرتها الإدارات، وسكوت المعنيين من نقابيين وغيرهم، وجلسوا الآن بعد وقوع الفأس بالرأس يتباكون على الشركة وعلى القطاع العام.

ويدّعي رئيس الاتحاد المهني أن ليست هناك أزمة ولا يوجد خلل ولا يوجد فساد وإنما المشكلة والمطلوب تأمين جبهات عمل للسورية للشبكات. وإن ما طرح من الرفاق في النقابة حول واقع الشركة لا أساس له من الصحة.

ومع ذلك فالشركة خاسرة وهناك هدر واختلاس مثبت من خلال تقارير تفتيشية...

■

ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع السوري: التردي الاقتصادي أولاً

◄ نجوان عيسى

شهدت معدلات الجريمة ارتفاعاً ملحوظاً في المجتمع السوري خلال السنوات الأخيرة، مما دفع العديد من المراقبين ورجال القانون إلى دق ناقوس الخطر، ومطالبة الجهات الرسمية بالعمل على الحد من تفاقم هذه الظاهرة، ليس من خلال ملاحقة مرتكبي الجرائم ومعاقبتهم فحسب، وإنما من خلال البحث في أسباب هذه الظاهرة ومحاولة معالجتها. والحقيقة إن ارتفاع معدلات الجريمة مؤخراً، لم يصبح ظاهرة واسعة الانتشار بشكل يهدد الأمن الاجتماعي في البلاد حتى الآن، ومع ذلك فإن هناك ارتفاعاً نسبياً في معدلات الجرائم لا يمكن إنكاره، ولا بدمن محاولات جدية لرصد أسبابه ومعالجتها، قبل يتحول إلى كارثة تهدد المجتمع السوري وتماسكه.

إن دراسة العوامل النفسية التي تدفع إلى ارتكاب الجرائم وتحليل الأوساط والظروف التي ينشأ فيها المجرمون، هو بحث نفسي اجتماعي غاية في التعقيد، وإذا كان صحيحاً أن ارتفاع أعداد السكان، وتعقيدات الحياة المعاصرة، وتراجع مستوى تماسك الأسرة، وربما ما يقوله البعض عن وجبات العنف المجاني المقدم عبر جهاز التلفاز، كلها ظواهر تؤثر في معدلات الجريمة، ولا بد من أخذها بعين الاعتبار، إلا أن الفقر المتجلي بتردي الحالة الاقتصادية للنسبة الكبرى من السكان، يقع دون شك، في مقدمة الأسباب التي تقف وراء ارتفاع معدلات الجريمة، ولا أدل على ذلك من أن أحزمة الفقر، هي المسرح الأبرز لأغلب الجرائم الفردية الحاصلة.

وباستعراض سريع للجرائم المرتكبة (بالمعنى الجنائي) مؤخراً في سورية، نجد أن أغلبها جرائم سرقة، أو جرائم قتل بدافع السرقة، وهذه يمكن اعتبارها مؤشراً على مستوى متقدم من تردي الأوضاع الاقتصادية لدى شرائح واسعة، وأثر هذا التردي على تماسك المجتمع السوري. وبالدرجة الثانية تأتي جرائم الاغتصاب، وما ينشأ عنها من جرائم انتقام وجرائم «شرف» كما يسميها القانون السوري. وهذه أيضاً ترتبط ارتباطاً مباشراً بتردي الأوضاع الاقتصادية، التي تضع العديد من الشباب الواقعين تحت رحمة البطالة والفقر، وغير القادرين على تأمين متطلبات الزواج، تحت ضغوط هائلة تخلف تشوهات نفسية تدفعهم إلى ارتكاب هذا النوع من الجرائم، وما قد ينشأ عنها من جرائم أخرى مرتبطة بها.

صحيح أنه لا يمكن حصر أسباب الجريمة، ووضع خطط لمعالجتها باختزال المسألة كلها في تردي الأوضاع الاقتصادية فقط، إلا أن التحليل البسيط الذي قدمناه من ارتباط أغلب الجرائم خلال السنوات الأخيرة بالفقر، يحمل في طياته دلالات لا يمكن تجاهلها. وإذا ما لاحظنا أن هذه السنوات الأخيرة التي ارتفعت فيها معدلات الجريمة، هي السنوات نفسها، التي شهدنا فيها تحولات في طبيعة الاقتصاد السوري، واتجاهاً محموماً للدخول في عالم اقتصاد السوق الذي لم يجلب سوى المزيد من التدهور الاقتصادي - الاجتماعي. وهي السنوات نفسها، التي شهدنا فيها عشرات المشاريع الحكومية لجذب الاستثمارات، ومكافحة البطالة ورفع مستوى المعيشة دون جدوى، فإن الصورة ستكتمل أمامنا. ويحق لنا عندها أن نقول إن الخطوة الأولى لمعالجة ظاهرة ارتفاع معدلات الجريمة، تتمثل في مراجعة السياسات الاقتصادية، والعمل الجدي على محاصرة الفقر في أحزمته التي تتوسع بشكل جنوني كخطوة على طريق محاولة إزالته نهائياً، وبعدها يأتي دور الدراسات النفسية والاجتماعية والأسرية، وأخيراً يأتي دور القانون المباشر في تحديد الجرائم وعقوباتها، ودور أجهزة الأمن والقضاء في تعقب المجرمين ومعاقبتهم.

■

الصدأ يفتك بموسم الحنطة.. ووزارة الزراعة تتفرج!



بعد أن داخ الفلاحون جيئة وذهاباً مرة إلى هذه الصيدلية الزراعية وأخرى إلى تلك, مرة مع إرشاد زراعي يقذفهم إلى استخدام طريقة الري بالرذاذ، وأخرى بالطريقة التقليدية لإنقاذ محاصيلهم العطشى والمصابة بعدد من الأمراض المهلكة، استيقظت وزارة الزراعة من غفوتها على وقع صراخ الفلاحين وأنين الوطن المفجوع بحنطته التي خلعت ثوبها الأخضر مرتدية الأسمال الصدئة تستنجد ولا مغيث.. فقط دعها وشأنها تصارع الجائحة في سوق التنافس المناخي.. بهذه الوصفة وضعت وزارة الزراعة حداً لآمال الفلاحين في إنقاذ محاصيلهم.

وزارة الزراعة، وبعد تردد في أخذ القرار الصائب لمواجهة الآفات التي أصابت القمح والشعير في مختلف مناطق زراعتها وعلى مستوى سورية، دعت الفلاحين إلى القبول بالأمر الواقع.. وأكدت أنه لا داعي لاتخاذ أي إجراء يحد من أضرار تلك الأمراض الفطرية!! آفات جائحة أودت بما نجا من زرع استطاع الإفلات من جور الإجراءات الاقتصادية التي أهلكت الزرع والضرع ومن بعدها أبناء الوطن من الفلاحين ومربي الثروة الحيوانية، ولا داعي لفعل شيء!!؟ وقد جاء ذلك بعدما فرغت مستودعات تجار الأدوية من مضادات الفطريات لتزداد خسائر الفلاحين وتتراكم الديون على رؤوسهم. إذاً الوزارة أخلت مسؤوليتها محملة الظروف الجوية وعوامل المناخ مسؤولية الجائحة، وكأننا لم نتجاوز بعد العصور الوسطى، وليس لدينا مراكز أبحاث زراعية تستطيع استنباط أصناف مقاومة لتلك الآفات المرضية .

والغريب أن مديريات الزراعة راحت تزيد الخسائر وتراكمها بالاجتماعات المتكررة والجولات وصرف المهمات والبنزين على الحقول.. تلك الاجتماعات التي لا تفيد في الأمر شيئاً سوى مراقبة تطور الإصابة وإحصاء الخسائر، فهل أصبحت مهمة الحكومة المراقبة والإحصاء فقط دون تقديم أرقام صحيحة وهو أضعف الإيمان؟!.

لقد تجاوزت نسبة الإصابة بمرضي الصدأ والتبقع السبتوري حد ٩٠٪، وتلك تقديرات قام بها بعض المختصين التابعين للوزارة والمنتشرين في مديرياتها، ولكن الأرقام المعلنة يجري تخفيضها بمعدل ٥٠٪ لأسباب تخص واضعي النسب النهائية.

إن الوزارة بتعميمها المتضمن عدم جدوى مكافحة تلك الأمراض، ألغت جهود مراكز الأبحاث العلمية منذ تأسيسها وحتى هذه اللحظة، ولم يعد هناك من داع بنظر الوزارة إلى تلك المراكز التي تقوم بالبحوث العلمية على المحاصيل الزراعية واستنباط أصناف مقاومة لتلك الأمراض والعمل على إيجاد الحلول الملائمة ومكافحة الآفات التي تصيب تلك الأصناف.

الفريق الاقتصادي يتحمل المسؤولية

على الفريق الاقتصادي وحده تقع مسؤولية الكارثة التي أصابت محصولي القمح والشعير.. هذا ما تؤكده نشرات وكتب الإرشاد الزراعي الصادرة عن وزارة الزراعة، ومنها دليل زراعة القمح ٢٠٠٩ رقم النشرة ٤٨٣، فبما يخص آفات القمح ومنها الأمراض الفطرية، جاء التعريف بأمراض الأصداء على أنها تعتبر من الأمراض الفطرية واسعة الانتشار، والتي تلحق ضرراً كبيراً بمحاصيل الحبوب ومنها القمح والشعير.. ولمقاومة هذا المرض يجب الاعتماد على زراعة الأصناف المقاومة، كما يمكن مكافحتها باستخدام المبيدات الفطرية الحديثة وإتباع الدورة الزراعية, ولكل منطقة وصفتها العلمية من حيث الصنف المناسب للزراعة في تلك المنطقة وما إذا كانت مروية أو بعلية.. فبعد ارتفاع مستلزمات الإنتاج الزراعي وبخاصة رفع الدعم عن المازوت ومع الوقوف عن تطوير البنية التحتية من إنشاء سدود تخزن المياه المهدورة، أصبح من غير الممكن إتباع أساليب الزراعة الحديثة لانتفاء مقومات تلك الطرق يضاف إلى ذلك مقياس حساب هامش ربح المحصول المعمول به حالياً، والذي لا يأخذ بالاعتبار أن الأرض تزرع بشكل دائم، حيث لم يلحظ فترة راحة الأرض أو تبويرها أو زراعتها بمحاصيل لا تحقق الجدوى الاقتصادية ومنفعة الفلاح كي يستطيع الاستمرار في زراعة أرضه، فقد خرج القطن والشوندر السكري من الخطة الزراعية عند الكثير من الفلاحين بسبب عدم الجدوى الاقتصادية بعد ارتفاع أسعار المازوت والأسمدة وأجور الفلاحة واليد العاملة, ليبقى الاعتماد على زراعة القمح والشعير بعيداً عن الدورة الزراعية.

هذا التكرار في الزراعة يحمل في ثناياه مخاطر كبيرة، منها ضعف مقاومة المحصول (القمح – الشعير) للأمراض الكامنة في التربة، وإجهاد التربة الزراعية مع عدم حصولها على الأسمدة اللازمة، إضافة إلى ذلك تناقص عدد الفلاحات بسبب ارتفاع الأجور. ومع التخلي الإجباري عن الدورة الزراعية التي تحفظ توازن التربة وتوفر إنتاج جيد مع عدم تناسب سعر (المحصول القمح أو الشعير) بما يوازي التكلفة الحقيقية مع هامش ربح يأخذ بالاعتبار تبوير الأرض وراحتها، كان لابد من التعرض لمثل هذه الجائحة التي أصابت محصول القمح والشعير، والتي تصل بعض التقديرات الأولية إلى أن إنتاج الدونم الواحد في محافظة حماة لهذا العام بعد الإصابة التي حلت به، سيتراوح بين ٥٠ – ٤٠٠ كغ بعدما كان الإنتاج في العام الماضي يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٨٠٠ كغ للدونم الواحد، أي أننا سنخسر نصف الإنتاج المتوقع لهذا العام بعدما استبشرنا خيراً مع هطل المطر المناسب هذا الموسم.

إذاً هذه هي إحدى نتائج أو كوارث النهج الاقتصادي المتبع والمطبق على قطاع الإنتاج الزراعي، ويبقى أن نسأل: ما العلاقة بين تعقيم البذار بالمطهرات الفطرية وأمراض الصدأ والتبقع السبتوري الذي أصاب محصول القمح والشعير في هذا الموسم، وما إذا كانت تلك البذور قد عقمت بشكل كاف قبل بيعها إلى الفلاحين؟؟ وإلى متى تستطيع الحكومة التهرب من مسؤوليتها تجاه الوطن والمواطنين بترحيل نتائج تقصيرها في أداء واجبها بإلقاء المسؤولية على الظروف المناخية؟ .

▪ يامن طوبر

أشجار سلمية تستجير.. وما من مجير

بجهود جميع الفعاليات الشعبية والرسمية, وعلى مدى عدة سنين, تم تشجير الجبال المحيطة بمنطقة سلمية في محافظة حماة, مما أعاد لهذه المدينة بعضاً من الخضرة التي خسرتها لأسباب متعددة، وخاصة لجبالها التي كانت قد تحولت إلى قفار جرداء, بحيث أصبحت المتنفس الوحيد لسكانها, وقد أعاد ذلك الحياة لكائنات حية كانت قد رحلت, لتعود وتستقر من جديد في أحضان الطبيعة التي تلائم حياتها .. لكن منذ فترة، بدأت تلوح بوادر غير مطمئنة , تنذر بزوال هذه الحراج, تمثلت بعاملين أساسيين وهما :

حشرة شكلت وباءً, بدأ يلتهم خضرة هذه الأشجار, وهي حشرة (جادوب الصنوبر) التي تصيب الصنوبر الحراجي بشكل خاص.

أما العامل الثاني: فهو الرعي الجائر, والذي بدوره أتى على القسم السفلي من الشجرة, بالإضافة إلى قضائه على الغطاء النباتي الحولي, وغيره من النباتات التي بدأت تزدهر بعد غياب عن هذه المنطقة.

وبلقاء تم مع أحد المهندسين الزراعيين، أفادنا بكثير من الحزن بمعلومات حول هاتين الظاهرتين، فيما يتعلق بحشرة الجادوب، أكد أن هذه الحشرة هي حشرة وافدة تأتي على شكل هجمات كل عقد من الزمن, أو عقدين, وبين أنه منذ \٢٥\ سنة أصابت تلك الحشرة أشجار محافظة اللاذقية,وتم حينها مكافحتها والقضاء عليها، إذ يمكن القضاء على الحشرة برش المبيدات الخاصة, قبل أن تخرج اليرقات من الشرنقة التي تحتضنها, والتي تتوضع في أعالي الشجرة.. علماً أن هذه الحشرة خطرة على الغابة, ولكن يمكن السيطرة عليها، ووضع حد لاستفحالها وتجنب آثارها الضارة والخطرة.

أما ما حدث في غابات سلمية, فهو تزامن تواجد الحشرة, مع تأجير (تضمين) الغابة لمربي الأغنام, التي أتت على ما تبقى من أسفل تلك الأشجار، وكأن هناك اتفاقاً بين حشرة الجادوب والأغنام للقضاء على الغابة، بحيث تأكل الحشرة أعلى الشجرة, وتقضي الأغنام على ما تبقى منها .

لقد أكد المهندس الزراعي أن الرعي بحد ذاته عندما يكون مراعياً الشروط التي تضمن سلامة الغابة لا يشكل خطراً يذكر, ومنها ألا تتجاوز أعداد القطعان حمولة المرعى وقدرته على الاستيعاب، ثم والشيء الأهم، هو تأجير ما تحت الغابة لمدة معينة ومناسبة لتستطيع تلك النباتات معاودة الإزهار وإكمال دورة حياتها للأعوام القادمة.. وهو نقيض ما حدث في سلمية تماماً, فقد استمرت القطعان بالدخول إلى الغابة وبأعداد كبيرة, وخاصة في فترة الليل, بعد أن استقر المربون بجانب الغابة ببيوتهم المتنقلة, والمبنية أحياناً, وهذا ما سيؤدي سريعاً وبالتأكيد، لزوال الغطاء النباتي وتجريف التربة, والقضاء على الغابة بشكل نهائي, وبالتالي يكون البعض غير المسؤول قد دمَّر برعونته ما أنجزه الغيورون على مدى سنوات، واستباحوا عرق وتعب من عملوا في تشجير هذا المنتجع الجميل الذي كان الأمل كبيراً أن يصبح بحق محمية بيئية وحديقة طبيعية قادرة على الحياة والاستمرار..

رأي مختص:

الأمراض الفطرية للقمح يمكن معالجتها.. ويمكن تجنبها

بعد أن تفاءل فلاحو الغاب بموسم الأمطار الجيد، واستبشروا خيراً بموسم القمح لهذا العام، فوجئوا في الآونة الأخيرة أن أقماحهم غير طبيعية (اصفرار وتبقع في الأوراق).. ثم اكتشفوا الكارثة.. لقد تعرضت سنابلهم للإصابة بالأمراض الفطرية (سبتوريا، أصداء، وغيرها ...) بفضل عوامل المناخ وتقلبات الطقس، إضافة إلى ذلك ظهور حساسية بعض الأصناف المعتمدة في الزراعة لتلك الأمراض.. عندها لم يكن بوسعهم إلا اللجوء للمصالح الزراعية في المنطقة يستنجدون... ولكن دون أن ينجدهم أحد .

وقبل الغوص في هذه المشكلة وظهورها، فمن المعروف أن العارض المرضي على النباتات قد يسببه عامل واحد أو أكثر، وقد تتشابك العوامل وتتداخل (مسببات فرضية، عوامل مناخية، عوامل التربة،....). وهذا يعني أنه في مثل هذه الحالات يجب بحث المشكلة ودراستها، لا إهمالها وتركها للقضاء والقدر. لقد كان من المفترض أن تشكل وزارة الزراعة لجنة مختصة من الفنيين (البحوث العليمة الزراعية ومديرية الزراعة) مهمتها دراسة المشكلة أو الظاهرة منذ البداية، والوقوف عندها ومعرفة الأسباب، ومحاولة إيجاد حل لها، والخروج بمقترحات، على رأسها قيام الجهات المعنية برش محصول القمح بمبيد فطري مناسب في الوقت الملائم قبل مرحلة ظهور السنابل والإزهار، وذلك سهل، وعبره يمكن تفادي هذه المشكلة في السنين القادمة، ويمكن إنقاذ هذا المحصول الإستراتيجي، وإنقاذ لقمة عيش الفلاح من التضرر، فالوباء خطير، وله انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني.

والغريب أنه ظهرت في السنوات الماضية حالات مماثلة وبقيت دون حل.. والسؤال: لماذا؟؟

مهندس زراعي. الغاب

«حوايج» الفرات وشطآنه تحتضر!!

يجري نهر الفرات في الأراضي السورية مسافةً تزيد عن ٦٢٠ كم، بدءاً من جرابلس وحتى البوكمال، وخلال مسيرته الطويلة نشأت في مجراه عشرات الجزر النهرية (الحوايج) التي تتراوح مساحاتها بين عدة دونمات وأكثر من خمسة آلاف، وهي تعج بالكثير الكثير من الأشجار والنباتات البيئة التي كانت تشكل غابات طبيعية، جرى اقتطاع أغلبها اقتطاعاً جائراً، وكذلك الكائنات المختلفة التي تعتبرها موطناً لها، والتنوع البيئي والحيوي فيها بجماله الطبيعي يمكن أن يساهم في السياحة البيئية، بالاضافة للاستشفاء لنقاء وعذوبة هوائها ومائها. وهي نوعان: حوايج طرفية متصلة باليابسة نشأت نتيجة انحسار النهر وتحول مجراه وهي الأغلب، وحوائج وسطية يحيط بها النهر. وهي وفق القانون أملاك دولة ومن المفترض أن تكون محمية للحياة الفطرية، لكن قسماً مهماً منها استثمره الفلاحون وغيرهم بعقود ايجار رمزية منذ فترة طويلة وقام بعضهم ببيع أراضٍ منها بعقودٍ بيع صورية وباطلة قانونياً.

• حويجة كدرو بالرقة

جزيرة نهرية مساحتها عشرات الدونمات ضمن حدود مجلس مدينة الرقة على الجهة الغربية لجسر الرقة الجديد بمسافة ٢كم، استأجرتها إحدى العائلات منذ أكثر من ٣٠ عاماً، ونتيجة الطفرة العقارية التي زادت من الجشع للحصول على عقارات محاذية للنهر بشكل مخالف لكل الاشتراطات البيئية والأنظمة العمرانية، وفي تعدّ سافر لحرم النهر تحت حماية ومرأى مجالس المدن والبلدات، وهذا ما شجع كثير من المستأجرين في الحوايج والشطآن لبيع الأراضي للطامعين بالمال العام والمتنفذين بأسعار مغرية وعقود باطلة ومنها العائلة المستأجرة لحويجة كدرو، وقد قاموا ببناء فلل وأعمال شوهت البيئة الطبيعية كتجريفها وإضافة طبقات من الحصى الذي استجر من قاع النهر وردميات لزيادة المساحات، واليوم تنتصب هذه الفلل في الحويجة وأغلبها للمتنفذين والتجار والسماسرة وقسم منها بني بعد عام ٢٠٠٥ مخالفين بذلك المراسيم الرئاسية والقوانين الناظمة، وهذا يتطلب إزالتها فوراً دون أي محاولةٍ للتسوية حولها .

• حويجة صكُر بدير الزور

وهي تفوق حويجة كدرو أضعافاً مضاعفة مساحة، والجرائم البيئية فيها والتعديات على أملاك الدولة أكبر بكثير وأكثر مأساويةً، بل أن جزءاً منها قُدم لمستثمرين وهميين قاموا باستجرار قروض من الدولة لبناء مشاريع سياحية وهمية سرقوا خلالها أموال الدولة ولا تخدم المواطنين وإنما أصحاب الذهب والفضة، ولم تُستكمل بانتظار الفرصة المناسبة لجني الأرباح الكبيرة نتيجة فارق أسعار الشراء وأسعار المبيع، ويضاف إلى ذلك سوء التخطيط والتنفيذ للشوارع والكورنيشات حيث جرى قطع تغذية الفرع الصغير للنهر وتحولت المنطقة إلى مستنقع وبؤرة للحشرات والتلوث عند عبارة مدخل الحويجة وقرب محطة تصفية مياه الشرب، كما تم تخصيص بعض الجهات بقطع من أراضي الحويجة لاستثمارها دون وجه حق.. وإذا أردنا تعداد التعديات في كثير من الجزر الأخرى كحويجة كاطع غربي الجسر المعلق وغيرها سنحتاج إلى صفحات كثيرة!.

• شطآن الفرات

أما شطآن الفرات فقد كانت أيضاً مرتعاً للمتنفذين والفاسدين الذين استولوا عليها بطرق شتى باسم الاستثمار وإقامة منشآت لا تُخدم إلاّ أصحابَ الأموال، أو بالشراء بأسعار زهيدة، ثُمّ قفزت إلى أرقام خيالية في عمليات البيع والمضاربات، كما مارسوا الأسلوب نفسه ببناء الفلل والردم ووضع الأسوار كمنتجعات لهم، ومنها وسط المدينة أو كالشاطئ الذي يلي فندق فرأت الشام على طريق دير الزور الرقة في ضاحية البغيلية أو على طريق ناحية الكسرة في بلدتي الحسينية والجنينة في دير الزور ..

وفي خطوة ايجابية وشجاعة من بعض الجهات المسؤولة والقيمين عَلى الشأن العام تم إزالة العديد من التعديات على الأملاك العامة على طريق دير الزور دمشق نطالب بمتابعتها في حوايج الفرات وشطآنه التي باتت تستغيث ..

إنّ ما جرى من تعديات على الأملاك العامة(أملاك الدولة) في حويجتي كدرو، وصكر وغيرها، وشطآن الفرات على امتداده يطرح تساؤلات كثيرة منها :

أين مديريتا الزراعة ودائرتا أملاك الدولة والأحراج فيهما من كل ما جرى ويجري من تعد وتخريب تجاوز كل الأنظمة والقوانين والمراسيم، أم أن المسألةً تبادل منافع على مبدأ حككلي لحككلك الذي يسود هذه الأيام !؟

أين مجلسا مدينتي دير الزور والرقة اللذين تُشهد لهما الصولات والبطولات على هدم بيوت الفقراء والمستضعفين الذين يضطرون للمخالفة تحت ضغط الحاجة، ولأنهم لا يعرفون مفاتيح الاسكات والصمت !؟

أين مديريتا البيئة مما يفعله المترفون والطامعون والجشعون وحديثي النعم ومن لفّ لفهم من الفاسدين والمتنفذين.. أم أنّ الضمائر ماتت أو جرى تغليفها بعوازل عن كل المشاعر !؟

ما دور وموقف المكاتب التنفيذية والجهات المسؤولة العديدة الاعلامية والرقابية والتفتيشية وغيرها ..بل وحتى الجمعيات البيئية مما يجري في وضح النهار من جرائم بيئية وسرقات موصوفة للأملاك العامة!؟

وأخيراً: أين الرقابات الداخلية في المديريات والدوائر المعنية، وهل الخوف هو الذي يمنع كل هؤلاء من المجاهرة وفضح المستور واتخاذ موقف، أم أنّ اعتبارات أخرى كالمصالح وغيرها؟.

ثُمّ أهذه هي تنمية المنطقة الشرقية التي يتشدق بها الكثيرون والجنة التي وعدنا بها الطاقم الاقتصادي والحكومة رغم مرور ثلاث سنوات على مؤتمر الاستثمار الذي عُقد في دير الزور!؟

وفي قاسيونً نتوجه إلى محافظ الرقة الجديد ومحافظ دير الزور وكل الشرفاء الغيورين على مصلحة الشعب والوطن، مطالبين بمحاربة الفساد وإعادة الأمور إلى نصابها لأنّ أملاك الدولة هي أملاك المواطنين ككل ويجب أن تستثمر بما يخدمهم ويحقق كرامتهم.

الرقة / دير الزور- مراسلو قاسيون

مطبات

ونحن أيضاً نحب البارسا

لم تعد نشرة الأخبار الرئيسية أو المحلية تقطع متعتنا، ولم يعد يهمنا إن نكث مخططو القناة الأولى أو الثانية عن وعدهم ببث مباراة محلية أو عالمية ولم يعتذروا، ولا انقطاع البث من المصدر لمدة تتجاوز نصف وقتها، اليوم نحن سادة ما نريد، بنقودنا نرى ما نشاء، وفي أسوأ الحالات كل مقاهي دمشق تستثمر في الرياضة.

لم يعد صوت وجيه شويكي سيد التعليق، ولا إياد ناصر بصوته البعيد عبر الموبايل من أندونيسيا يأخذنا مرة إلى النصر وفي دقائق يشعرنا بالهزيمة المرة، بنقودنا وبالكرت السحري لنا أن نختار الصوت الذي نحب.

لم يعد بإمكان أحد التحكم برغباتنا في المشاهدة، عشر قنوات بكبسة ريموت كنترول تشبع نهمنا، من بين أصابعك، فقط أصابعك وحدك تقفز الدنيا، ميامي وبطولات الماسترز في التنس، بطولة أبطال آسيا، بطولة الدوري الأوروبي، كل الدوريات الأوروبية والأمريكية اللاتينية، حتى الدوري السوري هنا دون البحث عن قناة أرضية وهوائي عنيد ربما لا يستجيب لشهوتك.

الثلاثاء الذي مضى كانت ليلة السهر الصاخب في مقاهي دمشق، لا أمكنة شاغرة ولا كرسي لمشاهد وصل متأخراً، حتى البيوت العربية في ساروجة التي تحولت إلى كافتريات وكان أصحابها يسحبون الزبون بالاستجداء والحيلة، أغلقت غرفها الصغيرة.

الثلاثاء يوم قمة الكلاسيكو الاسباني، مباراة الأقدام التي تساوي الملايين، النجوم الذين تملأ صورهم أرصفة دمشق، حتى مصانع الملابس استغلتهم لترويج البضاعة الكاسدة بسبب الصين، والخطط الذكية في دعم الصناعة الوطنية، نجوم الكرة كريستيانو رونالدو، ميسي، ابراهيموفيتش، حتى المدربين ورؤساء الناديين، والتحضيرات الإعلامية قبل اللقاء، إعلانات الشوارع، يوم عالمي للمشاهدة لدمشق نصيب وافر منه.

الثلاثاء والأربعاء منذ انطلاقة دوري أبطال أوروبا، يومان للاستثمار، تغيرت صورة المقهى والزبائن، تغيرت الرغبات، الشاشات المسطحة العملاقة، المشروبات والأسعار، كل شيء معد لخدمة الساعتين المملوءتين بالحركة والمتعة، استنفار لحصد ما يمكن من طلبات، لحرق ما يمكن من رؤوس التبغ بنكهة التفاح والزهر.

ليلة للصراخ المبحوح، ثلاثاء للهتاف والآهات الخاسرة، صياح منتصر، منذ أن أطلق الحكم صافرته وحتى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، أصوات كسرت الليل الهادئ البليد، حياة ولدت أمام الشاشات المسطحة، قفز لا يتجاوز حدود طاولة الزبون، كلمات جديدة، الجميع يتابع نجومه، يعرفهم، ويأسف البعض لغياب نجومه، وآخرون يشجعون ميسي كأنه طاطيش، ويلعنون كريستيانو كأنما أطلقت قدم المحروس كرة كان من الممكن أن تكون هدفاً سورياً في نهائي آسيوي، ثلاثاء استثنائي لليلة ستنتهي في انتظار ثلاثاء جديد.

الواحدة بعد منتصف الليل خرجوا، بسياراتهم وأقدامهم، أعلام برشلونة وريال مدريد على الأعناق وفي الهواء، والفرح والأسى علامات تقاسمتها الوجوه الخارجة من المقهى إلى الشارع، كأنما حمل الكرامة كأس آسيا، والجيش هزم بطل اليابان في عقر طوكيو، والاتحاد غلب الغرّافة بنجومه البرازيليين في ملعب خليفة الذي يعد لاستضافة بطولة العالم ٢٠٢٢ في حلم قطري مشروع، بينما ملعب العباسيين تعد له دعوات الهدم.

ثلاثاء للبحث عن نصر فاتنا، هروب من هزيمة كروية تلبسنا، إحباط من اتحادات تتنافس على الكراسي بينما أشقاء لنا يتنافس العالم على ملاعبهم التي كانت يوماً من رمل وتراب عندما كنا نتباهى بـ(التارتان).

صياح فائت، سهرات دمشقية رغم أن المائدة اسبانية بعد أن هرب منا الكرنفال، نحن الدمشقيين السوريين أصحاب الليل المفتوح على المهرجان، أيام المعرض، سهرات الربوة، السيرانات المقدسة، أيام المسرح، قداسة المشاوير الآمنة، المزاج المرتفع المخصي في لعبة البحث عن العيش الكريم، نحن أيضاً نحب البارسا .. ونحب الحياة.

■ عبد الرزاق دياب

أزمة السكن معضلة قديمة لا أحد يفكر جدياً بحلها

حصاد المواطن السوري من الخطة الخمسية العاشرة



◄ يوسف البني

إضافة إلى الأزمات اليومية التي يعانيها ويعيشها المواطن السوري بسبب ارتفاع أسعار المواد التموينية والاستهلاكية وضيق الإمكانات وضعف القدرة الشرائية، التي لم تعد قادرة على تأمين الحياة المعيشية اليومية بشكل يحفظ كرامة المواطن، فإن الكثير من المواطنين يعيشون حالة تشرد وترحال وعدم استقرار بسبب حاجتهم الدائمة إلى مسكن ثابت، الأمر الذي لم تتم معالجته على مدى عقود طويلة، مما جعل من أزمة السكن معضلة تحوم الحكومة حول ضرورة حلها، ولكنها لم تُظهر نية جادة للعمل على ذلك على أرض الواقع.

يجب أن تضطلع وزارة الإسكان والمؤسسة العامة للإسكان بشكل جاد ومستدام بوضع خطط إعمار تجمعات سكنية لتلبية حاجات طالبي السكن، تحت إشراف الدولة ومؤسساتها وليس تحت شروط احتكار التجار وطمعهم وجشعهم.

رغم أزمة السكن الخانقة والمثيرة للكثير من المشكلات والاضطرابات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ورغم الحاجة الكبيرة لبيوت السكن عند الشرائح الواسعة من المواطنين السوريين، وخاصة ذوي الدخل المحدود، فإن الدراسات المتعلقة بأزمة السكن تشير إلى أن نسبة إشغال المساكن المشادة في سورية لا تتعدى الـ٦٠٪، وهذا يعني أن ٤٠٪ من المساكن غير مشغولة، لأن شروط هذا العرض الكبير تخدم شريحة معينة من الأغنياء، ولا تتناسب مع ظروف ذوي الدخل المحدود من موظفين صغار ووافدين من المحافظات السورية والأرياف إلى المدن الكبرى، وخاصة العاصمة، بقصد العمل.

وحسب الدراسات فإن هؤلاء يطلبون منزلاً لا يتجاوز سعره المليون ليرة سورية ومعظمها يتم تأمينها بقرض من المصرف العقاري وتبلغ نسبتهم ٦٥٪ من طالبي السكن الذي يبلغ عددهم حوالي ١,٥ مليون رب أسرة، والمسكن الذي تطمح به هذه الشريحة لا يتعرض بأي شكل من الأشكال لمضاربات السوق العقارية، بينما هناك شريحة من المواطنين لا تتجاوز الـ٥٪ من الراغبين بشراء منزل، وهم مواطنون من الطبقة الغنية، إما مغتربون أو تجار أو حديثو النعمة، فإنهم قادرون على الحصول على مسكن يصل سعره الخاضع للمضاربات والاحتكار بدءاً من ٦ مليون ليرة سورية وقد يصل إلى ٥٠ مليون ليرة سورية، حسب المنطقة والتوضع والمساحة.

وهنا نشير إلى أن الـ٤٠٪ من المساكن غير المشغولة تنتمي إلى هذه الفئة، حيث يوجد في سوق العقارات السورية عروض كبيرة من المستثمرين العرب والأجانب، الذين يعتمدون على القرارات والقوانين التي تسهل عملهم وتحمي استثماراتهم، أي أن ٤٠٪ من سوق العقارات تلبي ٥٪ فقط من طالبي السكن.

أسباب استمرار أزمة السكن وارتفاع أسعار العقارات

عملت الحكومة بقوانينها الاقتصادية الليبرالية لإطلاق يد التجار وحيتان المال والمتنفذين للتحكم بتجارة المواد الأساسية ومنها مواد البناء كالإسمنت والحديد والخشب والتحكم بأسعارها احتكارياً، إضافة إلى التراكمات السابقة عبر العقود الطويلة حيث لم تقم الحكومات المتتالية بواجبها في وضع خطط وبرامج عملية مستدامة لحل أزمة السكن وتأمين المسكن الشعبي للمواطنين وبأسعار وشروط سهلة لا ترهق كواهلهم ولم تأخذ بعين الاعتبار الزيادة في النمو السكاني على مر السنوات، وحتى الحكومة الحالية فقد نفضت عن كاهلها مسؤولية الحل الجاد وأوكلت به إلى الشركات الاستثمارية والتجار.

هل ينطبق حساب الحقل على حساب البيدر؟

وصل سعر الشقة المتواضعة التي تلبي الحد الأدنى من حلم المواطن لتأمين سكن كيفما اتفق، خلال العقد الأخير إلى ما لا يقل عن مليوني ليرة سورية في أسوأ الأحوال، فإن صاحب الدخل المحدود الذي يصل متوسط دخله الشهري إلى ١٢٠٠٠ ل.س، علماً أن الذين يقبضون هذا المبلغ صافياً في هذه الأيام قليلون جداً من المواطنين، ولو حاول جمع ثمن الشقة بحيث يُقتِّر في المصروف على نفسه ويعيش بالحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي يلامس خط الفقر، ويصرف على معيشته وخدماته ٦٠٠٠ ل.س فقط، ويوفر الـ٦٠٠٠ الأخرى في صندوق أحلامه ثمناً للشقة، فإنه يحتاج بالحد الأدنى إلى ٢٨ سنة فقط كي يتمكن من جمع ثمنها، ولو حصل عليها بقرض من المصرف العقاري فإنه سيستغني حينئذ حتى عن الحد الأدنى للمعيشة، لأن المصرف العقاري يعطى القروض العقارية بفوائد مرهقة تزيد عن ٥٪ عن كل سنة، فقرض المليون ل.س يسدَّد بمليون وستمائة وخمسين ألف ليرة سورية خلال عشر سنوات، أي يكون القسط الشهري حوالي ١٣٧٠٠ ل.س، وهو ما يزيد عن متوسط دخل صاحب الدخل المحدود، فيعيش حينها دون أكل أو شرب لتأمين القسط. أو يتم تسديده خلال ٢٥ سنة حوالي مليونين وربع المليون أي بمعدل القسط الشهري ٧٥٠٠ ل.س، ويتبقى له الفُتات خلال ربع قرن من الزمن.

للوقوف على حقيقة وتفاصيل أزمة السكن، واستحالة الحصول على مسكن في سورية، التقت «قاسيون» عدداً من المواطنين (مستأجرين ومكتتبين، مقاولين ومتعهدين، أصحاب مكاتب عقارية وسماسرة)، وكانت آراؤهم متقاربة، حصلنا منها على الشهادات التالية:

- المواطن (حسن بقاعي) مستأجر ورب أسرة من خمسة أفراد، يعمل عملاً إضافياً لتدارك لقمة العيش، حيث أن راتب الوظيفة يذهب كله بدلاً لإيجار الشقة، التي لا تنطبق عليها مواصفات الشقة، قال: «صار لي عشرين سنة عايش بالإيجار، وكل سنة أسوأ من التي قبلها، والإيجارات ترتفع وأسعار مواد المعيشة ترتفع، ومتطلبات الحياة تزداد يومياً، ونحن نمضيها بالترحال والتنقل، كل فترة في بيت شكل، الأثاث المتواضع الذي كنا نحافظ عليه بريف عيوننا تكسر من كثرة التنقل، وفي كل بيت نصادف مشكلة بالخدمات، فمرة السقف يسرب علينا مياه الأمطار، ومرات كثيرة الشقة لا ترى الشمس وغير صحية وغير صالحة للسكن الآدمي ومع ذلك فأصحاب الشقق لا يرضون أقل من عشرة آلاف ليرة إيجاراً للشقة، وهذا مرهق لنا ويسبب لنا القلق والاضطراب في مصروف العائلة، وعدم الاستقرار، أين الحكومة؟ وأين دورها في حل أزمة السكن».

- المواطن عمار.ش قال: «كنا نرى آباءنا كيف يركضون الليل قبل النهار لتأمين لقمة العيش وبدل إيجار المسكن، وكنا نحلم بحل أزمة السكن بعد إطلاق الحكومة وعوداً كثيرة بحلها، عن طريق السكن الشبابي وغيره، وسعياً وراء تحقيق أحلامنا اكتتبنا على منزل بالسكن الشبابي ضمن عدد من المسجلين علمت أنه وصل ٦٠ ألف مكتتب، وننتظر بصبر جميل ونمني النفس بنيل الاستقرار وتحقيق الحلم، في بيت قد يكون صغيراً جداً لا تزيد مساحته عن ٦٠ متراً مربعاً، ولا يزيد ارتفاعه عن ٣ أمتار، وقد تكون كسوته عادية جداً أو أقل من عادية، وقد يشبه علب الكبريت، لكنه بالمحصلة بيت يسترنا ويؤوي رؤوسنا، ومستعدون لتسديد ثمنه مهما كان مرهقاً في الخمس والعشرين سنة القادمة، ولكن ها قد مرت سنوات طويلة أصابنا خلالها اليأس والمرارة والمعاناة من جديد، فقد كان من المفترض أن يكون حوالي عشرة آلاف مكتتب قد استلم بيته الآن ويعيش فيه، لكن هذا لم يحصل سوى لبضع مئات من المحظوظين فقط أو الواسطات».

- المواطن هشام.ر صاحب مكتب عقاري ومتعهد سابق قال: «هناك كساد اقتصادي طال كل شيء وبالأكثر العقارات، والسبب هو تجميد رؤوس الأموال الكبيرة في العقارات الفخمة التي لا تلبي حاجة المواطنين العاديين بل تخدم الأغنياء فقط، وحتى المساكن العادية في المجمعات السكنية الشعبية المنظمة قد زادت أسعارها في السنوات الأخيرة بشكل مجنون، وبات شراء شقة متواضعة من قبل صاحب الدخل المحدود مستحيلاً، وحتى في السكن المخالف والذي يفتقر لأدنى شروط الصحة والسلامة والسكن الإنساني وصل سعر المتر حوالي ١٥٠٠٠ ل.س، ولكن مازال الناس على حلمهم بأن تعود الأسعار للانخفاض إلى المستوى المعقول الذي كان قبل سبع أو ثمان سنوات، إلا أن هذا لن يحدث لأن الحكومة يغير جادة بحل أزمة السكن، بل إن قراراتها وقوانينها، وخاصة قانون الاستثمار العقاري يخدم شريحة صغيرة من التجار والسماسرة والمقاولين والمضاربين والشركات الخاصة، التي معظمها غير وطنية، وتسابقت من تركيا وإيران والصين لعلمها الأكيد أنها ستحقق أرباحاً خيالية على حساب المواطن السوري، وليس همها أبداً حل أزمة السكن في سورية».

لأجل مسكن آمن ومستقبل مستقر

إن أزمة السكن في سورية تزداد حدةً عاماً بعد عام بسبب تدني مستوى دخول معظم المواطنين السوريين، إلى جانب الغلاء الفاحش لأسعار العقارات، التي بلغت خلال العقد الأخير أرقاماً خيالية، والسبب الأول والأساسي هو تخلي الدولة ومؤسساتها عن دورها في رعاية المواطن وتأمين حاجياته ومستلزماته، والتقصير الكبير في برامج وزارة الإسكان والمؤسسة العامة للإسكان، التي يجب أن تضطلع بشكل جاد ومستدام بوضع خطط إعمار تجمعات سكنية تبدأ تباعاً بتلبية حاجات طالبي السكن، تحت إشراف الدولة ومؤسساتها وليس تحت شروط احتكار التجار وطمعهم وجشعهم.

كما يجب أن يساعد المصرف العقاري بحل هذه الأزمة وذلك بإعطاء قروض للمواطنين منخفضة الفوائد، وزيادة المبلغ المحدد للإقراض، وتخفيض الأقساط الشهرية، والتساهل في الشروط للحصول على القرض، بحيث يكون العقار هو الضمانة لحقوق المصرف العقاري المالية، ولتكن مدة تسديد القرض مفتوحة حسب إمكانات المقترض ورغبته وراحته في تسديد القرض، حتى ولو وصلت هذه المدة إلى خمسين سنة، فما الذي يمنع؟!! حينئذ لن تكون هناك أية مشكلة لدى المواطن في تسديد الأقساط، ولا تشكل له هماً جديداً أو عبئاً على حياته المعيشية اليومية.

خلاصة القول

إن ما يعيق حل المسائل الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وخاصة أزمة السكن، هو تخلي الدولة عن دورها الرعائي، وإصدارها لقرارات وقوانين تساعد على تحكم شريحة صغيرة من التجار والمستثمرين بالثروة، ويعملون على احتكار النشاطات الكبيرة في القطاع العقاري، الأمر الذي حرف السوق العقارية عن الغرض الأساسي الذي يهدف له حل الأزمة، وهو تأمين سكن ضمن الشروط المقبولة والمعقولة لشريحة كبيرة من أصحاب الدخل المحدود. لذلك فعلى الدولة استعادة دورها في رعاية المواطن بهذا الاتجاه بإقامة ضواح سكنية متكاملة وبناء مساكن لشريحة واسعة من الناس تنتظر بفارغ الصبر الحصول على مسكن أمن ومستقر، كما يجب الإسراع بإعداد المخططات التنظيمية وتعديل نصوص قوانين العمران ورسم سياسات تنموية في المدن الصغيرة والأرياف، أم أن القرارات لا تصدر إلا خدمة لمصالح التجار والشركات الاحتكارية وحيتان المال؟!!

youssef@kassioun.org

عملت الحكومة بقوانينها الاقتصادية الليبرالية لإطلاق يد التجار وحيتان المال والمتنفذين للتحكم بتجارة المواد الأساسية ومنها مواد البناء كالأسمنت والحديد والخشب والتحكم بأسعارها احتكارياً

الثلاثاء الاقتصادي يبحث في الصناعة الوطنية

اللحام: السوق السورية تتعرض لغزو سلعي غير مسبوق

خصصت جمعية العلوم الاقتصادية ندوتها الأخيرة لبحث مشكلات الصناعة الوطنية تحت عنوان «الصناعة السورية وتحديات المستقبل»، وقدم المدير الوطني لبرنامج التطوير والتحديث الصناعي فؤاد اللحام محاضرةً بدأها بالإشارة إلى ما تشهده السوق السورية من غزو غير مسبوق من السلع المصنعة بما فيها غذائيات الأطفال، ومنبهاً من أن هذا الواقع زاد من وضع الصناعة السورية سوءاً على سوء، وموضحاً أن الصناعة الوطنية واجهت خلال السنوات الخمس الأخيرة مجموعة من الأحداث والظروف الصعبة اختصرها بـ«تحرير التبادل التجاري وفتح السوق؛ ورفع أسعار المحروقات وانعكاس ذلك على مختلف أسعار السلع والخدمات إضافة إلى أثر الجفاف؛ وارتفاع أسعار العديد من مدخلات الإنتاج عالمياً نتيجة ارتفاع أسعار النفط ثم انخفاضها بسعر سريع ما ألحق ضرراً كبيراً بالصناعة السورية في المرحلتين؛ وانخفاض الطلب الداخلي نتيجة ضعف القوة الشرائية للمواطنين من ناحية، وبروز حالة الترقب والانتظار لنتائج ومنعكسات الأزمة الاقتصادية العالمية إضافة إلى تراجع تحويلات العاملين في الخارج بسبب هذه الأزمة من ناحية أخرى؛ ومحدودية نتائج تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة لقطاع الصناعات التحويلية في معالجة مشاكل هذا القطاع»، وتابع اللحام أن هذه الأحداث والمستجدات جاءت في حين كانت الصناعة السورية في وضع غير مريح بسبب معاناتها أصلاً من صعوبات ومشاكل عديدة أضعفت قدرتها على المواجهة وزادت من تعقيد أوضاعها.

وقدم اللحام رؤيته للوضع الراهن للصناعة السورية مبيناً أنها تتسم بـ«ضعف البنية الهيكلية بسبب اعتمادها على الصناعات التقليدية الخفيفة التي تقوم إما على موارد زراعية وتعدينية محلية ذات قيمة مضافة متدنية ومكون تكنولوجي بسيط، أو صناعة تجميعية تفتقر إلى روح الابتكار والإبداع، الأمر الذي حال وما يزال يحول دون الانتقال من الميزة النسبية التي تتمتع بها سورية إلى الميزة التنافسية في مجال النوعية والسعر»، وكشف اللحام عن وجود خلل هيكلي في بنية التجارة الخارجية حيث أوضح أن معظم الصادرات السورية تنحصر بالمواد الأولية ونصف المصنعة التي بلغت نسبتها إلى إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٨ نحو ٦١٪ في حين تنحصر معظم المستوردات بالمنتجات الجاهزة ونصف المصنعة والتي بلغت نسبتها عام ٢٠٠٨ نحو ٩١٪، وهو ما يؤدي حسب اللحام إلى خسارة القيمة المضافة التي يمكن أن تتحقق من تحويل المواد الأولية ونصف المصنعة إلى منتجات نصف مصنعة ومنتجات نهائية في الاستيراد والتصدير وإلى وجود عجز واضح في الميزان التجاري بلغ عام ٢٠٠٨ نحو ١٣١ مليار ليرة سورية.

وفي سياق المحاضرة أوضح المحاضر أن الصناعة الوطنية أضاعت منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم فرصاً عديدة للنمو من الصعب أن تتكرر أو تعوض، فقد أضاعت الصناعة السورية «فرصة ذهبية للاستفادة من المعونات الكبيرة والقروض العديدة التي حصلت عليها بعد حرب تشرين ١٩٧٣ من خلال إقامة عدد غير قليل من المشاريع الصناعية لم تدرس بالشكل المطلوب اقتصادياً واجتماعياً وجغرافياً، اعتمدت بشكل أساسي على سياسة الإحلال محل الواردات ما أدى إلى اعتمادها بشكل مطلق على مستلزمات الإنتاج المستوردة، وبالتالي توقف حوالي ثلثي المعامل العامة عند نشوب أزمة الثمانينيات كلياً أو جزئياً لعدم توفر القطع الأجنبي اللازم لتمويل مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار».

• الصناعة الوطنية أضاعت منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم فرصاً عديدة للنمو من الصعب أن تتكرر أو تعوض....



والفرصة الثانية الضائعة تمثلت بـ«عدم المضي قدماً في الصناعات الهندسية والمستقبلية التي دخلتها في تلك المرحلة في ظل ظروف استثنائية كصناعة الاتصالات والجرارات والبتروكيماويات». أما الفرصة الثالثة فتتجلى بعدم المحافظة على أسواق الصناعة السورية التقليدية، والفرصة الرابعة هي «الفرصة التي نجمت عن إصدار قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١».. وهناك فرصة ضائعة تتمثل بعدم «الاستفادة من العوائد النفطية الهائلة التي حصلت عليها الدول النفطية الخليجية في السنوات الأخيرة في إقامة مشاريع صناعية كبيرة عوضاً عن أو على الأقل إلى جانب الاستثمارات السياحية والعقارية التي توجهت إليها هذه العوائد».. وأكد اللحام أن هناك فرصة متاحةً حالياً، راجياً ألا تضيع هي الأخرى، وهي حسب قوله: «فرصة الاستفادة من نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية على دول الخليج العربي بجذب ما تبقى من استثماراتها إلى السوق السورية التي لا تقارن مخاطرها بما حدث لهؤلاء المستثمرين في الخارج»، وأوضح اللحام أن السعي يجب أن يكون ليس لتوجيه رؤوس الأموال هذه للاستثمارات العقارية والسياحية فقط بل والاستثمار الصناعي أيضاً.

واستعرض اللحام في محاضرته واقع الصناعة السورية بين الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة، مشيراً إلى أن النتائج التي حققتها الخطة الخمسية العاشرة في قطاع الصناعات التحويلية هي نتائج متواضعة جداً على الرغم من اعتماد قياسها على أرقام السنتين الأولى والثانية الفعلية والتقدير الأولي لنتائج السنتين الأخيرتين في معظم الأحيان.

وفي موضوع التحديات والأولويات أكد اللحام أن الصناعة تعد محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لتشابكاتها الأمامية والخلفية مع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى الإنتاجية والخدمية وبشكل خاص التشغيل، مبيناً أن التحدي الرئيسي الذي تواجهه الصناعة السورية اليوم هو تحدي البقاء والنمو، «وهو ما لا يمكن تحقيقه دون رفع القدرة التنافسية لهذه الصناعة، وذلك بتحديثها من كافة الجوانب الفنية والإنتاجية والتسويقية والالتزام بمعايير الجودة والاشتراطات البيئية والاجتماعية الدولية».

وشدد اللحام على ضرورة العمل من أجل زيادة القدرة التنافسية للصناعة السورية على اعتبار ذلك ليس حالة عابرة أو مؤقتة نقوم بمعالجتها بإجراءات تتخذ لمرة واحدة وحسب، بل هو مهمة مستمرة ومتجددة على مر الحياة مع تنامي المجتمع واحتياجاته وتحدياته، ومع تطور الأوضاع الاقتصادية والصناعية المحلية والإقليمية والدولية، وأوضح أن عملية التحديث الصناعي هي مهمة كبيرة ومعقدة تتطلب مشاركة كافة الأطراف المعنية بشكل فعال ومتكامل..

كما أن عملية التحديث الصناعي حسب اللحام لا يمكن أن تقتصر فقط على مستوى المنشأة الصناعية وحسب، بل لابد من توفير بيئة العمل الخارجية المناسبة التي تحيط بالمنشأة الصناعية من كافة النواحي وتجاوبها مع متطلبات التحديث والتطوير وبما يساهم في نقل مخرجاته ونتائجه إلى كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى. ورأى اللحام أن الصناعة السورية اليوم أمام مفترق طرق وفي وضع دقيق وحرج ولامجال لمزيد من البطء والتردد والانتظار وإضاعة المزيد من الفرص إذا أردنا إنقاذها.

وذكّر اللحام بأن أهم النقاط الجوهرية التي لابد من العمل عليها كأولويات من أجل تحسين أوضاع الصناعة السورية وتمكينها من تجاوز أزمتها والتحديات التي تواجهها هي: تشكيل مجلس خاص للتنمية الصناعية يتولى وضع ومتابعة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتنمية الصناعية ومتابعة تنفيذها، والتنسيق ما بين الوزارات والجهات العامة والخاصة ذات العلاقة بالصناعية برئاسة رئيس مجلس الوزراء أو نائبه الاقتصادي، بحيث يضم إضافة إلى وزراء الصناعة والمالية والاقتصاد والإدارة المحلية والتخطيط ممثلين فعالين من القطاع الخاص ومن المختصين والمستشارين، ويمكن أن ينبثق عن هذا المجلس لجان وطنية مختصة للنهوض بفروع الصناعية الوطنية الرئيسية والمستهدفة.

والنقطة الأخرى هي إحداث مركز وطني دائم للتحديث والتطوير الصناعي يتولى تحديث وتطوير الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة حالياً والقابلة للتحديث من القطاعات ذات الأولوية للاقتصاد السوري، إضافةً إلى اعتماد برنامج وطني متكامل ومتوازن تتوافق عليه كافة الأطراف المعنية أو معظمها على الأقل لإصلاح القطاع العام الصناعي، يركز بشكل أساسي على تحسين بيئة عمل هذا القطاع الإدارية والتنظيمية والمالية والإنتاجية وأسلوب اختيار إداراته، بما يؤدي إلى معالجة مشكلاته وتمكينه من العمل كالقطاع الخاص بالأسلوب الذي يجعله قطاعاً رابحاً منافسا قادراً على البقاء والتوسع بإمكانياته الذاتية ولا يختلف عن القطاع الخاص إلا في توريد الجزء الخاص الموزع من أرباحه إلى وزارة المالية.

كما دعا اللحام إلى الانتقال إلى دور جديد تنموي ولامركزي لوزارة الصناعة، وإلى تفعيل دور المؤسسات والهيئات الداعمة القائمة حالياً (مواصفات اختبارات، تدريب مهني...)، والإسراع في إحداث المؤسسات الداعمة الضرورية الأخرى لتحديث الصناعة في سورية مثل المراكز الفنية والمخابر المعتمدة والمعارض والاستشارات وضمان الصادرات وغيرها من المؤسسات الداعمة التي تعد عنصراً أساسياً في تحسين بيئة العمل الصناعي وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة السورية بشكل متواصل..

وشدد اللحام على ضرورة إعطاء مسألة التمويل الصناعي الاهتمام المطلوب من المصارف العامة والخاصة وكذلك الصناديق المخصصة لذلك.. وبشكل خاص ما يتعلق بتسهيل شروطه وضماناته وتفعيل دور ما هو موجود حالياً منها، مشيراً إلى أهمية التدقيق المتعمق في شهادات المنشأ للبضائع المستوردة..

فقراء حسب الطلب.. تماشياً مع القرار المطلوب!

◄ حسان منجه

لم يعد المواطن السوري اليوم يعرف تصنيفه الفعلي عند حكومته، ولأي مستوى من الفقر أو «الترف» ينتمي، لأن محددات الفقر، وكما كانت في الماضي، ليست واضحة، ولا يراد لها ذلك، لاستخدام هذه الأرقام واللعب بها صعوداً أو نزولاً تماشياً مع القرار الحكومي المزمع إصداره، في الوقت الذي يؤكد فيه الواقع شيئاً واحداً فقط، وهو الصعود المستمر لأرقام الفقر ونسبة الفقراء في سورية، والتي هي نتيجة حتمية لانخفاض القدرة الشرائية وارتفاع حاجة الإنفاق المقابل له، وما زاد الطين بلة التجاهل الحكومي لمشكلة البطالة التي يئن تحت وطأتها الاقتصاد والمجتمع السوري على حد سواء، حيث إن نسبة العاطلين عن العمل كانت بحدود ٨,٢٪ في العام ٢٠٠٦ في بداية الخطة الخمسية، وتصر الحكومة اليوم على استقرارها عند هذا الحد، فالبطالة – المنتج للفقر الاوتماتيكي – ارتفعت بتقديرنا نسبةً ورقماً على الرغم من مرور خطتين خمسيتين كان يتوجب عليهما تخفيض الفقر لا رفعه، وإذا أردنا مسايرة الحكومة فيما تقول، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن ثبات نسبة البطالة لا يعني استقرار عدد العاطلين عن العمل، بل إنه يؤشر إلى ارتفاع عددهم الفعلي، فخلال السنوات الأربعة الماضية التي شهدت دخول مليون طالب لفرصة عمل إلى السوق السورية، لم يتحقق خلالها سوى ٤٠٠ ألف فرصة عمل، ألا يعني هذا أن ٦٠٠ ألف عاطل جديد دخلوا إلى صفوف العاطلين عن العمل، فكيف بقي معدل البطالة على حاله مع دخول هذا الكم الكبير إلى صفوف العاطلين عن العمل؟!!

سورية لا تعد أساساً من الدول الفقيرة، إن لم نقل إنها من الدول الغنية، مما يعني أن توسع دائرة الفقر ما هو إلا انعكاس طبيعي للتشوه الحاصل في التوزيع الحقيقي للثروة، فزلة لسان النائب الاقتصادي منذ أسابيع كانت أصدق تعبير عن نسبة الفقراء في سورية، حينما أعلن أن ٧٥٪ من الشعب السوري (٤ مليون أسرة) حصل على الدعم – المخصص أساساً للأسر الفقيرة التي يقدر إنفاقها بين ٢٥ – ٣٣ ألف شهرياً – كأحد الشروط الواجب توافرها للحصول على الدعم، وهذا يؤكد أن نسبة الفقر لدينا في هذه الحالة تجاوزت نسب الفقر في الدول الفقيرة في مواردها وإمكاناتها الاقتصادية التي ننعم بالكثير منها.

إقرار الحكومة أن إنفاق الأسرة السورية يتراوح بين ٢٥ – ٣٣ ألف ليرة شهرياً وضعها دون أن تدري في مطب الفارق الكبير بين الدخل الحقيقي للمواطن السوري والإنفاق، حيث إنه واستناداً لمؤشرات التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦، كان متوسط الرواتب والأجور/ قطاع عام ٩٦٦٨ ل.س، بينما لم يتجاوز متوسط الرواتب والأجور/ قطاع خاص ٧٥٣٢ ل.س، ومتوسط حجم الأسرة ٥,٣ أفراد، ونعرف نحن أن معدل الإعالة لدينا هو ٥ لكل فرد تقريباً، أي أن لكل آسرة معيل واحد فقط في الغالب، أو معيل ونصف في أحسن الأحوال، وهذا يعني أن الاعتماد الغالب لكل أسرة سيكون على راتب واحد فقط، فإذا أضفنا زيادة ٢٥٪ التي تمت في العام ٢٠٠٨ نصل إلى أن متوسط الرواتب والأجور/قطاع عام حوالي ١٢ ألف، بينما لا يتعدى متوسط الرواتب والأجور/قطاع خاص ٩٣٠٠ ل.س، وهذا يعني وبلغة الأرقام أنه حتى لو كان لكل آسرة معيلان فإنهما لن يكونا قادرين على تأمين الحد الأدنى لمعيشتهم – وفقاً للأرقام الحكومية، وهذا يؤشر لحقيقة واحدة هي أن ما قاله النائب الاقتصادي كان حقيقة مرّة لم يكن من الممكن إخفاءها أو التعتيم عليها طويلاً.

ومن جانب آخر، فإن التشكيك بمتوسط إنفاق الأسرة السورية وارد أيضاً، حيث إن وسطي إنفاق الأسرة السورية وفقاً لأرقام المكتب المركزي للإحصاء في العام ١٩٩٧ كان بحدود ١٠٤٧٥ ل.س شهرياً، ليصل هذا الوسطي، استناداً للمرجع ذاته، إلى نحو ٢١٠٤٨ ل.س في العام ٢٠٠٤، أي أنه وبعد ارتفاع أسعار كامل المشتقات النفطية منذ العام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ تجاوز ٣٠٠٪، حيث إن رفع سعر ليتر المازوت في نيسان ٢٠٠٨ وحده أدى لرفع أسعار كافة السلع والخدمات بنسبة ١٠٠٪ تقريباً، كما ارتفع وسطي تكلفة الإنتاج الزراعي خلال الفترة ذاتها بنسبة لا تقل عن ١٥٠٪، وهذا يعني بالأرقام أن متوسط إنفاق الأسرة السورية في العام ٢٠١٠ لن تقل عن ٤٠ ألف شهرياً، أي أن الفارق يتجاوز ثلاثة أضعاف بين متوسط الدخل ومتوسط الإنفاق المطلوب، وهذا ينذر بأزمة مستقبلية سيخلقها هذا التوسع المستمر للفارق بين الدخل ومتوسط الإنفاق المطلوب!!

كما أنه، واستناداً إلى تفاصيل الوجبة الغذائية التي أقرها مؤتمر الإبداع الوطني والاعتماد على الذات الذي دعا إليه الاتحاد العام لنقابات العمال عام ١٩٨٧، يمكن أن نقول وبالأرقام إن تكاليف حاجات الفرد الغذائية اليومية، والمقدرة بـ٢٤٠٠ حريرة، تبلغ حوالي ٩٦ ليرة، وإذا ما علمنا أن متوسط حجم الأسرة السورية حسب مؤشرات التنمية البشرية للعام ٢٠٠٦ نصل إلى أن تكاليف الحاجات الغذائية المعدة للأسرة خلال يوم واحد - بالأسعار الحالية - تقدر بـ٩٦ × ٥ = ٤٨٠ ليرة، وإذا ما تم حسابها على عدد أيام الشهر ٤٨٠ × ٣٠ = ١٤٤٠٠ ل.س، أي أن الأسرة السورية تحتاج إلى حوالي خمسة عشر ألف ل.س لتأمين الحد الأدنى من حاجاتها الغذائية (الطعام) في كل شهر فقط.

أرقام الفقر حسب الجهة المصدرة	الحد الأدنى للفقر	الحد الأعلى للفقر
مصادر مختلفة	٪ ١٧	٪ ٤١
هيئة تخطيط الدولة (٢٠٠٥)	٪ ١١	٪ ٣٠
الدخل المطلوب للحصول على دعم المازوت	٢٥ – ٣٣ ألف ليرة شهرياً	

تكاليف حاجات المواطن السوري الغذائية يومياً بالأسعار الحالية

المادة	الوزن	السعرات الحرارية	الأسعار (بالقروش السورية)
خبز	٥٠٠ غ	١٢٧٥	٨٠٠
بيض عدد ١	٥٠ غ	٧٥	٦٠٠
لحم	٧٥ غ	١٠٨	٥٠٠٠
جبنة بيضاء	٢٥ غ	٢٠٠	٥٠٠
خضار مختلفة	٢٥٠ غ	٦٥	٩٠٠
فواكه	٢٠٠ غ	٦٠	١٢٠٠
أرز حر	٧٠ غ	٢٨٠	٦٠٠

«منفخة» رقمية

الرقم الإحصائي السوري، القادم من زمن الندرة و«مالو داعي» في الماضي القريب، بات حاضرا اليوم بكل مصادره المتعددة وكثرة قائليه، وقد أصبح اليوم يقدم تفصيلاً على قياس هذا المسؤول الحكومي أو ذاك تجهيزا لحضوره هذا المؤتمر الدولي «الجاذب للاستثمار» على كثرتهم، أو اللقاء الثنائي، وذلك «لمنفخة» قائله، أو إعطائه مصداقية علمية مفقودة فعلياً. وآخر فضائح الأرقام الحكومية هو الحقيقة المرّة التي تضمنها التقرير الذي أعده صندوق النقد الدولي عن واقع الاقتصاد السوري، والذي أشار إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي السوري من ٥٤,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٥٢,٥ مليار في العام ٢٠٠٩، فهذه الأرقام إذا ما صدقت، تضع أرقام النمو المعلنة حكومياً (٥٪) تحت مجهر التدقيق، لأن هذا الرقم الدولي يعني أن الاقتصاد السوري حقق نمواً سلبياً يقدر بـ٣,٦٪، ولهذا الرقم واقعياً المؤشرات المؤكدة وجوده، حيث إن الركود الذي تشهده الأسواق السورية اليوم خير دليل على ذلك، فالفارق بين التقارير الدولية والحكومية وارد وموجود، ولكن أن يكون هذا الفارق عكسياً بين النمو وعكسه، فهذا يضاعف حجم التضليل في صوغ وصياغة وإعداد الرقم الإحصائي، الذي يجب أن يكون أصدق الأدلة في تقييم الأداء الحكومي، والانطلاق منه إلى المهام الاقتصادية والوطنية القادمة!! كما أن هذا التقرير يعيدنا بالذاكرة إلى العام ٢٠٠٥ حين إصدار الخطة الخمسية العاشرة، والتي أشارت إلى أن مستوى البطالة في سورية هي ١٢٪ وتطمح لإيصالها إلى ٨٪ في نهاية الخطة، ليصدر النائب الاقتصادي بعد عام فقط تقرير مكتبه المحدد لنسبة البطالة في سورية بـ٨,٢٪، وهذا يضع علامات استفهام كبرى على العقلية والآلية التي يصاغ بها ولأجلها الرقم الإحصائي!! ولماذا تستخدم الحكومة هذا الرقم اليوم لتبرير سياساتها الخاطئة أو لتستر عن ضعف أدائها؟!

■■

(في ظل التطورات الأخيرة في فلسطين والمنطقة)

وقفوا على رؤوسهم..!



جبران الجابر

لا مفاجأة في قمة «سرت» الليبية، فما اتفقوا عليه أخرجوه وكأنه جديد، وكأنه تجاوز للوضع العربي الرسمي الذي بات واضحاً أنه في معظمه تحول كلياً عن المصالح العربية، وأنهى أية التزامات بالقضية الفلسطينية.

أعلنوا أنهم يواصلون مسيرة «السلام»، وتناسوا عشرات السنين التي مرت على مؤتمر مدريد، وتجاوزوا كل الستائر التي أسدلت على فصول الفشل، وارتهن سلامهم الآن إلى جرجرة إدارة أوباما للقضايا العربية، كما ارتهن إلى صهيونية نتنياهو التي في جعبتها أتمام مشروع هرتزل، وإلا ماذا تعني الأنشطة الصهيونية في الضفة الغربية ناهيك عن تهويد القدس والاستيلاء على أماكن العبادة والسعي الحثيث لإنهاء وجود الأقصى.

إن مؤتمر «سرت» يطرح بوضوح أن معظم النظم العربية وخاصة مصر والسعودية ذاهبة إلى «سلام» نتنياهو حيث العودة إلى الفكر الصهيوني وموضوعته «أرض بلا شعب»، وإذا كانت البدايات واضحة في القدس الشرقية فإن ما بعد القدس كل الضفة الغربية.

اتفقوا على مواصلة الانصياع لرغبات وتوجهات إدارة أوباما ولا غرابة في ذلك بعد أن اقتنعوا أن بقاء سلطاتهم مرتبط بالمشروع الأميركي الشرق أوسطي.

إن البديهية المعروفة في الفكر السياسي تقضي بحشد كل القوى المعادية للمشروع الصهيوني، لكن من غُلت يداه لا يستطيع أن يسطر حرفاً في دروب مواجهة الصهيونية، ولا غرابة بعد ذلك إذا أقروا السير مع استمرار جرجرة أوباما وصهيونية نتنياهو، لا غرابة إذا ثابروا على أية مفاوضات مع حكومة نتنياهو، ورفضوه عندما يأتي الأمر إلى الحوار مع إيران.

إن أي إنسان ذي بصيرة، وتهمه قضايا الشعب الفلسطيني والقدس والمسجد الأقصى، يمكن له وببساطة أن يمسك بحلقة التقاطع الهامة مع الحكومة الإيرانية ألا وهي مواجهة المشروع الصهيوني، وبدلاً من المضي مع الحقوق العربية اختاروا تعميق العداء لإيران ورفض الحوار مع الحكومة الإيرانية واعتبروا أن ديمومة سلطاتهم تتطلب التحالف مع إسرائيل، ذلكم هو جوهر ما يشكل السياسات العربية الرسمية في كثير من البلدان العربية.

أما الحقيقة الأخرى التي توحد الكثيرين من المسؤولين العرب فإنها تكمن في عداء ومواجهة كل شكل من أشكال المقاومة، بما فيها المقاومة السياسية والإعلامية، وبات معروفاً أن دولاً عربية بعينها ترى في المقاومة خطراً كبيراً عليها، وليس ذلك تجنياً لكن مدلولات ذلك نجدها واضحة في الجدار الفولاذي الذي اعتمدته حكومة مبارك وأخرجته تحت عنوان «الأمن القومي» و«السيادة الوطنية»، كما نجده في واقعة خطيرة وهي المناورات السعودية الأميركية المشتركة والتي تشكل اتجاهاً من اتجاهات إعداد المنطقة الخليجية للحرب على إيران.

إن طرح موضوعة التدخل الإيراني في الشؤون العربية من بعض الدول العربية تدخل في نهاية المطاف في خانة عداء المقاومة، فلاهم قدموا دعماً للمقاومة في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا هم وقفوا على الحياد إزاء قضية دعمها من دول أخرى، وذهبت بهم ارتباطاتهم بالإستراتيجية الأميركية إلى عداء كل من يدعم ويؤيد ويساند المقاومة.

كل ذلك بات معروفاً للقاصي والداني، لكن انحطاط القمم العربية وفشلها يطرح تساؤلاً معروفاً ألا وهو ما هي التغيرات البنيوية الطبقية في مكونات السلطات السياسية التي أتت على كل تضامن عربي مهما كان محدوداً وشكلياً، وأية شرائح طبقية تطلبت مصالحها التحالف مع إسرائيل ووأد القضايا العربية وتيسير أمور الإستراتيجية الصهيونية، تحت لغط كلامي عن الخطر الإيراني الداهم وخطر دعمه للمقاومة في لبنان وفلسطين.

إن فهم تلك التغيرات الطبقية هو ضرورة لرؤية حقيقة النظام العربي الرسمي ودوره الراهن ومهامه وأبعاده. ويلاحظ أن الوضع في مصر يقدم الإجابة الواضحة على ذلك، فقد أصبحت شريحة المستثمرين، وهي من قوى الرأسمال المالي، أصبحت، ذات نفوذ، وشدد من نفوذها شريحة برجوازية طفيلية لكنها ذات خصائص جديدة، إنها شريحة تتحكم بمفاصل النظام السياسية الاقتصادية، رغم أنها ليست من جسمه أو مكوناته أو قواه المباشرة، إنها شريحة تمتلك القرار وتفرضه على حلقات النظام السياسي الاجتماعي الأساسية. وقد استطاعت تلك الشريحة إفساد مفاصل النظام وقواه الأساسية وربطت البرجوازية البيروقراطية بها وساعدها على ذلك التخلص من قطاع الدولة وإضعاف بقاياه. ونستطيع أن نرى مثل هذه الشريحة في مجموعة الأمراء الزائدين عن حاجة النظام المباشرة فتحولوا إلى قوة سياسية مؤثرة وفاعلة بالتعاون مع المفاصل الأساسية للنظام وكثيراً ما تكون تلك المفاصل في قبضة هذا الأمير أو ذاك.

إن العداء للمقاومة ينبض بالخوف والهلع المتزايد من دور الشعوب وأدواتها التي تبتكرها عند الضرورة وتلجأ إليها للدفاع عن حقوقها ومصالحها. ثمة استنتاج واضح لا بد منه وهو أن الذعر من المقاومة تعبير عن العداء لمصالح الشعوب العربية وحقها في الدفاع عن أوطانها وكراماتها وعيشها وحقوقها السياسية والاقتصادية والفكرية والثقافية.

إن البعد الحقيقي لما آل إليه النظام العربي الرسمي، هو أن تلك النظم تعي عمق القطيعة بين مصالح مكوناتها الاجتماعية من جهة، وبين المصالح الوطنية والقومية والإنسانية للشعوب العربية التي هي جزء من شعوب الشرق العظيم وذلكم هو ما يجعلهم يقفون على رؤوسهم، وليست إيران والمقاومة إلا حجة واهية. ■■

البرادعي .. إفراز لنخبة التكيف (3)

إبراهيم البدراوي – القاهرة

إن النتيجة الجوهرية المستخلصة من استعراض تطور النخبة المصرية لأكثر من قرنين هي أن مسيرة تطورها في المراحل الخمس تؤكد بشكل ساطع على أنه حيثما كان «الجيش» طرفاً أصيلاً في المعادلة السياسية، بالتحالف مع قوى مدنية ذات نزوع جذري وطنياً واجتماعياً (أي تقدمية)، فإن سلطة هذا التحالف تنتج مشروعاً نهضوياً شاملاً يتعمق صعوداً بشكل مستمر. ونفضل وصف سلطة هذا التحالف بـ«سلطة التحالف الوطني الشعبي».

والعكس هو الصحيح في حال استئثار النخبة المدنية المعادية لدور الجيش. إذ تنتج تبعية للقوى الاستعمارية وإفقاراً وخراباً وتفريطاً بالأمن القومي. إذ يكون همها الأول والأخير هو الثروة والسلطة، دون أي اكتراث بالوطن والشعب ومصيرهما. وهي بالتالي «سلطة التبعية والعمالة».

ولا يعني ذلك أن المراحل الثلاث السابقة التي تم فيها «التحالف العسكري– المدني» أي «الوطني الشعبي» كانت مبرأة من الأخطاء والنواقص. ولكن تناول هذه الأخطاء والنواقص يتطلب أن يتم التعامل معها بالنفي الجدلي لها. وليس بالنفي العدمي للمرحلة كلها، لأن ذلك ليس مجرد تناول غير علمي، ولكنه خطيئة تصل إلى حد الخيانة.

أين موقع البرادعي من كل هذا؟

لكي يتضح موقع البرادعي نورد عرضاً مختصراً للشروط الأمريكية التي يجب توفرها في الشخص الذي يشغل موقع «الرئيس» في مصر من وجهة نظرهم:

- أن يكون مدنيا
- ألا يكون على صلة بالجيش
- أن يخفض دور الجيش في القرار السياسي والاستراتيجي إلى أدنى المستويات
- أن يحافظ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بحالتها الراهنة، أي في نفس إطار توجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين
- أن يحتفظ بعلاقات مصر الخارجية في إطار المعاهدات والاتفاقيات المبرمة
- أن تكون الدولة ذات طبيعة علمانية



وتبرز هذه الشروط مدى الإدراك الأمريكي لطبيعة المراحل التي مرت بها النخبة المصرية. وبالنتيجة فقد اتخذت موقفاً هو امتداد للموقف المعادي الذي اتخذته أوربا الاستعمارية بداية من مشروع «محمد علي» مروراً بـ«الثورة العرابية» وصولاً لـ«ثورة يوليو» وما يعنيه دور الجيش المصري، الذي تكن له الامبريالية والصهيونية كراهية مطلقة. وبالتالي فهي تقف موقفاً مضاداً بالمطلق لأي دور له في القرار السياسي والاستراتيجي، أي في المعادلة السياسية في البلاد.

المتأمل لهذه الشروط يجد أنها تنطبق كلياً وبدقة على البرادعي. فهو مدني، ليس على صلة بالجيش، يدين ويكن كراهية مفرطة لثورة يوليو، يمتدح بشكل مفرط مرحلة «نخبة المصالحة مع الغرب» أي مرحلة الاحتلال البريطاني. لم يتناول إطلاقا السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، أو دور صندوق النقد والبنك الدوليين، لم يتكلم عن خصخصة وتدمير الاقتصاد، أو كنس المكتسبات والضمانات الاجتماعية للطبقة العاملة وفقراء الفلاحين بفرض قانوني العمل الموحد والعلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية الجائرين (كأمثلة)، أو عن طرد العمال بالمعاش المبكر. بل اكتفى بكلام عام ومبهم وسطحي عن الفقراء والديمقراطية، التي لا يمكن الوصول إليها في ظل هيمنة هذه النخبة على الثروة والسلطة. لم يتفوه بلفظ عن كامب ديفيد والتطبيع مع العدو الصهيوني، أو عن التبعية، أو عن السياسات الأمريكية في المنطقة، أو عن الصراع العربي الإسرائيلي والحقوق الفلسطينية، أو عن ضرورة مساندة المقاومة. بل أكد حرصه والتزامه بالمعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها مصر. لم يتكلم عن التحرر الوطني، أو علاقات مصر العربية!!!

ويتضح بجلاء أن البرادعي هو بديل من «نخبة التكيف». نفسها يتم تقديمه في ظروف الاحتقان والاحتجاج الاجتماعي المتصاعد. بهدف امتصاص سخط جماهير الكادحين ورفضها لسلطة مبارك ونخبته الطبقية– السياسية، ولمصادرة إمكانية التغيير الحقيقي الذي يتطلب إقصاء الطبقة الحاكمة. وبالتالي خداع القوى الشعبية الكادحة لسنوات، تكتشف بعدها «الشرك» الذي تم نصبه أمريكياً لها.

«البرادعي» هو الذي مهد لغزو واحتلال العراق بتقاريره التي قدمها أثناء توليه رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحصل بمقتضاها على «جائزة نوبل». وليقارن أي عاقل بين تقارير البرادعي وتقارير «الخواجة» هانز بليكس الذي كان أكثر نزاهة وإنصافاً من البرادعي العربي المسلم.

العديد من الماركسيين والناصريين والوطنيين بتصورات خاطئة أو متذاكية أو يائسة، إذ يؤيدون البرادعي فإنهم ينتقلون موضوعياً إلى مواقع «نخبة التكيف» بقدر من تحسين شروط هذا التكيف على أحسن تقدير، وهى شروط غير قابلة للتحسين. فهم يسهمون موضوعياً في تضليل جماهير الكادحين.

إننا إزاء طبقة وليس مجرد فرد. والموقف الصحيح هو النضال ضد مبارك وولده ومجمل الطبقة التي سلبت الثروة والسلطة، ونخبتها السياسية بما فيها البرادعي.

إننا مطالبون باتخاذ الموقف الصحيح المستخلص من تاريخنا.

■■

الفقر تحت الاحتلال..

في ظل سياسات الإغلاق والحصار والإفقار المنهجي المتبعة إسرائيلياً أو بحكم فساد أجهزة السلطة الفلسطينية في رام الله تفيد الأرقام الرسمية لوزارة الشؤون الاجتماعية في فلسطين المحتلة إلى أن ٨, ٢٣٪ من أهالي الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر الشديد، بمعدل ١٧٠ ألف أسرة.

وحسب الوزيرة ماجدة المصري عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فإن وزارة الشؤون الاجتماعية تقدم مساعدات إلى ٥٧ ألف أسرة فقط بشكل معونات تتراوح ما بين ٢٥٠ «شيكلاً» شهرياً، إلى حد أقصى يصل إلى ٦٠٠ «شيكل».

وأضافت أن هناك حالات من الفقر الشديد «التي لم نصلها بعد»، ولكن ثمة برنامجاً جديداً وآلية حساب حديثة ستمكن الوزارة من «استيعاب ما بين ٧ إلى ٨ آلاف أسرة جديدة»، ما يبقي أكثر من ١٠٠ ألف أسرة فلسطينية متروكة لعوامل الطبيعة والعناية الإلهية وإحسان المحسنين إن وجدوا، مع كل ما يترتب على ذلك من أمراض اجتماعية تتداخل مع عوامل العيش في ظل الاحتلال.

أما في العراق فقد أكد الجهاز المركزي للإحصاء أن قرابة سبعة ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر, وهو ما يمثل ٢٣٪ تقريباً من سكان البلاد. وتأتي هذه الأرقام بعد مسح أجراه الجهاز في إطار إعداد «الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في البلاد».

وقال بيان للجهاز إنه بعد تنفيذ مسح وطني شامل امتد على مدى عام كامل سمي بالمسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، أظهرت نتائجه أن قيمة خط الفقر الوطني بلغت ٧٧ ألف دينار (٦٦ دولاراً) للفرد شهرياً، وهذا يعني أن ٢٣٪ من السكان يقعون تحت خط الفقر.

وأضاف البيان أن هذه النسبة توزع بواقع ٣٩٪ في الريف أي ٤, ٣ ملايين فرد وبنسبة ١٦٪ في الحضر أي ٥, ٣ ملايين فرد، وبهذا يكون مجموع الناس الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي سبعة ملايين فرد.

وكانت دراسة أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، ونشرت نتائجها في عمان منتصف شباط ٢٠٠٧، أشارت إلى أن ثلث الشعب العراقي يعيش حالة فقر، بينهم ٥٪ في ظل فقر مدقع، في حين أظهرت دراسة أكاديمية أعدها باحث في جامعة بابل أن ما يقرب من عشرة ملايين عراقي يعانون من الفقر.

وللعلم فإن العراق ينتج يوميا ٤, ٢ مليون برميل من النفط، ولديه ثالث أكبر احتياطات نفطية مؤكدة بعد السعودية وإيران, وهي تقدر بنحو ١١٥ مليار برميل, وقد تجاوزت مداخيله النفطية– المحمية من الاحتلال الأمريكي– أكثر من ٣٦ مليار دولار في العام الماضي فقط. ■■

بأموال «الإنقاذ».. مصرف بلجيكي يواصل تمويل المستوطنات

ديفيد كرونين

يواصل مصرف «ديكسيا» البلجيكي- الفرنسي تمويل السلطات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، على الرغم من تعهده في حزيران ٢٠٠٩ بالتوقف عن توفير القروض لمستعمرات إسرائيلية خارجة عن القانون.

وكانت المنظمات الحقوقية المتضامنة مع الفلسطينيين أعربت عن ارتياحها لانتصار حملتها ضد مصرف (Dexia) التي توجت بتعهد المصرف بالتوقف عن تمويل هذه المستوطنات.

والآن أعلنت منظمة «إينتال»(Intal) الحقوقية في بروكسل أنها ستحتج ضد مواصلة المصرف تمويل هذه المستعمرات، تزامناً مع اجتماع جمعية المساهمين في أيار.

وصرح المتحدث باسم المنظمة ماريو فرنسين «نطالب ديكسيا بقطع كافة الروابط مع الاحتلال. نحن لا نطالب بمقاطعة إسرائيل في هذه الحالة، لكن ذلك قد يكون الحل الوحيد».

ويذكر أن المنظمات الحقوقية والتضامنية المشاركة في الحملة في أوربا قد علمت بمشاركة مصرف «ديكسيا» في تمويل المستعمرات الإسرائيلية في تشرين الأول ٢٠٠٨، أي في نفس الشهر الذي اعتمدت فيه حكومات بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ حزمة إنقاذ بعدة مليارات يورو لانتشال هذا المصرف من الانهيار.

وكان المصرف البلجيكي– الفرنسي قد قدم بياناً للكنيست الإسرائيلي أعلن فيه عن تقديمه قروض لسبع مستعمرات إسرائيلية وثلاث هيئات إقليمية تابعة لإسرائيل في الضفة الغربية في الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٧ قبل تعهده في العام الماضي بوقفها.



ثم جاءت التصريحات التي أدلى بها رئيس الوزراء البلجيكي السابق ورئيس مصرف «ديكسيا» حالياً جان لوك ديهين، والتي أقر فيها بأن المصرف قدم قروضاً بمجموع خمسة ملايين يورو (٦.٧ مليون دولار) لتمويل مستعمرات في الضفة الغربية في عام ٢٠٠٩، جاءت لتثير ثائرة منظمة «إينتال» وغيرها. وكذلك الأمر بالنسبة لتصريحات رئيس المصرف بأن هذه القروض لا تشمل القدس «لأن مجموعة ديكسيا تشعر بأن القدس ليست منطقة متنازعاً عليها»..!

هذه التصريحات تتنافى تماماً مع قرارات الأمم المتحدة التي ترفض الاعتراف بضم إسرائيل للقدس الشرقية في عام ١٩٦٧ وكذلك بإعلانها الأحادي في ١٩٨٠ بأن القدس هي عاصمة إسرائيل.

كما شدد مجلس الأمن الدولي إثر هذا الإعلان الإسرائيلي الأحادي في عام ١٩٨٠ على أن كافة التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها «إسرائيل» لتعديل وضع القدس باطلة ولاغية.

وتقدر منظمة «إينتال» إجمالي القروض التي قدمها مصرف «ديكسيا» للمستعمرات الإسرائيلية في القدس وغيرها من أراضي الضفة الغربية بما يتجاوز ١٥ مليون يورو.

ومع ذلك رفض رئيس الوزراء البلجيكي السابق ورئيس مصرف «ديكسيا» الحالي، الذي سبق أيضاً وأن شغل منصب النائب في البرلمان الأوربي، رفض التعليق على ما سبق.

فأكد شهير هيفير الخبير الاقتصادي بمركز الإعلام البديل في فلسطين، أن مساعي رئيس مصرف «ديكسيا» للتمييز بين أنشطة المستعمرات في القدس الشرقية وفي الضفة الغربية عامة، تمثل «انتهاكاً صارخاً للقوانين الأوربية، بل ولقوانين الولايات المتحدة أيضاً، التي ترفض مثل هذا التمييز».

واتصلت وكالة آي بي إس بالمتحدث باسم المصرف الذي امتنع عن الإجابة على أسئلة حول السياسات التي يتبعها المصرف في القدس الشرقية، واكتفي بالقول إن «ديسكيا» اشترى المؤسسة المالية الإسرائيلية Otzar Hashilton Hamekomi في عام ٢٠٠١ وإعادة تسميتها لتصبح Dexia Israel.

وقال المتحدث إن هذا المصرف «يعمل في كل الأراضي الإسرائيلية ويمول بلديات يهودية وعربية من دون تمييز»...!

■ **نشرة (آي بي إس)**

موسكو: واشنطن وتل أبيب تخططان لضرب إيران



أعلنت موسكو الاثنين الماضي أنها على علم بوجود خطط لدى واشنطن وتل أبيب لتوجيه ضربة إلى إيران كـ«ملاذ أخير»، وقالت إنها تعارض ذلك.

وقال رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية الجنرال نيقولاي ماكاروف في مؤتمر صحافي عقدته وكالة «نوفوستي» إن الهيئة على علم بوجود خطط لدى الولايات المتحدة وإسرائيل لتوجيه ضربة بالقنابل إلى إيران بمثابة «ملاذ أخير»، إلا أنها تعتبر ذلك «غير جائز».

وأشار المسؤول الروسي إلى أنه إذا ظهر سلاح نووي لدى إيران، فإن هذا قد يشكل «حافزاً» للعديد من الدول للحصول على أسلحة نووية ويؤدي إلى اتساع «الدائرة النووية» معرباً عن معارضة وزارة الدفاع الروسية لتطور الأحداث في مثل هذا الاتجاه.

ودعا الدول النووية في المستقبل إلى الانضمام إلى عملية تقليص الأسلحة الإستراتيجية، مضيفاً أنه تم التوصل إلى هذا الإجماع في الرأي خلال المشاورات بين روسيا والولايات المتحدة المتعلقة بمعاهدة «ستارت» الجديدة.

وقال «إننا ندرك عدم جواز أن يقوم طرفان بالتقليص، والباقون يتسلحون. لذا نعتزم إشراك كافة البلدان التي تملك أسلحة نووية، في المفاوضات».

من جانبه حذر الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف من أن توجيه «إسرائيل» ضربة عسكرية إلى إيران سيشكل أسوأ سيناريو ممكن إذ قد يقود إلى استخدام أسلحة نووية وبالتالي حدوث كارثة عالمية.

وقال ميدفيديف في مقابلة أجراها مع شبكة «أي بي سي» الإخبارية الأمريكية إن تنفيذ «إسرائيل» عملية عسكرية ضد إيران «سيكون أسوأ سيناريو ممكن»، مشيراً إلى انه «إذا وقع نزاع من هذا النوع وتم تنفيذ ضربة فيمكن توقع كل شيء بما في ذلك استخدام أسلحة نووية».

وحذر من أن «الهجمات النووية في الشرق الأوسط تعني كارثة نووية عالمية. والعديد من القتلى».

من جهة أخرى، هدد الرئيس الروسي من أنه سينظر في الانسحاب من معاهدة «ستارت ٢» التي وقعها مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما مؤخراً إذا تسبب الدفاع الصاروخي الأمريكي في أوروبا بخلل في التوازن.

وكرر ميدفيديف موقف روسيا الداعي إلى عقوبات فعالة وذكية «لا تقود إلى كارثة إنسانية حيث يبدأ الشعب الإيراني بكره العالم أجمع».

ورفض الرئيس الروسي العقوبات على تجارة البنزين الإيرانية، وقال «إذا كانوا يتحدثون عن عقوبات طاقة، فسأطلعكم على رأيي. لا أعتقد أنه بإمكاننا في هذه المسألة أن نوحّد موقف المجتمع الدولي. لا يجب أن تؤدي العقوبات إلى شلّ إيران ولا يجب أن تثير العذاب»..!

وفي طهران قال قائد القوات البرية في الجيش الإيراني العميد أحمد رضا بوردستان، إن إيران لن تدخل في صدام مباشر مع «العدو»، في حال ارتكب خطأ وشن هجوماً عليها، بل ستستهدف جميع مصالحه وحماته في المنطقة.

ونقلت وسائل إعلام إيرانية عن بوردستان قوله في مؤتمر صحافي عقده لمناسبة أسبوع الجيش إن إيران «ستواصل دفاعها عن الوطن من خلال استهداف كل مصالح البلد المعتدي والدولة التي تدعم المعتدين».

وأعرب عن ثقته بقدرة الجيش الإيراني على مواجهة أي تهديد يستهدف البلاد، مؤكداً أن هذا الأمر ليس شعاراً بل هو حقيقة نظراً لقدرات إيران.

وقال إن انتشار القوات الأمريكية في أفغانستان يعتبر تهديداً لإيران، مؤكداً أن المسؤولين الإيرانيين أخذوا الموضوع في الاعتبار واتخذوا التدابير اللازمة لمواجهة أية محاولة لشن عدوان على إيران، وأن «المقاتلين الإيرانيين أخذوا في الحسبان حرب الاستنزاف لمواجهة المعتدين».

وقال إن أجهزة رادار جديدة للدفاع الجوي وطائرات ومروحيات دون طيار من المنجزات الجديدة للجيش الإيراني وستشارك في مناورات هذا العام.

وقال بوردستان إن «الأعداء ما انفكوا يخوضون حرباً نفسية ضد الشعب الإيراني لتخويفه وإرعابه ولذا فإن هذا الشعب يعتبر البلد الذي يقدم الدعم للمعتدي عدواً له أيضاً».

وأشار قائد القوات البرية الإيرانية إلى تهديدات أمريكا الأخيرة وقال «بصفتي خبيراً عسكرياً أقول إن هذه التصريحات التي تنم عن التهديد النووي هي مؤشر لعدم النضج السياسي واحتمال ضحالة المعلومات لدى الشخص الذي يطلق مثل هذه التهديدات في وقت يتجه العالم نحو السلام».

ولفت بوردستان إلى أن الظروف العسكرية للقوات الأجنبية ليست ظروفاً مناسبة وأن هذه القوات تواجه تحديات في العراق وأفغانستان، مضيفاً أن «الأعداء لا يمتلكون القدرة على تنفيذ عمليات عسكرية ضد إيران ولا يمكن لهم فتح جبهة ثالثة باتجاه إيران وأعتقد أن التهديد الأمريكي الأخير هو تهديد إعلامي».

وتأتي تصريحات القائد العسكري الإيراني أيضاً في ظل التقارير عن ضربة يرجح أن توجهها إسرائيل إلى إيران تحت حجة إعاقة برنامجها النووي.

■■

«زيطة وزمبليطة» نووية..
بصمة أوباما «الأخلاقية»!

◄ **عبادة بوظو**



«الحرب على الإرهاب» مع إضافة «النووي» أصبحت بعد «قمة الأمن النووي» في واشنطن مؤخراً النقلة النوعية الأمريكية الجديدة بالنكهة الأوبامية في مصطلح جورج بوش الابن، البائد كصاحبه، حيث يراد للمصطلح المفبرك، أي «الإرهاب النووي»، فيما يبدو أن يصبغ العلاقات الدولية على المدى المنظور ليسوق معه جملة من التفاعلات والتداعيات على المشهد الدولي، ودائماً في سياق الأزمة الرأسمالية المستعصية، ولاسيما في مركزها الإمبريالي الأبرز، الولايات المتحدة.

وبغض النظر عما تستدعيه ضرورات هذا التسويق المسرحي من حضور القوى المالكة للسلاح النووي وتقنياته إلى جانب «عرائس»، بعضها من عالمنا العربي، ممن لا تملك ربما حتى المعلومات النظرية المعرفية عن التكنولوجيا النووية، فإن الأسئلة البديهية التي تفرض نفسها تذهب مباشرة إلى: من يملك السلاح والتكنولوجيا النووية العسكرية وما مخزونه من ذلك؟ ومن ينتج وأين يوظف؟ ومن يراقب الإنتاج النووي ولديه إمكانيات ذلك، من أقمار صناعية وأدوات وأجهزة الكشف والرصد والمراقبة الأخرى، تقنياً وبشرياً؟ ومن يستخدم السلاح النووي وكيف؟ وربما كان السؤال الأهم هو هل لدى أوباما وهو سليل الحكومة الوحيدة في العالم التي استخدمت القنابل النووية الضخمة في هيروشيما وناغازاكي أدنى سلطة أخلاقية للحديث عن الإرهاب النووي، لتتبعها الحكومات الأمريكية من التسعينيات حتى الأمس القريب في استخدام القنابل النووية الصغيرة والفراغية والعنقودية والانشطارية وقذائف اليورانيوم المنضب– وكلها تكنولوجيات نووية– في الحروب والضربات المتتالية على العراق، من أم القصر جنوباً إلى أربيل والسليمانية شمالاً مروراً ببغداد والفلوجة والموصل وديالى، بوصفها حقل تجارب نووياً أمريكياً مفتوحاً حتى اليوم، مثله مثل أفغانستان وجبال تورا بورا فيها؟ ومن تغاضى عن استخدام إسرائيل لقنابل «الدايم» والفوسفور الأبيض والقنابل الانشطارية في غزة وغيّب حضور قادة الكيان إلى قمة واشنطن كيلا تتحول منبراً لمحاسبتهم كونها المكان غير الملائم لذلك حسب، ويا للمفارقة، أحمد أبو الغيط، «الملكي أكثر من الأمريكيين» في محاباة إسرائيل؟

وفي الحقيقة فإن مقدمات هذه «الزيطة والزمبليطة» ظهرت على مراحل خلال العقدين الماضيين، أولاً عند الحديث عن مخاوف انتقال الأسلحة والتقنية النووية الروسية بعد فوضى تفكيك الاتحاد السوفييتي في السوق السوداء لتجار السلاح والموت بحثاً عن النفوذ والمقايضات لدى المافيات الدولية المشبكة مع أمريكا، وثانياً عند الحديث الذي تجدد في بيان قمة واشنطن ذاتها حول المخاوف من سعي «القاعدة» والتنظيمات المرتبطة للحصول على الأسلحة والمواد النووية، وكأن القصة بهذه البساطة!! فلا الإجابات عن الأسئلة آنفة الذكر توحي بذلك، ولا «السوق النووية» تسمح «بتهريب» مفتوح، إلا إذا كان مدروساً ولخدمة أهداف محددة، علماً بأن هذا الاحتمال وارد فقط ويدور حصراً حول كميات «ميكروية» ضئيلة وليس عن نقل وتهريب «سلاح وعتاد نوويين» حقيقيين، لأن الأمر، استطراداً، ليس «فيلماً هوليودياً»، وإنما يرتبط بطرق النقل والمراقبة والتخزين وإمكانيات التشغيل والاستهداف وحساب الأبعاد والأمدية والخسائر، وسلسلة لا متناهية من المعطيات التي تمتلكها فقط حفنة من الكفاءات العلمية والعسكرية والأمنية والاستخبارية لدى القوى النووية الفعلية، أي «اللاعبين الكبار» وليس «الهواة» أو أية «فزاعات» يراد استخدامها «شماعات» لتبرير سياسات أخرى، قد لا تكون نووية بالمطلق..

وعلى ذكر الأفلام الهوليودية، صادف مؤخراً أن كنت أقلب بعض المحطات التلفزيونية ليلاً فاستوقفني عند زاوية الشاشة عنوان فيلم أمريكي في جزئه الثالث Mission Impossible III وكان في ثلثه الأخير على الأرجح، فتابعته.

وبغض النظر عن الحبكة المهلهلة في الفيلم، ولاسيما لجهة الانتقال الزماني والمكاني العجيب أو كالعادة وجود البطل الأمريكي الذي لا يموت وشبه كلي القدرة والمنقذ لحبيبته، فإن ما لفتني هو ذاك الجزء من الحوار بين «البطل الخيّر»، الضابط في وحدة المهمات المستحيلة، ومن يكتشف أنه غريمه «الشرير» الأساسي، وهو «للمفاجأة» زميل له يثق به ويساعده في الدائرة ذاتها، حول غاية الحصول على عينة نووية بعد سرقتها من «الصين» (من باب المصادفة!!) حيث يقول «الشرير» إن هناك زبوناً لها في «الشرق الأوسط» (من باب المصادفة أيضاً)، وحال وصولها إلى ذاك «الزبون» ستتشكل الذريعة لبقية «الخلطة» الأمريكية من ناحية «التدخل» لمنع تطويرها، وبالمعية أيضاً، نشر «الديمقراطية» و«الليبرالية» الخ..!

وإذا كان ذلك «خيالاً» هوليودياً «محضاً»، فهل ما فعلته أبريل كلاسبي (السفيرة الأمريكية في بغداد) مع الأحمق صدام حسين، وما فعله كولن باول عندما كان رئيساً للأركان مع المسؤولين السعوديين البلهاء حول تهديد الأسلحة والصواريخ العراقية، خلال التحضير الأمريكي لحرب الخليج الثانية، يخرجان عن هذه الحبكة الهوليودية، ولكن بعد إخراجها في الواقع الذي تدفع المنطقة العربية وشعوبه ثمنه حتى الآن..

لا يوجد إذاً «إرهاب نووي»، بل ثمة «إرهاب دولة نووي» تقوده وترعاه واشنطن في التاريخ المعاصر، ولكن أوباما يريد إيجاد المبرر «الأخلاقي» لأية مغامرة عسكرية جديدة في المنطقة، وتحديداً ضد إيران التي ذُكرت بالاسم واستحوذت على القسم الأكبر من هذا الذكر التحريضي في مداولات المؤتمرين في واشنطن، إلى جانب كوريا الديمقراطية... و«القاعدة»..

ليس بالضرورة أن يجري استخدام السلاح النووي على نطاق واسع في المواجهة المنشودة أمريكياً– إسرائيلياً، فهو ليس بلعبة، ولكن يمكن تحضير الرأي العام الأمريكي والإقليمي والعالمي لقبول الذرائع و«مشروعية» الحرب بسبب «عدالة قضيتها»، وهي العدالة التي ينبغي أن تأخذ وجهتها الصحيحة نحو تفكيك منظومة «إرهاب الدولة»، بشقيه التقليدي والنووي..

o.bozo@kassioun.org

دون تعليق | وثيقة نص القرار الصهيوني بتهجير الفلسطينيين 1969

المستشار القضائي لمنطقة يهودا والسامرة
«هذه الوثيقة تستخدم داخلياً ولا تشكل نصاً رسمياً»
جيش «الدفاع» الإسرائيلي
قرار رقم ٣٢٩

قرار بخصوص منع التسلل

استناداً إلى صلاحياتي كقائد للمنطقة، أصدر التعليمات التالية:

١ - **تعريفات** بهذا القرار قانونياً: من خلال تصريح من قائد المنطقة أو من كلف بذلك

(متسلل)- من دخل إلى المنطقة بمعرفة وبشكل غير قانوني بعد مكوثه بالضفة الشرقية للأردن، سورية، مصر، لبنان، بعد اليوم المحدد.

(ساكن المنطقة)- الذي مكان سكنه محدد بالمنطقة.

(مسلح)- من يحمل أداة أو مواد يمكن أن تؤدي إلى قتل إنسان أو تسبب له أضرار أو أضرار خطيرة وحتى إذا لم يكن آت لإطلاق أو مواد ناسفة أو مواد مشتعلة.

٢ - **حكم المتسلل:** المتسلل، يحاكم المتسلل بالسجن ١٥ عاماً أو غرامة ١٠.٠٠٠ «ليرة» إسرائيلية أو العقوبتان معاً.

٣ - **طرد** (أ). يحق للقائد العسكري إصدار قرار مكتوب لطرد المتسلل من المنطقة، إذا أدين بتهمة التسلل، أو لم يدن، قرار الطرد يستخدم كمستند قانوني لاحتجاز المتسلل حتى طرده.

تعديل:

قرار رقم ٨٣١ (ب). يتم إطلاق سراح أي شخص صدر بحقه قرار طرد ويتواجد بحالة اعتقال أو توقيف لأي سبب كان من التوقيف أو الاعتقال لتنفيذ قرار الطرد، حتى إذا لم ينه فترة التوقيف أو الاعتقال ما لم يحدد أمر آخر بقرار الطرد وذلك بناءً على البند (أ) من قرار الطرد.

٤ - **حكم المتسلسل المسلح:** من تسلل وهو مسلح أو برفقة إنسان مسلح أو بدعم من إنسان مسلح يحاكم بالسجن المؤبد.

٥ - **إثباتات:** حسب الإجراءات المنبثقة عن هذا القرار على كل من يتواجد بالمنطقة دون بطاقة تمكن من تشخيصه إثبات عدم تسلله بعد سريان مفعول هذا القرار.

٦ - **البقاء بعد انقضاء فترة التصريح:** من دخل إلى المنطقة بموجب تصريح وبقي بالمنطقة بشكل غير قانوني بعد انتهاء المدة المحددة للتصريح، أو خالف شروط التصريح يتم التعامل معه كمتسلل استناداً على البند ٣.

٧ - **الحصول عن طريق الخديعة:** سيتم التعامل مع من دخل إلى المنطقة بعد سريان هذا القرار بناء على تصريح صدر نتاج بيانات كاذبة كمتسلل.

٨ - **إلغاء** تم إلغاء القرار رقم ١٢٥ الصادر عام ٦٧ الخاص بمنع التسلل (يهودا والسامرة).

٩ - **بداية التنفيذ** يبدأ العمل بهذا القرار بـ١٥ تموز ١٩٦٩.

١٠ - **الاسم** يطلق على هذا القرار (قرار منع التسلل ليهودا والسامرة) رقم ٣٢٩.

٢٩-٦-١٩٦٩

العميد رفؤول فردي
قائد منطقة يهودا والسامرة
نقلاً عن «كنعان الالكترونية»

عرض عسكري مهيب في الذكرى الـ65 للنصر على النازية



أجرت صنوف القوات المسلحة الروسية تدريبات مشتركة للعرض العسكري الذي سيقام في الساحة الحمراء بموسكو يوم ٩ أيار إحياءً للذكرى الـ٦٥ للنصر على النازية في الحرب الوطنية العظمى (١٩٤١ - ١٩٤٥).

ومن أجل القيام بالتدريبات اللازمة على العرض العسكري القادم وصل إلى ميدان تطابق مواصفاته الساحة الحمراء ويقع في منطقة آلابينو بمقاطعة موسكو، ما يقارب ١٠ آلاف جندي يمثلون كل الصنوف والأسلحة في الجيش الروسي.

الجديد في عرض هذا العام هو مشاركة قطعات عسكرية أجنبية فيه من دول «الحلفاء»، إبان الحرب العالمية الثانية، وكذلك من بلدان رابطة الدول المستقلة، لكن العرض يبقى حدثاً مهماً لأبناء وأحفاد من حارب وحرر العالم من آفة النازية.

وستشارك في العرض العسكري ١٥٠ آلية عسكرية وأكثر من ١٠٠ طائرة، من بينها دبابات «ت ـ ٩٠ أ» وراجمات الصواريخ «سميرتش» ومنظومات الدفاع الجوي الصاروخية «إس – ٤٠٠». ولأول مرة ستظهر في الساحة الحمراء صواريخ «توبول إم» النووية، التي تعتبر مفخرة الأسلحة الإستراتيجية الروسية.

وقد بدأت كتيبة حرس الشرف المتخصصة بحمل الرايات، ومنها راية النصر التي ثبتت فوق مبنى الرايخستاغ النازي وسط برلين في أيار ١٩٤٥، تدريباتها استعداداً للعرض العسكري في ذكرى النصر، واستذكاراً للشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن الوطن السوفييتي والإنسانية.

■■

اتساع العجز التجاري الأمريكي

أظهرت بيانات رسمية أمريكية أواسط الأسبوع الماضي أن العجز التجاري للبلاد ارتفع خلال شهر شباط الماضي بشكل فاق توقعات الاقتصاديين بفعل زيادة الواردات من السلع الاستهلاكية والمواد الصناعية.

وقالت وزارة التجارة إن العجز التجاري في شباط سجل زيادة بنسبة ٧.٤ ٪ إلى ٣٩.٧ مليار دولار، وكان هذا أكبر من تقديرات الاقتصاديين الذين توقعوا عجزاً قدره ٣٨.٥ مليار دولار، بينما ارتفعت الصادرات بنسبة ٠.٢ ٪.

ودفع الطلب الأمريكي القوي الواردات إلى الارتفاع بنسبة ١.٧ ٪ إلى ١٨٢.٩ مليار دولار، وارتفعت الصادرات قليلا بنسبة ٠.٢ ٪ إلى ١٤٣.٢ مليار دولار لكنها مازالت في أفضل مستوياتها منذ تشرين الأول ٢٠٠٨ في خضم الأزمة المالية العالمية.

وارتفعت الواردات الأمريكية من السلع الاستهلاكية مثل الأدوية والأجهزة الإلكترونية ولعب الأطفال والملابس والخدمات الأجنبية مثل السفر، إلى أعلى مستوياتها منذ تشرين الأول ٢٠٠٨، وسجلت واردات الإمدادات والمواد الصناعية أعلى مستوى لها منذ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

وانخفضت الواردات من الصين بنسبة ٧.٢ ٪ في شباط إلى ٢٣.٤ مليار دولار، وهو أدنى مستوى لها منذ أيار ٢٠٠٩، وتقلص العجز التجاري الأمريكي مع الصين إلى ١٦.٥ مليار دولار مسجلا أدنى مستوى منذ آذار ٢٠٠٩.

وفي المقابل ارتفع العجز التجاري للولايات المتحدة مع اليابان إلى ٤.٣ مليارات دولار أي بنسبة ٢٨.٣ ٪، في حين أن العجز مع الاتحاد الأوربي ارتفع بنسبة ٨٩.٩ ٪ إلى ٥.٣ مليارات دولار.

■■

الصين تغِّر نموذجَها الاقتصادي.. عودة تدريجية إلى «الدور التدخلي للدولة»..

غوردون جي تشانغ❖ / ترجمة وإعداد قاسيون

بعد شهرين من صراعها مع الحكومة الصينية، وسط متابعة حقيقية من وسائل الإعلام، تخلت شركة غوغل عن عملها الرئيسي في دولة تعد الأكبر في عدد السكان. ففي ٢٢ آذار الماضي، أعلَنت ماونتن فيو، وهي شركة يقع مقرها في كاليفورنيا، أنها توقفت عن مراقبة نتائج البحث في أكبر بلدان العالم من حيث عدد السكان، ومن الآن فصاعداً سيوجّه المستخدمون، كما نشرت في مدونتها الرسمية، أنظارهم إلى أحد مواقعها باللغة الصينية في منطقة هونغ كونغ ذات الحكم الذاتي الخاص.



التشدد مع الشركات الأجنبية

تساءل المحللون ما إذا كانت شركات أخرى ستتبع التحدي الذي واجهت به غوغل إجراءات بكين المتشددة وتنسحب من الصين. في ٢٤ آذار، أعلنت شركة غو دادي، أكبر شركات تسجيل أسماء النطاقات في العالم، أنها لن تقوم بتسجيل عناوين الشبكة في الصين بسبب المتطلبات الجديدة المتشددة لإثبات الهوية الشخصية. كما أوقفت غو دادي، الشركة المنافسة في حلول الشبكات، قبول الشركات الصينية في كانون الأول ٢٠٠٩ للسبب نفسه.

تستدعي هذه الحوادث سؤالاً: هل مضت بكين بعيداً في تشددها مع الشركات الأجنبية؟ تقدم غوغل نفسها دراسة حالة مدهشة: «أخرج أكبر محركات البحث من البلاد مع غالبية مستخدمي الإنترنت». مع ذلك، هنالك قوىً واسعة في الميدان. ففي حين تطور بكين نموذجاً جديداً للتطور الاقتصادي، تعيد الشركات الأجنبية تقييم السوق الاستهلاكية الأكثر جذباً على سطح الكوكب، وتعيد النظر في إمكانات الصين.

تغلغلت السياسات الاقتصادية للزعيم الصيني الراحل دينغ كسياو بنغ بالشعار الرسمي، (إصلاح وانفتاح)، وكانت نتائجها استثمارات ضخمة، وخصوصاً لرأس المال الأجنبي. فقد بدأ خليفة ماو أولاً بتفكيك الاقتصاد الماوي الموجه، ثم قام بفتح الأسواق الصينية أمام المنافسين الأجانب.

خلال الفترة التي أطلقت عليها تسمية «عهد الإصلاح»، والتي بدأت عموماً في كانون الأول ١٩٧٨ وتواصلت حتى اليوم، ازداد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي يعادل ٩.٩ بالمائة وفق الإحصاءات الرسمية (بغض النظر عن حصص توزعه)، التي ربما تبخس مدى التوسع بسبب نقص البيانات في مختلف القطاعات.

مع ذلك، فربما يكون الاسم الذي أطلق على هذه المرحلة غير دقيق، فالحزب لم يقم بإصلاح الصين، بل صادق على التغيرات التي قام بها مئات ملايين الفلاحين وعمال المصانع والمقاولين. من وجهة نظر دينغ، كانت الصين بحاجة لرأس المال والتقانة والخبرة الأجنبية، فعبّد الدرب لدخولها بإجازة الانفتاح المؤقت، وحالما دخل الأجانب، سمح بإزالة الحواجز تدريجيا حين اندفع عشرات آلاف المديرين والموظفين لتخفيف القواعد التي تقيدهم.

حدثت دينامية التغيير نفسها خلال ولاية خليفة دينغ، جيانغ زيمين، ورئيس الوزراء الواقعي زو رونغ جي. ومع أنّ «الإصلاح» بدأ بالتباطؤ خلال سنوات الجيل الرابع من القيادة، بزعامة هو جينتاو ووين جياباو، فقد تابع الاثنان منذ ارتقائهما في تشرين الثاني ٢٠٠٢ مبادرتين واسعتين للعودة إلى إصلاح دينغ وانفتاحه.

أولاً، سعيا إلى إعادة تأميم الاقتصاد. ففي النصف الثاني من هذا العقد، بدأت بكين باستخدام الفوائد على المستوى الوطني، مثل صندوق الأمن الاجتماعي الوطني ومؤسسة الاستثمار الصيني (صندوق الثروة السيادي)، لشراء حصص من المصارف والمشاريع المخصخصة جزئيا. كان هدف هذهً المناورة زيادة نسبة حصة الحكومة.

التأميم مجدداً

اكتسبت إعادة التأميم زخما بعد خطة تنشيط قيمتها ٥٨٦ مليار دولار أعلنها مجلس الدولة في تشرين الثاني ٢٠٠٨. وفي العام ٢٠٠٩، عام الخطة الأول، ضخت بكين، على نحو مباشر أو غير مباشر، حوالي ١١٠٠ مليار دولار في الاقتصاد وفقاً لحسابات المؤلف.

أدى برنامج بكين للتنشيط المالي إلى اقتصاد حكومي أكبر واقتصاد خاص أصغر. فنحو ٩٥ بالمائة من النمو الحالي يعزى للاستثمار، وغالبيته من مصادر حكومية (وكالة كسينهوا للأنباء)، فضلاً عن أنّ استثمار الحكومة يتوجه إلى القطاع العام بطبيعة الحال.

أدت السياسات الأخيرة لبكين في التنشيط المالي والاقتصادي إلى اقتصادٍ حكوميٍ أكبر واقتصادٍ خاصٍ أصغر.

تفضل خطة التنشيط الحكومية مشاريع الدولة الكبيرة على شركات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة، كما حولت المؤسسات المالية الحكومية اعتمادات إلى البنى التحتية التي تشرف عليها الدولة. ومثلما يقولون، «الحزب هو الآن الاقتصاد». يواصل التنشيط، على الرغم من انخفاضه هذا العام كما يبدو، توسيع هيمنة القطاع الحكومي (صحيفة ساوث تشاينا مورننغ بوست).

لا يقوض هذا التحول المتواصل المشاريع الخاصة المحلية فحسب، بل يسبب الضرر كذلك للشركات الأجنبية، مقلصاً فرصها، ومع ذلك، فإعادة التأميم هي دون شك عائقٌ أساسي في وجه المنافسين غير الصينيين.

المبادرة الثانية لـ«وين» هي استخدام القوانين النافذة لمنع دخول هذه الشركات إلى السوق المحلية، فمنذ أواسط العام ٢٠٠٦، تبنت بكين، عبر إصدار الكثير من القرارات والتعليمات، موقفاً عدائيا لا لبس فيه تجاه الشركات الأجنبية عابرة القومية.

صدرت النواظم ذات الصلة في شهر آب من ذلك العام، مجيزةً لوزارة التجارة منع الأجانب من التملك. لم تتردد بكين التي خشيت من «فقدان السيادة الاقتصادية»، والتي تتضمن من وجهة نظرها فقدان السيطرة على الشركات الكبيرة، في مجابهة عمليات التملك التي تقوم بها الشركات عابرة القومية. في نهاية العام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، منعت مايكروسوفت من شراء حصة في شركة سيشوان تشانغ هونغ إلكتريك، أحد مصنعي أجهزةً التلفاز، ظاهرياً بسبب مخاوف بكين من كون سعر الشراء بالغ الصغر.

كذلك، أوقفت السلطات المركزية صفقتين مع غولدمان ساكس في العام ٢٠٠٧. يظن أنّ القلق من الاستثمار كان بسبب سهولة التفاوض على صفقة لشراء حصص في شركتي ميديا إلكتريك أبيليانس ومجموعة فوياو.

أما كارليل، وهي مجموعة استثمار أمريكية، فقد وافقت على شراء ٨٥ بالمائة من شركة كسو غونغ كونستراكشن ماشينري الحكومية، ثم خفضت الحصة المقترحة إلى ٥٠ بالمائة، ثم إلى ٤٥ بالمائة. ألغت وزارة التجارة في نهاية المطاف الاتفاق، الموقع أصلاً في العام ٢٠٠٥، من خلال التعطيل والتأجيل، بين وسائل أخرى، (تشاينا ديلي). استسلمت كارليل في نهاية المطاف في العام ٢٠٠٨.

مكافحة الاحتكار

ما يثير الانتباه أكثر، استخدام الصين لقانونها الخاص بمكافحة الاحتكار، المطبق في العام ٢٠٠٨، لأول مرة حين رفضت عرض شركة كوكا كولا بتملك شركة العصائر الصينية الرائدة. قالت وزارة الخارجية في آذار ٢٠٠٩ إنّ عرض الاندماج المقدر بـ٤ .٢ مليار دولار مع مجموعة هوي يوان للعصائر قد ينتهي بزيادة الأسعار والتسبب بإفلاس صِغار المنتجين. ثبت أنّ الإجراء الحكومي، الذي عدّ «معلماً»، هو قرارٌ موضع تساؤل عن الاستراتيجيات اللاحقة.

سيطرت هوي يوان في هونغ كونغ على أقل من عشر سوق العصائر الصينية البالغ ٢ مليار دولار، وكانت حصة كوكا كولا ٩.٧ بالمائة. على أية حال، لم تقدم وزارة التجارة أي شيء في توصيفها أو عرضها للأسباب. مع ذلك، تكمن السخرية في أنّ بكين حمت كوكا كولا من أن تدفع أكثر مما يجب لقاء هوي يوان. حقيقة أنّ المسؤولين الصينيين أوقفوا استيلاء شركة أجنبية على مشروع عادي في صناعة غير حساسة بالرغم من رغبتها في دفع سعر مبالغٍ فيه هي إشارة على وجود تبدل أساسي في الوجهة.

تنكر الحكومة الصينية، بطبيعة الحال، وجود أي تغير في سياستها. مع أنه لا خلاف في أنّ بكين، منذ ثلاثة عقود، تعهدت بجذب رأس المال الأجنبي، إلاّ أنها غيرت موقفها الآن على ما يبدو. ما يوحي به الاتجاه الجديد أنّ الأجانب استولوا على حصص «مفرطة» من السوق ويملكون المزيد من التقانة. كذلك هنالكً خوفٌ من الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

علاوةً على ذلك، فطموحات الصين في الوقت الحاضر أكبر بكثير. تحاول الصين بناء «أبطال وطنيين»، وتريد لخمسين من أكبر شركات العالم التي تعدّ خمسمائة أن تكون صينيةً في غضون العقد القادم. باختصار، يريد الصينيون أن يحتفظوا بسوقهم المتوسعة لأنفسهم.

هكذا، ومن بين عوامل أخرى، يشجع برنامج هو جينتاو لـ«اعتماد الإنتاج المبتكر المحلي» الذي يتطلب، للحصول على تفويض بالبيع للحكومات في الصين، امتلاك التقانة الأجنبية والعلامات التجارية بوساطة المشاريع المحلية. هذه المحاولة للحصول على حقوق الملكية أثارت بشكل طبيعي جدالا مع الشركات والحكومات الأجنبية، وغالبا رفضًا شاملاً. في هذا المناخ، ما من عجب في أنّ المسح الأخير الصادر عن غرفة التجارة الأمريكية في الصين يظهر معدلا متزايدا للشركات-٣٨ بالمائة حاليا -التي تشعر بأنها غير مرحب بها في البلد.

تشعر غوغل بالتأكيد أنها غير مرحب بها. ما من شك في أنه يتم النظر إليها بوصفها كبيرةً جداً، وأجنبيةً جداً، وناجحةً جداً، وبالتالي فالسلطات المركزية تشعر أنها ملزمةٌ بتقويض أعمالها. في مدخل ١٢ كانون الثاني لمدونة الشركة الرسمية، أعلنت أنها لن تقوم بعد الآن بفلترة عمليات البحث الصينية. مع ذلك، فالنزاع، أيا كان شكله، أكبر من مجرد كفاح ضد رقابة الحكومة. في البيان، صرّح محرك البحث أنه اكتشفَ في أواسط كانون الأول «هجوما معقدا يستهدف البنية المشتركة لنا [غوغل] مصدره الصين نتج عنه سطوٌ على حقوق الملكية من غوغل». وفقاً للبيان، فقد هوجمت عشرون شركة أخرى على الأقل. في حالة غوغل، استهدفت الهجمات حسابات البريد الإلكتروني لنشطاء حقوق الإنسان في الصين والولايات المتحدة وأوروبا وشيفرة الشركة الأصلية.

بوساطة هذه الشيفرة، يستطيع المتطفلون اختراق محرك البحث بسهولة، وبسبب «سور الحماية العظيم»، أحد الأسماء الأخرى لرقابة بكين المتشددة على الإنترنت، لا تستطيع أية مجموعة من الهاكرز تنفيذ هجمات منسقة دون دعم رسمي أو موافقة ضمنية. علاوةً على ذلك، فما من منظّمة في الصين، خارج الحكومة المركزية والحزب الشيوعي والجيش، لديها الموارد للإبقاء على جهود مشتركة وواسعة النطاق.

هل هناك عودة إلى دور كبير للدولة؟

لذلك، فالنتيجة التي لا مفر منها أنّه إذا كانت الهجمات على شبكة غوغل قد نشأت في الصين، فمن يقف وراءها هي دولة الحزب الواحد الصينية. «الحقيقة أنّ كل شخص في حكومة الولايات المتحدة ينظر إلى الهجمات على الإنترنتً يعترف على نحو شخصي أنها بينات: فمصدر الهجمات هو الحكومة الصينية، وليس أفراداً»، هذا ما قاله جون تاسيك، المختص بشؤون الاستخبارات الصينية السابق في وزارة الخارجية ومؤلف كتاب تنانين طروادة، وهو مسحٌ لعمليات التجسس الصينية على الإنترنت قامت بطبعه مؤسسة هيريتيج فانديشن. في الواقع، تتبعت شركة فيرسانيز إي ديفنس لابر، وهي شركة أمن أمريكية خاصة بالإنترنت، آثار الهجمات على غوغل وصولا إلى الحكومة الصينية «أو مفوضيها».

بدأت حكومة الولايات المتحدة علناً بمناقشة حملة حرب الإنترنت التي تخوضها الصين، لأنّ غوغل أجبرتها على ذلك. كانت بكين مسؤولةً عن هجمة «تسميم نظام أسماء النطاقات»، الذي أدى لانهيار غوغل عالمياً في حزيران الماضي، كما أنهك الشركة بصورة مستمرة الهاكرز الصينيون منذ وصولها إلى البلد في العام ٢٠٠٦.

ذلك أحد أسباب عدم قدرة غوغل على الإقلاع في الصين، إذ لم تتجاوز حصتها في سوق الصين أكثر من ٣٦ بالمائة قبل انسحابها، متخلفة عن منافسها المحلي باي دو الذي كانت حصته في ذلك الوقت ٥٨ بالمائة. ربما ارتكبت غوغل غلطة في دخولها السوق الصينية، لكن باي دو وصلت إلى مكانتها بفضل المساعدة الحاسمة التي قدمتها سلطات الحكومة المركزية.

تعتقد غوغل أنّ بوسعها إنقاذ شركتها هناك. بدأت بكين، كما هو متوقع، بحجب عمليات البحث التي تسلك قناة هونغ كونغ، وما ينذر بالسوء أكثر أنّ المسؤولين الصينيين قاموا بالضغط على شركات الهاتف المحمول الكبيرة التي تمتلكها الدولة - تشاينا موبايل ويونيكوم، هما المشغلان الأكبر - لقطع صلاتها مع غوغل، التي تريد إطلاق هاتفها الآلي. وكانت الشركة الأمريكية هدفاً لهجمات على نمط الثورة الثقافية في وسائل إعلام الحكومة التي لا تقوم إلاّ بالحديث عن «الإمبريالية المعلوماتية» الأمريكية، و«المؤامرة المتعمدة» لغوغل، والرابط بين الشركة وبين حرب الأفيون. «غوغل ليست الرب، وليست العذراء المقدسة»، كما كتبت صحيفة بيبولز ديلي، كبرى مطبوعات الحزب الشيوعي، بعد إعلان الشركة الأمريكية أنها ستغلق محرك بحثها في الصين.

حتى الآن، نشاهد رداً قاسياً من حكومة غاضبة. حكومةٍ ستمضي إلى أبعد مدىً لتأكيد بقاء السوّق الصينية حكراً على المتنافسين الصينيين. تظهر لنا مشكلات غوغل الأخيرة أنّ لدى بكين نموذجاً اقتصادياً جديداً، وهو نموذجٌ ينذر بعودة تدريجية إلى دور كبير للدولة.

❖غوردون جي تشانغ:
معلق في «فوربس دوت كوم»، ومؤلف كتاب «انهيار الصين القادم»

احتياطي النفط الأمريكي يدخل المعركة!

ثمة مؤشرات توحي أن الولايات المتحدة قد أصبحت تخشى جدياً من انقطاع أو بالحد الأدنى، من انخفاض تدفق نهر النفط إلى سوقها المحلية الشرهة في غمرة حروبها الدموية ضد الدول الضعيفة التي تدفع ثمن صراعاتها مع منافسيها الأقوياء، وعلى رأسهم الصين التي بدأت تعود إلى تبني سياسات أقرب إلى الاقتصاد الموجه، وروسيا المستمرة في استعادة حضورها الاقتصادي والجيوسياسي.. ولعل أهم هذه المؤشرات إعلان إدارة الرئيس أوباما خطة لتوسيع نطاق المناطق البحرية لأغراض التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي..

ورغم ضغط المنظمات البيئية التي سارعت إلى إدانة الخطة باعتبارها تخرق قرار وقف الحفريات على طول غالبية الساحل الشرقي، وتسمح بمنح امتيازات تنقيب في مياه ولاية فيرجينيا في فترة عامين من الآن، إلا أن الخطة ستمضي نحو هدفها.

اللافت إن إعلان أوباما عن خطته (الاقتصادية الطابع)، جاءت في كلمة ألقاها في القاعدة الجوية العسكرية في ميريلاند حول احتياجات الولايات المتحدة من أمن الطاقة على المدى الطويل والتوجه نحو استهلاك المزيد من مصادر الطاقة النظيفة، وهو ما ينذر جميع معارضي الخطة: أن اصمتوا!!.

قال أوباما في أواخر آذار «لقد أعلنت منذ بضعة أسابيع ضمانات قروض لإقامة أول منشأ نووي أمريكي في ثلاثة عقود، في مشروع سيخلق آلاف الوظائف. أما على المدى القصير، وفيما ننتقل نحو مصادر طاقة أكثر نظافة، فسنضطر لاتخاذ قرارات صعبة بفتح مناطق بحرية جديدة لاستغلال النفط والغاز مع حماية الأهالي والسواحل».

وحسب الآي بي إس فإن منظمات حماية البيئة قد تبنت إعلان أوباما «زيادة الإنتاج من مصادر جديدة من الطاقة المتجددة، والطاقة المحلية»، لكنها انتقدت خطته لإلغاء الحظر المفروض منذ ٢٠ عاما على عمليات الحفر البحرية. وصرح فرانسيس بينيك، رئيس مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، أن «عمليات الحفر البحرية تنطوي علي مخاطر بيئية كبيرة، دون زيادة استقلالنا الطاقي بصورة حقيقية».. وشرح أن «هناك مناطق عديدة تعتبر بالغة الحساسية من عمليات الحفر البحرية وتهدد محيطاتنا والحياة البحرية وسكان السواحل، بما فيها مصالح اقتصادية في هذه المناطق».. لكن هذه الاعتراضات ذهبت أدراج الرياح!.

أما أنصار خطة الرئيس أوباما بفتح الحفريات البحرية فقد هللوا لها شارحين أنها تمثل أسرع طريق لكي تزيد الولايات المتحدة من إمكانيات الاكتفاء الذاتي بفضل التوسع في استغلال الموارد المحلية المتاحة، بل وأعربوا عن استيائهم من أن خطة الإدارة لأمن الطاقة لا تقطع شوطا أطول على هذا المسار.

قال جون بوهنير زعيم الكتلة الجمهورية في الكونغرس إن «فتح مناطق في سواحل فيرجينيا (لإستغلال النفط والغاز) يعتبر خطوة إيجابية، لكن إغلاق سواحل المحيط الهادي والاسكا والموارد (الطاقة) الهائلة في خليج المكسيك لا معني له في وقت ترتفع فيه أسعار البنزين، ويتساءل فيه الأمريكيون: أين الوظائف؟».

وتصادف إعلان أوباما عن خطته هذه مع توقع قيام مجلس الشيوخ في الأسابيع القادمة بحلحلة إجراءات الموافقة على قانون خاص بالمناخ قبل انتخابات منتصف الولاية.

هذا ومن المتوقع أن تقابل خطة أوباما باعتراضات شديدة من الناشطين البيئيين في المناطق الساحلية، الذين يشددون على أخطار توسيع نطاق منطقة التنقيب البحرية على البيئة الساحلية، لكن المتوقع أيضا، وهو الجاري على كل حال، أن الخطة سيباشر بها قريبا، فالمنافسة الإمبريالية، وتصاعد الأزمة العالمية للرأسمالية في الداخل الأمريكي، والممانعة الشديدة والمتصاعدة للسياسات الأمريكية في شتى أرجاء العالم، لن تترك لمسؤولي البيت الأبيض أي خيار..

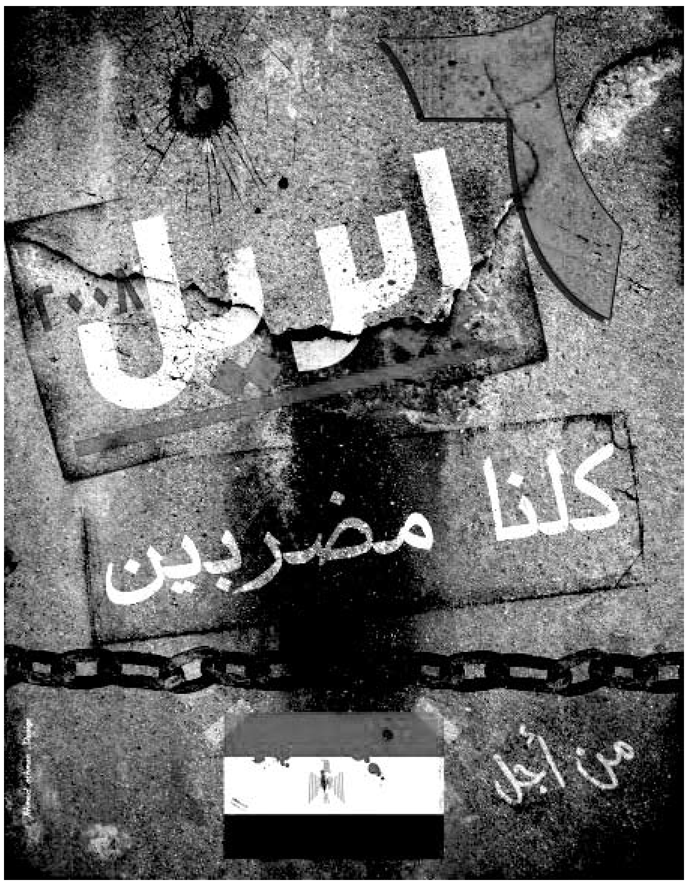
■■

6 إبريل... ضربة من خارج السياق!!

محمد سامي الكيال

«إنها الساعة السابعة صباحاً من ٦ إبريل. سأتوجه إلى المحلة لتغطية إضراب المصنع. صلوا لأجلي، وآمل أن ننجح في إظهار شوائب النظام المصري.

كريم البحيري... من بلد حر: بلد الثوار المصريين»



مدونات على الانترنت، شباب متحمسون، وإضراب عمالي في أكبر معامل النسيج في مدينة المحلة، هكذا انطلقت حركة ٦ إبريل المصرية عام ٢٠٠٨ لتفاجئ الجميع، وتطرح علينا أسئلة من طراز جديد، تجبرنا على البحث عن مفاهيم مختلفة لمقاربة مثل هذه التجليات غير المتوقعة للحراك الاجتماعي في بلداننا، بعد أن تهرأت كل الأقنية التقليدية لهذا الحراك بفعل شيخوختها الذاتية والقمع الشديد الذي تلقته من السلطة (التي لم تسلم هي نفسها من هذه الشيخوخة رغم كل مظاهر القوة).

مرَّ عامان على نشأة تلك الحركة، وكتبت حولها عشرات المقالات والدراسات والتحليلات، إلا أن شباب ٦ إبريل كانوا من السرعة والقدرة على المباغتة ما جعل كل المحللين يتوقفون لاهثين عن ملاحقتهم، مدركين عبث المحاولة... ثم جاءتنا في الأيام القليلة الماضية أحداث ٦ نيسان في القاهرة لتعيد طرح الأسئلة نفسها، بعد أن أثبتت هستيريا النظام المصري في قمع أولئك الشباب مدى الخطر الذي تمثله مثل هذه التحركات على كل البنى السياسية والاجتماعية والثقافية الراكدة والمسيطرة.

الخمر الجديدة تحطم الجرار العتيقة!

مصر بلد عربي نموذجي في كل أحواله: نظام ديكتاتوري دموي مستعد لفعل أي شيء وكل شيء للمحافظة على بقائه، أحزاب ونقابات ومؤسسات اجتماعية وثقافية دخلت حالة الموت السريري منذ عقود، تطرف ديني كاسح انطلق في ظل انحلال تلك المؤسسات لملء الفراغات التي خلفتها في مجتمع يتراجع بثبات إلى الحالة السابقة لنشوء الدولة والمجتمع الحديث، أزمات اقتصادية واجتماعية مستعصية على الحل، انقسام طبقي شديد الحدة (وتسبق مصر كثيراً من الدول العربية في مدى وضوح وفجاجة هذا الانقسام) مع انحدار متسارع للفئات الوسطى، مجتمع شاب (من حيث التصنيف العمري) يَغرقُ شبابه في الفقر والبطالة والتطرف والإدمان...

في هذا الظرف التاريخي يصبح تآكل خطاب السلطة (بمفهومها الواسع) سياسياً واجتماعياً وثقافياً الظاهرة الأبرز: لغة عتيقة فقدت تماسكها الداخلي، ولم تعد قادرة على إقناع صائغيها أنفسهم، أما صناعة «إنسان السلطة» فلم تعد مهمة «المؤسسة وخطابها» بل صارت مهمة «العنف المحض»، والبقية تلقى على عاتق البنى الاجتماعية التقليدية (العائلة، العشيرة، الملة) التي تؤدي دورها بتناسق بنيوي مع عنف السلطة... الشباب هنا (وخاصة أبناء الفئات الوسطى والدنيا) هم الشريحة الأكثر استهدافاً، فهم الخمر الجديدة التي يجب حشرها في الجرار العتيقة، وآليات الاستلاب الفكري والاجتماعي تظهر نتائجها بينهم بأكثر أشكالها فعالية وبشاعة.

إلا أن عاملاً لم يُحسن تقديره دخل الميدان ليقلب الكثير من المعادلات، فثورة الاتصالات والمعلومات منحت تلك الكتلة الهائلة من البشر المستلبين إمكانية للتواصل وتبادل الأفكار والتنفيس عن تراكم مرعب من الكبت، عندها نشأت لغة (أو بالأصح تأتأة ما قبل لغوية) هامشية مضادة للغة السلطة. الكثيرون شدوا شعرهم غيظاً وهم يقرؤون ذلك الكم من الرداءة والقذارة والإسفاف التي تمتلئ به مدونات الشباب ومنتدياتهم على الإنترنت عندما يتحدثون عن أية قضية اجتماعية أو سياسية أو فكرية، ولكن أحداً لم ينتبه إلى أن تلك الرداءة والإسفاف تحملان في طياتهما صرخة بدائية يطلقها أي كائن حي يتعرض لتدجين متوحش... ثورة على منظومة كاملة من المفاهيم والأفكار والرؤى التي أثبت التاريخ فشلها، ومازالت رغم ذلك اللغة الوحيدة التي يمكن النطق بها ... قطيعة مع العقلية الأحادية الذي تحملها السلطة (والمفهوم هنا يشمل فيما يشمل الأنظمة ومعارضيها)... إحياء للمقموع والمسكوت عنه وما لا يكمن قوله... احتفاء بالركاكة والخفة واللامبالاة في مواجهة عمق واتساق وجدية كاذبة لا يوجد في أغوارها إلا العفن... أولئك الشباب لا يملكون البديل لكنهم يرفضون السائد، والصرخة البدائية صارت تأتأة، والتأتأة قد تصبح غداً لغة متماسكة تعبر عن حراك اجتماعي من طراز جديد، تساهم تلك اللغة المكتسبة في زرعه جنيناً في أحشاء المجتمع.

النضال على «face book»!

اندلعت الشرارة في مصر من التجمعات العمالية؛ إضراب مطلبي كبير (وإن كان محدود الدلالة السياسية في البدء) فجَّر الكثير من الاحتقانات في المجتمع المصري، هنا وجد العديد من الشباب أن الخروج من الفضاءات الافتراضية ممكن، وأن هناك وضعاً على الأرض يمكن تفعيله لإطلاق الصرخة التي طال كبتها. هكذا أعلم صديقنا كريم البحيري (العامل الشاب الذي استهللنا حديثنا بكلماته) أصدقاءه عبر الإنترنت بأنه ذاهب لتغطية الإضراب، وخرج ليواجه آلة القمع التي كانت تفتك بالمضربين، وبهذا الأسلوب خرج آلاف الشباب في كل أرجاء مصر ليحولوا إضراب المحلة من إضراب مطلبي جزئي إلى يوم وطني للتظاهر والإضراب والثورة وسط ذهول الأحزاب السياسية التقليدية، ليكون يوم ٦ نيسان ٢٠٠٨ الذي هزَّ العالم العربي، رغم كل اللامبالاة المتعمدة التي استقبل بها من المؤسسات المكرسة عربياً، ومحاولاتها للتبخيس من شأنه وأهميته.

لم ينته الموضوع عند هذا الحد، فانتهاء الإضراب كان بدايةً لنشوء ٦ إبريل حركةً اجتماعيةً من طراز جديد، فبعيداً عن الأحزاب والنقابات المصرية التقليدية كان حاضن ٦ إبريل الأساسي هو الـ«face book» الذي نشأت عليه عشرات المجموعات الشبابية الساعية للحفاظ على روح يوم ٦ نيسان... لقد وجد الشباب ما يتمسكون به أخيراً، واللامبالاة صارت حركة اجتماعية افتراضية يمكنها رغم افتراضيتها أن تصبح حقيقةً على الأرض، ومن «face book» و«twitter» وغيرهما من المواقع والمدونات تم الإعداد لعشرات التظاهرات والاعتصامات والنشاطات السياسية التي أعقبت يوم الإضراب الكبير.

غابت الأيديولوجيا والتجانس الفكري والتماسك التنظيمي عن حركة ٦ إبريل، ولكن هذا كان إحدى نقاط قوتها لا ضعفها، فهاهم شباب الحركة بوقاحتهم المعهودة يجعلون من الكلمات التالية شعاراً لمجموعتهم على «face book»: «من حق جيلنا أن يجرب .. فإما أن ينجح .. أو يقدم تجربة تستفيد بها الأجيال الأخرى»، إنها تجربة... «افتراض»... صيرورة لم تتجمد بعد، لذلك يخشاها الطغاة بشدة، ولذلك جندوا كل ما في جعبتهم من عنف وبربرية لقمع تحركها الذي شهدته شوارع القاهرة قبل أيام في الذكرى الثانية لانطلاق حركة ٦ إبريل.

عندما اندلعت الانتفاضة الشعبية العفوية في مصر («إنتفاضة الحَرَميِّة» كما سماها السادات) في ١٨ شباط عام ١٩٧٧ قال أحد الناشطين السياسيين اليساريين: «لقد ضبطتنا الجماهير ونحن نمارس الاستمناء الفكري في الغرف المغلقة»، فبأية حال سيُضبط أساطين العمل السياسي- الاجتماعي التقليدي اليومَ؟!!

■■

ربما ..!

نهفات ثقافية.. جداً

«إلى أبي الذي كان سبباً، وبإرادة اللّه، في توريثي فن الرسم، ولم يقف عائقاً أمام موهبتي».. هذا الإهداء من رسام يتصدر الصفحة الأولى من كتابه الذي جمع فيه لوحاته. النهفة في هذا الإهداء ليست في الحديث عن توريث الفن بل في الإرادة الإلهية التي جعلت العائلة فنانين أباً عن جد. الأمثلة التي تشبه هذا الإهداء من الكثرة بحيث أن كل واحد قد يتذكر منها ما يجعله يقلب على ظهره ضحكاً.

ذات مرة ترجم أحدهم مجموعة «مختارة» من أشعار الفرنسي الشهير غيوم أبولينير، لكن الإشارة الواضحة على رداءة هذه الترجمة وصاحبها كانت منه تحديداً حيث رأى أن اسم الشاعر هو «غيوم أبو ليرة» كما كتبه على الغلاف.

نهفات الشعراء التي لا تنتهي تصلح أن تجمع في كتاب خاص على الطريقة التي كان يكتب بها الأدباء القدماء. ففي إحدى الأمسيات التي تشهدها مراكزنا الثقافية، كأمكنة خالية على الدوام، وقفت الشاعرة المفوهة وقرأت مطلع قصيدتها المجلجلة: «زوجوني بابن لادن»! (لا تعليق).. وفي أمسية أخرى كانت مناسبتها العيد الوطني الفنزويلي قرأ أحد الشعراء قصيدةً مدائحية في هوغو تشافيز، يحدثه فيها عن بؤسه وفقره. قلت لصديقي: هذا الرجل يريد الذهاب إلى فنزويلا... وفعلاً لم يكذب الشاعر ظنوني إذ قال فوراً: «يا سيد تشافيز... امنحني حق الفيزا»!

شاعر عربي كان مطارداً في بلده، كما كان يقول، لذا غير اسمه كي لا يتعرض للاغتيال، لكنه حين طبع مجموعته الشعرية الأولى باسمه المستعار قام بحماقة فريدة من نوعها، إذا وضع صورته على الغلاف الأخير.

ثمة نهفات أخرى لا تقل أهميةً كانت تقوم بها مطبعة وزارة الثقافة السورية، فعلى غلاف كتاب عنوانه «فضاء المتخيل» قام المصمم بوضع صورة سوبرمان، ربما ليعبر عن صعوبة فكرة الفضاء.

في محاضرة لمفكر عربي مرموق عن موضوع شائك وكبير كان بين الموجودين رجل أبله ما انفك يقاطعه بعبارات رنانة، لكن لا علاقة لها بالندوة، إلى درجة أنه أخرج من جيبه لعبة أطفال هي تلفون لاسلكي، وراح يجري اتصالات علنية مع أرسطو يخبره فيها أن الفلسفة قد تبهدلت.

تعالوا نضحك على هذه الأشياء كي لا نبقى متجهمين طوال الوقت، فثقافتنا أيضاً تثير الضحك.

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

أحلام مستغانمي و«نسيان»... الكتابة من موقع العرّاب

ياسمين أبو فخر



لأشهر يتصدر «نسيان» المكتبات والقلوب، ويتمدد في الصباحات الصفراوية للعاشقات المهزومات، تحت الوسادة، بجانب السرير، أو قبل فنجان القهوة الصباحي، على أهبة استنفاره لنجدة مستعجلة تكسر قلب الرجل العربي الشرقي الشهريار المارد الشبح الخائن الذي يبدل النساء كما يبدل الأحذية، وإلى آخر ما أردتن من صفات، أو ما أرادت منقذتكن!!

وتُلتهم تلك الصفحات بالمقابل التهاماً منكم أيها الرجال، وبالسر غالباً، لتتلصصوا على ما تثرثره النساء بحقكم، وما يدور في رؤوسهن من مخططات انتقامية، خاصة أن الغلاف يشي بالكثير، ويدعو بحظره المبطن الرجال لمشاركتنا هذه الجلسة النسائية المغلقة ولكن على مبدأ «الحكي إلك يا كنة، اسمعي يا جارة» كما تقول أمي!!

ولأشهر تتحول مستغانمي من الغزال الرشيق الذي جمع الحب والأدب في ثلاثيتها الروائية التي كانت ضفيرة رائعة زينت سحر الرواية و أنوثتها، إلى شيخة طريقة في مذهب «النسيان»، تتربع في غرفة شرقية وتمد أمامها البخور وتستقبل سيلاً هائلاً من المكسورات والمقهورات والمنفيات لماضي تنصل الرجل منه ولا زلن على أطلاله، وتقدم لهن وصفات الصلاة والصيام وقائمة بالأدعية الناجعة المصنفة حسب الحالة.

كنا نتوقع حين حمل لي صديق كتاب «نسيان» هذا أن سيدة اعتدنا تذوق أسلوبها بالكثير من الخصوصية تطل بإطلالة جديدة الآن، لتشاكس الحب والنسيان بذكاء أنثوي عبر لعبة أدبية في هذه السطور، وبدأنا نقلب الصفحات سوية، وننتقي ونشاكس عبر العناوين والسطور، ولم يطل الأمر بنا حتى استقبلنا صمت الخيبة.

كانت ردة فعلنا الوحيدة، أن ابتسمنا، وتبادلنا نظرات متقطعة لبعضنا، ولم نعلق. كنا نندهش أمام ما حملتها تلك السطور من صيغ لم تشبه سوى بيان انتخابي، أو تبشيري، ويستند على نقطة قوة وحيدة هي هذا الكم الهائل من العلاقات الفاشلة والقلوب المنكسرة في مجتمعاتنا، بالإضافة إلى ذلك لم يكن فيه ما يجعل «الرجل الرجل» يخشى شيئاً بحكم العادة، فالكتاب كالجلسات الصباحية التي تعقدها زوجته يومياً مع أمها وجاراتها، حيث تنتفن ريش الرجل، ثم تعود كل منهن بقمة الطاعة قبل موعد الغداء لتمارس واجباتها المنزلية على أكمل وجه؟!

كنا نتساءل: ماذا يقدم هذا الكتاب لنا كنماذج ناضجة لرجل ولامرأة لا تعاني حياتهما العاطفية من ذاك التقسيم الغريب بين الرجل والمرأة، ولا نتدبر أمور حبنا وعلاقاتنا عادة بالمكائد والخطط والحسابات، ولا نحتاج لدليل طوارئ نحفظ أرقام صفحاته غيباً كلما انقلب علينا الحب وكشر عن أنيابه؟ وماذا يقدم للفاشلين في علاقاتهم؟ماذا يقدم الكتاب للحب؟ أو للنسيان؟ بقداستهما كمفهومين. فالحب لا يدرس كحلقات الدين أو مرتادي المعاهد الخاصة، ولا يثار على ظلمه بالتحريض و حشد الرعية، كما أن النسيان بريء ضمناً مما كان ينسج عبر الصفحات، فالنسيان كظاهرة صحية ونفسية وعلاجية، هو تجاوز واع مدرَك، وليس انتشالاً لضحايا، يحترفن الغياب لعدم إتقانهن الحضور، ويشهرن أسلحتهن في وجه رجل غادرهن أصلاً، ويرتمين في حضنه عند أول عودة.

وأية صفة تلك التي نصبت بها سيدة الكتاب نفسها قيمة على مشاعر النساء وعلى علاقاتهن، وهي تقفز عبر السطور وتملأ رأسنا بالثرثرة والنصح السالك نبرة الوسواس والوشوشة مستعينة بكم هائل من المقولات لكبار الكتاب والمفكرين، ومنددة بالأنظمة الحاكمة والحكام والرجل المستبد، وهي بالمقابل تجمع كل هذه الرعية من النسوة لتحادثها بلهجة: «برافو يا شاطرة» و«يا ولية» و«يا مرا».. ماذا يقدم الكتاب لمن استهدفهم، علناً وضمناً من نساء ورجال؟ هل قدم للنساء جبروت الاستغناء عن الرجل، وللرجل فكرة أننا قادرات؟ ماذا قدم للرجل النسر؟ استغناءنا عنه، وتفضيلنا للرجل الفيل؟ ومن الذي نالته الإهانة أكثر هنا بريكم؟ وهل دعت الكاتبة إحدى المكسورات، لأن تسأل نفسها : لمَ تراه غادرني؟ أو لماذا يتعافى الرجل بسرعة من حب لا يوفره إذ يتواجد ولا يبقى أسيره إذ ينتهي، بينما تعيش المرأة حبها بالتقنين وتعوضه بعد الغياب بالاجترار؟ ثم بعد هذا عليكن أن تمضين التعهد.

إن كانت الأزمة يا سيدتي أزمة حب ونسيان، فهي أزمة تخص الطرفين، رجالاً ونساء. وإن كانت أزمة مجتمع، فلنحاكم كل مستنقعاتنا الاجتماعية التي نحملها في موروثنا، ولا ندخل علاقاتنا بريئين منها، قبل أن نحاكم الحب بالنسيان. وإن كانت الأزمة أزمة طرح أدبي فثمة الكثير مما يدعو للتوقف عنده قبل أن تهبط علينا تعليمات الأجزاء القادمة.

■■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/4/14) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18



مهند صلاحات حراً..



«لا أستطيع التعبير عن مدى شوقي لكم جميعاً في جريدة قاسيون.. لقد فشل الجلادون طوال ١٤ يوماً من احتجازهم لي في زنازين العزل الانفرادي والتحقيق المتواصل معي أن يثنوا من عزيمتي، ولم يتمكنوا من تغيير شيء في قناعاتي، وهم من استسلموا في النهاية.. الغريب والمخزي بالوقت ذاته يا صديقي ان أهم التهم التي كانت موجهة لي هي زيارة دولة معادية من وجهة نظرهم هي سورية، والتواصل مع دولة معادية هي قطر، والتحريض عبر أفلام وثائقية على الطرف الآخر، والمقصود هنا طبعاً صديقتهم «إسرائيل»، التي لم تعد بالنسبة لهم الكيان الصهيوني.. تخيل أن زيارة سورية أصبحت جريمة يحاسب عليها قانون السلطة الفاشستية هذه، في حين رفض الاحتلال والتحريض عليه صارت تهمة»..

بهذه الكلمات المقتضبة، طمأننا الكاتب والمخرج الفلسطيني مهند صلاحات على صحته ومعنوياته بُعيد إطلاق السلطة الفلسطينية سراحه بعد نحو أسبوعين من الاعتقال التعسفي..

مهند صلاحات هو أديب وصحفي ومخرج فلسطيني يقيم بين الأردن والضفة الغربية، له العديد من المساهمات الأدبية والتوثيقية المتنوعة، وقد نشر العديد من المقالات الثقافية والسياسية في جريدة قاسيون، وأصدر مؤخرا مجموعة قصصية بعنوان «وحيدين في الانتظار»، تم ترجمتها بعيد صدورها للغة الإيطالية.

■■

«LOL».. وحاجة المثقف إلى الانتباه..

◄ **عيسى مهنا**

هناك هجوم من «المثقفين» على برنامج «lol» الذي استقطب بسرعة قياسية نسبة عالية من المشاهدين.. وما يلفت النظر قبل إعطاء العلامات والدرجات لهذا البرنامج، هو النتيجة التي توصل إليها البرنامج على الصعد كافة، وخاصة ردود الفعل عليه سواء السلبية أو الإيجابية.. ولكن الأهم الأعداد الكبيرة التي استقطبها وما زال.. والأكثر أهمية من الأعداد التي تتابعه هي نوعية المتابعين، حيث اخترق هذا البرنامج كل اختصاصات المشاهدة، من السياسي (برامج الصباح اللبنانية والمقلدة بفشل ذريع محليا وعربيا)، إلى الديني (؟)، إلى الفني (هيفا وتامر حسني وسواهما)، إلى التاريخي (أحمد منصور برقته وموضوعيته؟)، إلى الطبي (وجمالك سيدتي)، إلى الجنسي (صحة إنجابية)... وصولاً إلى تلفزيونات كل العيلة... وأخذ حصته من الجميع بعد أن كانت معدومة قبل أشهر وربما أسابيع..

هذا أولاً يشير إلى حجم الفراغ على المستوى الإعلامي بسبب غياب الإعلام كرسالة، وتقليصه على حجم عقول القائمين عليه محليا وعربيا، وهو كذلك دليل ذو أهمية كبيرة على بلاهة ما يقدم على كل الشاشات الناطقة بالعربية.

وبالتالي، فإن متابعة lol إما هو هروب من متابعة البلاهة المفروضة علينا باسم الجدية، وتحديها كخيار شخصي لكل متابع، أو أن البرنامج وبهذه الشعبية يلامس آلام وهموم الناس ونقل واقعهم وتقديم رسالتهم السامية أو غير السامية (لكل رأيه)، ولو عن طريق النكتة! لكن في العموم، وشئنا أم أبينا، فإنه يصور واقعنا الذي ينوء بكلكله علينا، ويسخر منه وينقله إلى الواجهة. وإن كان، كما يخيل لكثيرين، يمس الكرامات والتاريخ والمعتقدات والأخلاق والقيم.. و.. و..

حق الملايين أن يتابعوا lol كما حق غيرهم في متابعة محطة اقرأ.

بعيداً عن الحقوق والواجبات والجدل والأخذ والرد، يبقى لمن لا يعجبه البرنامج أن يغير المحطة.. دون أن يفرض إرادته بآراء مؤطرة بيتونيا على الآخرين..

■■

«ريشة السماء» في ثقافي طرطوس



افتتح يوم الأربعاء ٧/ نيسان في المركز الثقافي العربي بطرطوس معرض صور ضوئية للفنانين عاصم تقلا وليزا هولا تحت عنوان «ريشة السماء».

أغلب الصور التقطت من المناطق الممتدة على نهر الخوابي بريف طرطوس، وفي منطقة كسب، وكانت الصور كافية لتعكس حب الفنانين لجمال البيئة السورية عامة وجمال المناطق المقصودة خاصة.

الفنان عاصم تقلا أكد لـ«قاسيون» أن هدف المعرض الأساسي هو التعريف بجمال هذه المناطق، المعروف منها والمجهول، بغرض العناية بها كمناطق سياحية، وحمايتها من التلوث، والحفاظ عليها..

بين قوسين



حدث في نيسان

◄ **خليل صويلح**

يهدينا شهر نيسان ثلاث مناسبات، لكل منها نكهتها المختلفة: عيد الجلاء أولا، سنتذكّر اليوم السابع عشر ١٩٤٦ (لمن لا يعرف هذا التاريخ بدقة) بشمس مختلفة، وسوف تطل روح يوسف العظمة بمأثرته الخالدة في ميسلون كأفضل مثال لمقاومة الاحتلال. المسألة هنا ليست مجرد موضوع إنشاء، بل أيقونة في أعناق السوريين عن معنى التراب الوطني وبسالة من أراق دمه لتحقيق الاستقلال بعد ليل مظلم وطويل. أما المناسبة الثانية والتي تقع في الثالث عشر من هذا الشهر، فلها لون الجرح الدامي الذي مازال ينزف بطرق مختلفة، إنها حادثة «البوسطة» في لبنان ١٩٧٥. البوسطة التي أطلقت شرارة الحرب الأهلية اللبنانية في أكبر معرض للعنف الطائفي. لم تتوقف ذاكرة البوسطة في وجدان اللبنانيين إلى اليوم. روايات في تشريح أطياف الحرب الأهلية والندوب التي تركتها في الصدور، أفلام وثائقية وأخرى روائية، ملصقات وأعمال تشكيلية، كأن المبدع اللبناني بعد ثلاثة عقود ونصف على اندلاع تلك الحرب، لم يستطع مغادرة منطقة الألم، والكدمات التي تركتها آثار الحرب في الأرواح . بوسطة معطّلة، ولكن هناك من يحاول إصلاح عجلاتها وتزييت مفاصلها لإعادة إنتاج حرب أخرى أكثر ضراوة .

والمناسبة الثالثة جرح لم يندمل إلى هذه اللحظة، ففي التاسع من نيسان سقطت أول عاصمة عربية أمام دبابات الاحتلال. سقوط بغداد يوازي في قوة صفعته سقوط غرناطة في الأندلس. ومحفور كوشم في الذاكرة العربية. لعله ربيع محروق، بصرف النظر عن أسبابه ومبرراته. فسقوط عاصمة عربية على هذا النحو المريع والمهين والمذلّ، زرع هزيمة إضافية في سجّل الخريطة العربية. الخريطة التي يتقاسمها الآخرون مثل كعكة شهية، فيما نحن «نحتل» مقاعد المتفرجين، كما لو إننا في مسرحية هزلية. لا أريد أن أقلل من شأن الربيع، لكننا، في معظم مناسباته، نعيش خريفا بأشجار عارية، وأوراق صفراء تتكسر تحت أقدامنا، من دون أن نحسّ بالألم!

khalil.s@scs-net.org

معرض «ربيع الكتاب»



بمناسبة اليوم العالمي للكتاب أقيم معرض «ربيع الكتاب» بتنظيم من اتحاد الناشرين السوريين، وذلك على أرض حديقة الجلاء في المزة. ضم المعرض عدداً كبيرا من دور النشر السورية المتنوعة، إضافة لعدد من المكتبات والهيئات الخاصة التي تُعنى بنشر ثقافة القراءة كما رافق البرنامج للمعرض برنامج من الأمسيات القصصية والشعرية والندوات الفكرية

ومن الجدير بالذكر هو أن الجناح الخاص بـ«الهيئة العامة السورية للكتاب» كان الأكثر استقطابا، حيث تميز بكثرة العناوين التي طرحت فيه، إضافة إلى الأسعار التشجعية التي تروَاحت بين سنة إصدار وأخرى، إلى درجة أن سعر بعض الكتب وصل إلى «٢٥» ل. س، من جانب آخر تستحق هذه البادرة الاهتمام والعناية لأنها تغطي مساحة زمنية هامة لكون هذا النوع من الأنشطة يقتصر تقريباً على معرض الكتاب العربي السنوي، على أمل أن تكون الدورات القادمة من «ربيع الكتاب» أغنى وأكثر شمولا .

■■

أما من أمل؟!

◄ **محمد عصام زغلول**

يطالعني وأنا «أخربش» قليلاً بقلمي الذي كان فيما مضى يسير وحده بما يجول به فكري، قول صديق لي، كنت كلما حدثته عن الأمل والتفاؤل، وعن الحياة والمستقبل، أجابني بجملته المشهورة، التي صرنا نكنيه بها «ما في أمل».

وفي ذلك عزمنا، نحن رفاقه، على دفعه قليلاً ورفع معنوياته، وصار هذا ديدننا، فمرة يشدنا إليه ومرات نسحبه إلينا.. حتى حضرت منذ أيام مضت مؤتمرا عقده الاتحاد الدولي للمحامين بالتعاون مع نقابة محاميي سورية، يتحدث عن الوساطة في النزاعات، ربما ترامى إلى مسامع حضراتكم شيء منه، والعجيب - بالنسبة لي على الأقل - أن هذه الوساطة التي تحدثوا عنها، بإحصائيات جلبوها، قالوا إن /٨٠٪/ من النزاعات حسمت قبل الوصول إلى المحاكم بفضلها.

هنا انبرى الداعي بمداخلة، أثقلت بها مسامع المحاضرين (السويسريين والبلجيكيين والألمان.....)، ووجدت نفسي دون أن أدري أقول لهم «يا أحبابي! صدقوني: ما في أمل» فمجتمعاتنا مفطومة على «كبر الراس» عفوا أقصد على الفروسية والبطولة، يعني ليس هناك عربي أصيل «بيحطها واطية لحدا» ولو كان مخطئا .

والعجيب أكثر أن المحاضرين «الأجانب» تباروا في الرد علي وأن مجتمعنا العربي مبني على المسامحة والصفح وأن الأخلاق الإسلامية تحض على العفو لا على المخاصمة.

هنا : أكبرت ذلك فيهم وقلت: لعلي وصاحبي المتشائم نطلب الوصال لا أكثر، وصمت. لا بل عزمت على تطبيق ذلك عمليا، وما لبثت إلا ليلتين وكنت قد رتبت اجتماع وساطة لدعوى سابقة عندي بين زوجين أرادا الافتراق.

وما هذه الوساطة التي رأيناها !؟ أقسم إنه كالسحر، فما دام الاجتماع أكثر من ساعة إلا والزوجان عازمان على الصلح، واقعان في الحب من جديد، وانقلبت الدعوى التي انتظرناها سنين إلى فيلم هندي، وخسرنا الأتعاب!

كل هذا لا بأس به، إلا أن المشهد أبى أن ينتهي إلا بدخول والد الزوجة الذي كان ينتظر خارجا، وفاجأته بالخبر السار، وفاجأني بخبر أحلى، «ما خلى طلاق وما خل يمين وما خلى سكين إذا رجعوا إلى بعض».

ورجعت أنا إلى نفسي ثم إلى صديقي وسأرجع بالـ«إيميل» إلى «المسز مولر» الوسيطة المحاضرة وأقول:

لئن عدت بعد اليوم إني ظالم
سأصرف نفسي حيث تبنى المكارم
متى يظفر الغادي إليك بحاجة
ونصفك محجوب ونصفك نائم

وسأدع صديقي يشمت بي:

فصدقوني صرت على مثل اليقين «ما في أمل».

شو يعني؟

شو يعني أن يرمي كل شخص في سورية منديلاً ورقياً في اليوم؟
يعني ١٥ مليون منديل ورقي يرمى في شوارعنا يومياً.. على الأقل طبعاً!!